السياسة في اسرائيل

تأليف

ليونارد ج. فــين

القسم الثانى

ترجم بمعرفة المخابرات العامة

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرست

تكييف الكبـــار

لاتستطيع غالبية الدول الجديدة أن تستثمر جميع مجهوداتها فى عمليـــــة التكييف السياسى للصغار ، فالكبار أيضا يجب أن يعترفوا بالقواعد الجديدة ، وأن يتقبلوا القيم الجديدة ، وأن يحسوا بالولاء للدولة الجديدة. ومهما بلغت قســـوة الحكم على مقدرة الكبار على تقبل أنواع التغيير التى تتطلبها القومية الجديدة ، فحـتى الحكومات الدكتاتورية يتحتم عليها أن تتحمل مهمة البدء والتشجيع والتثقيف تجاه هـذا التغيير . وفى المجتمعات الديموقراطية التى ترتكز على اجماع الرأى الشامل ، تجـــد الحكومة نفسها مجبرة على تكريس مجهودات جبارة لتحقيق ذلك الاجماع والمحافظة عليه .

وكما رأينا من قبل ، فان رباط اليهودية المشتركة يوفر أساس مادة الاجمـــــاع الاسرائيلى . ولكن ذلك لايكفى ، ولم يكن ليكفى حتى لو أن الفجوة الثقافية بين الشرق والغرب لم تكن بالاتساع الذى هى عليه . فالأرقام المجردة المتعلقة بجمع شمـــــل " المنفيين " تحتاج وحدها الى أكثر من مجرد الاستثمار المتوسط فى التعليم الوطنى . وفى الواقع ، انه لو كان المطلب الوحيد هو تعليم جميع الوافدين الجدد اللغـــة العبرية لكان ذلك فى حد ذاته ، تحديا كبيرا . فحتى عام ١٩٦١ كان ١٢ % من سكان اسرائيل البالغين من الأميين ، وكان ١٨ % منهم على العلم بقـــراءة وكتابة لغة واحدة فقط ، ليست العبرية. وبعبارة أخرى ، كان ٣٠ % من السكان لم يعرفوا قراءة وكتابة لغة الدولة بعد ثلاثة عشر عاما من الاستقلال .

وفى الواقع ، ان الكفاءة اللغوية تمثل بطبيعة الحال جزءا صغيرا فقط مـن مشكلة التثقيف والتكييف. وفى حالات كثيرة — لم تقتصر على المهاجرين من الشـــرق الأوسط — كانت أبسط مفاهيم السياسة الديمقراطية أو الثقافة الوطنية منعدمـــة .

وقد نبدأ فى فهم أبعاد المشكلة عندما نتذكر أنه قبل عقد من السنين على الأقل ، كانت حياة المهاجرين الاوروبيين تتراوح تحت وطأة ظروف فريدة من الفوضى والاضطهاد قبل وصولهم الى اسرائيل ، وقد تعرض الكثيرون منهم لظروف مرعبة ورهيبة لمـــدة عشرين سنة أو أكثر ، وحتى بالنسبة لأولئك الذين كانوا محصنين بعض الشيء ضـــد الاضطهاد النازى فان ذكرياتهم عن الحكومة لم تكن بالذكريات السعيدة فى أغلب الأحيان .. ففى أى دولة من دول شرق أوروبا كان اليهودى يشعر بالامان ؟

أما بالنسبة لليهود الشرقيين فلم تكن لديهم أيضا أى تجربة مع الثقافـــــة الديموقراطية وحصاناتها ، فقد كانت غالبية الحكومات فى ماضيها غير فعالة وفاسدة ، وغير برلمانية ، وعديمة الاستجابة ، ومستبدة وظالمة فى أغلب الأحيان ، ولذلك فانه بالنسبة اليهم ، كما بالنسبة لأشقائهم من أبناء الغرب ، كان تقبل فكرة دولــــة يهودية شيئا ، أما امتداد ذلك التقبل ليشمل الحكومة وهيئاتها فشىء مختلف تماما ، فان رجل البوليس ومحصل الضرائب والموظف البيروقراطى يمثلون جميعا السلطـــة أكثر مما يمثلون الاستقلال الذى بعث الدولة الى الحياة ، فقد بدا من الواضح أن الأمر يتطلب أكثر من الانتخابات الحرة للتغلب على تلك الاستجابة الغريزية ، فـان اعادة التكييف re- socialization ـ وهى العملية المطلوبــــة ـ أصعب بكثير من التكييف من جديد (de novo) .

ولقد شنت الحملة بحماس ، ولم تنته بأى حال ، وقد لوحظ أن حوالى مائتى ألف شخص قد حضروا الدراسات العامة للعبرية منذ عام ١٩٥١ ، كما أن ١٠ ٪ منهم التحقوا بدراسات مركزة وممتدة ، كذلك يقدم المكتب المركزى للاستعلامـــات ـ وهو قسم من أقسام مكتب رئيس الوزراء ـ دراسات متوسعة فى التربية الوطنيــــة

للكبار ، كما أنه أصدر كتبا للمهاجرين من البالغين ، وكذلك تقوم عـــدة وكالات شبه عمومية ، مثل الهستدروت والأحزاب السياسية ، برعاية برامج خاصـة تجرى فى أحياء المهاجرين . وقد كان معنى أهمية أصوات المهاجرين الانتخابية هو اهتمام الأحزاب الفائق بتثقيف مجتمع المهاجرين مما يجعل من الواضح تماما أن قوة الوافدين الجدد السياسية لم تكن مجرد بدعة دعائية . وقد استخدمت وسائل الاعلام فى التشجيع على المشاركة فى الحياة الوطنية ، وفى تعليـــم مبادئ السلوك العام الصحيحة . أما فى القرى ، حيث يتركز المهاجرون الجدد فيقوم العمال الزراعيون المدربون (وغالبا مايكونون من مستعمرات الكيبوتـــز المجاورة) والمدرسون والاخصائيون الاجتماعيون ، وغيرهم من ذوى المبـــادئ الاجتماعية الجديدة ، بتدريبهم المهارات اللازمة والقيم المرغوبة على السواء .

وحيث أن معظم المهاجرين كانوا يصلون فى حالة افتقار كامل الى الموارد ، فقد كان على الحكومة أو على الوكالة اليهودية — وهى المؤسسة الرسميـــة لاستيعاب المهاجرين — أن توفر لهم المسكن والعمل وغيرهما من مطالـــب الحياة المباشرة . ولكن السياسة العامة مرت بعدة مراحل : هل يوزع الوافدون الجدد على جميع أنحاء البلاد ؟ قد يشعرون حينئذ بالحيرة والضياع ، ويصعب الوصول اليهم والتعامل معهم .. أم هل يجب تركيزهم فى قـــرى أو أحياء أو مستوطنات خاصة بالمهاجرين ؟ انهم ، فى هذه الحالة ، يصبحون معزولين عن باقى المجتمع ، ويصير اندماجهم فيه مصطنعا .. أم هل يجـــب توطين المهاجرين من البلدان المختلفة فى نفس المنطقة ؟ انهم قد يبذلـــون من المجهود فى التكيف مع بعضهم البعض — أو الفشل فى التكيف — قـــدرا لايترك لهم الكثير ليبذلوه فى سبيل التكيف مع مجتمع قدامى المهاجريـــن ..

هل يجب ، اذن ، أن يقسموا حسب موطنهم الأصلية ؟ هكذا ، أيضـــا ، سوف يصبح وجودهم داخل مجتمع من صنع الخيال .. أم هل يجب السماح لمن لايرغبون فى العمل فى الزراعة باختيار مناطق حضرية ؟ انهم قد يجدون المدينة أصعب من الريف بمراحل ، حتى اذا كانت لهم خبرة سابقة بالعمل .

ان السياسة الحالية التى تم تطويرها بعد تجربة الكثير من الوسائـــل المختلفة الأخرى هى تشجيع اقامة مناطق استيطان تضم عددا من المجتمعات المنفصلة ، بعضها قديم وبعضها حديث ، وبعضها متنوع العناصر وبعضهـــا آخر موحد ، وتتركز جميعها حول منطقة حضرية نامية ومفتوحة ، ولكنها تهتـــم بالزراعة والصناعة الخفيفة . والآن ، بعد أن خف ضغط الهجرة الجماعيـــة ، يمكن تناول عملية اعادة التكييف بأسلوب أهدأ بعض الشيء ، ولكن الأخطـــاء السابقة التى كانت نتيجة للضغط والجهل وشدة صعوبة المشكلة ذاتهـــا لايسهل محوها .

الجيش والأحزاب كعاملين للتكييف

تم تكليف الجيش بمسئوليات خاصة بالغة الأهمية فى محاولات الحكومـــة للتكييف السياسى كما فى التكييف العام (والاثنان متشابكان) . ولأن اسرائيل تفرض التدريب العسكرى الشامل على الرجال والنساء على السواء ، فان الجيش أقرب الطرق للوصول الى جميع الشباب البالغين ، ولأنه يملك امكانيات واسعـــة فقد تمكن من مد نطاق عمله فى التكييف الى خارج صفوفه : الى مراكز تجمـــع المهاجرين الجدد من بين السكان المدنيين . وقد سمح للجيش بكل هـــذه الحرية فى التصرف فى هذا المجال الحساس لأنه يقارب النموذج المثالى للمنظمة الدنيوية أكثر من أى من المؤسسات القومية الكبرى ، باستثناء هيئة القضـــاء ،

ضمن تدريس مبادئ الرعاية الصحية ، وعادات التغذية ، واللغة ، والتربية الوطنية ـ للمجندين ـ الى الاشراف على الحصول العامة للغذ والخدمة المشتركة في الجيش ، وفي مستعمرات الكيبوتز على الحدود ، تمكن الجيش من احداث تأثير كبير وشامل على عملية التكيف .. فهل تستغل قوة الجيش الكامنة التي توحي بها كل هذه الترتيبات لتحقيق مصالح سياسية أم لا ؟ يبدو أن ذلك السؤال النظرى سوف يبقى معلقا ، فحتى الآن ، على الأقل ، لم يظهر أى خوف من أن يحدث ذلك ، بل ـ على العكس ـ ان مثل ذلك التصرف سوف ينظر اليه عامة على أنه انتهاك للثقة الممنوحة له (١٨) .

والى جانب الجيش ، نجد أن للأحزاب السياسية أيضا نشاطا في عملية التكيف . وفرص النشاط في هذا المجال متعددة ، ومنافعه السياسية واضحة : فخلال سنوات الاستقلال الأولى ، على الأخص ، وقبل تحييد البيروقراطية ، تولت الأحزاب الكثير من المسئوليات شبه الحكومية كمساعدة المهاجرين في ايجاد المسكن والعمل ، وبدء أول اتصال ثابت ودائم لهم مع المؤسسات الاسرائيلية . وخلال تلك السنوات ، كان جزاء الانتساب للأحزاب ولنشاطها دنيويا تماما ، لأن الحزب كان يقدم لأتباعه أحد المفاتيح القليلة لدخول ذلك العالم الغريب المحير للبيروقراطية الرسمية . وكان من الحكمة لمن اكتسب مجالا لدخول الغرف السرية ، حيث توزع الموارد النادرة ، أن يكرس اخلاصه لحزبه .

وقد تغير الوضع بعض الشيء منذ بداية الخمسينات ، فقد أصبح المهاجر أكثر قدرة على تصريف اموره بنفسه ، وصارت البيروقراطية منطقية بدرجة أكبر

وخف طابعها السياسى ، فأصبحت بالتالى أكثر انفتاحا للعامة . وقد أدى الانخفاض الشديد فى الهجرة الى تخلص الحكومة من ذلك التوتر الشديد الذى اتسمت به السنوات الأولى للهجرة ، كما سمح بتخطيط شامل لمواجهة احتياجات الوافدين الجدد .

ومع ذلك — وفى النصف الأخير لهذا القرن — فما زال هناك شىء من الشبه بالمنظمة التامانية .. Tammany Hall * فى سياسة اسرائيل اذ لايزال هناك مهاجرون كثيرون يعتمدون على ممثل حزبهم المحلى فى تزويدهم بالمعلومات واسداء النصح لهم ، وفى توجيههم خلال أدغال البيروقراطية ، أو فى غيرها من خدمات الرعاية الاجتماعية الأكثر مباشرة . ولاتزال الأحزاب شديدة الحساسية للفرص المتاحة لها ، ومن ذلك فان تعيين هيئة موظفين لمستعمرات المهاجرين عن طريق الحكومة أو الوكالة اليهودية مسألة ذات أهمية سياسية بالغة . فالحزب الذى يعين عضوا منه فى مستعمرة جديدة لكى يعلم الناس قواعد الفلاحة يؤهله مركزه لكسب عرفانهم بالجميل ، الى جانب أصواتهم الانتخابية على السواء . كذلك ، فان الحزب المسيطر على وزارة الشئون الاجتماعية أو وزارة الاسكان يتمكن من استعمال سلطاته لمكافأة المخلصين له ولكسب أتباع جدد . وبالرغم من أن الوسائل المكشوفة التى كانت تستخدم " لجذب الأنصار " قد تدهورت ، الا أنها لم تختف بأى حال من الأحوال .

---

* منظمة ديموقراطية سياسية قوية فى نيويورك ، أنشئت عام ١٨٧٩ كجمعية خيرية أخوية .

وعندما تستغل الأحزاب فرصها في تقديم الخدمات الفعالة للمهاجرين فهي تشترك في عملية تكييف غير مباشرة ، يبدأ خلالها المهاجر في تعلم كيفية التعامل مع الجهاز السياسي والتعاطف معه واستغلاله . وعندما ينجح الحزب في سعيه أن يتحمل مسئولية تثقيف المهاجرين لكي يتمكن من نشر نفوذه بينهم ، يمكنه ـ على الفور ـ أن يبدأ في اعادة تثقيفهم . وفي مثل هذه الحالات يمكن تأكيد هدفي خلق شعور بالارتباط الشامل بالدولة وخلق شعور محدد بالارتباط الخاص بالحزب على السواء . وأخيرا ، فان أغلب جهود الأحزاب يتركز ـ كما رأينا ـ في النشاطات التي توجهها هي ، والتي تهدف صراحة الى التكييف الخاص . ان القرار الذي يتخذه حزب برعاية حركة للشباب ، أو كلية للمعلمين ، أو مركز للترفيه ، أو صحيفة ، أو مكتب للخطباء ، أو مشروع للاسكان ، ينبع عادة من نظرية أن مسئولية الحزب عن التكييف السياسي مسئولية شرعية ، كما أنها منطقية ، فهي امتداد طبيعي للالتزام الايديولوجي للحزب .

شعارات الحكومة والأمة (الرمز)

يشتد اعتماد جميع الدول على الشعارات والمراسم في تنمية الولاء لهما : فعلم الدولة ، والنشيد الوطني ، والاحتفال بالأعياد القومية ، والمراسم العمومية كاحتفالات تولي الرؤساء ـ كل هذه الشعارات وأكثر منها تكون جزءا من الحياة الرمزية للأمة .

وفي اسرائيل يمكن بسهولة تقسيم هذه " الأجزاء المراسمية " الى تلك التي تحتفل بالدولة وتلك التي تحفز الوعي اليهودي . والفئة الأولى تشمل :

يوم استقلال اسرائيل ، والسيارات المصفحة المحطمة التي تصطف بطول الطريق من القدس الى تل أبيب تخليدا لذكرى الأبطال الذين سقطوا في حرب الاستقلال ، وهي الطبول التي تحيي رئيس الجمهورية عند دخوله الى احتفال عام ، والتقديم الرسمي لأوراق اعتماد السفراء الجدد . أما اليهودية — بصفتها المتميزة عن الاسرائيلية — فيتم تشجيعها باعتبار أيامها المقدسة أعيادا قومية ، وباقامة مسابقات دينية سنوية ، وجعل يوم السبت يوم العطلة الأسبوعية الرسمي (يمكن للمسلمين والمسيحيين أخذ العطلة يوم الجمعة أو الأحد) ، فيوم السبت بالعبرية هو " سابات " أي يوم الراحة والعبادة أو الامتناع عن العمل .

وتوجد ، بالطبع ، عدة نقاط يلتقي عندها التأكيدان : فقد كانت محاكمات " ايخمان " تأكيدا لسيادة اسرائيل ، كما كانت اثباتا للشعوبية اليهودية . كما أن استعمال الصلوات والشعارات التقليدية في المراسم العصرية يصل بين التقليديين . والواقع أن الدولة — وهي أبعد ماتكون عن خلق شعارات ومراسم جديدة تماما — اغتنمت شعارات ومراسم الماضي اليهودي ونسبتها الى نفسها . وبهذا تمكنت من طمس الفارق بين الاسرائيلية واليهودية ، واستولت على الروابط التقليدية للشعوبية وضمتها اليها ، ناقلة اياها الى الدولة .

والى حد ما ، يرجع الى ذلك السبب أنه لم يعد من الواضح أن مايعنيه كون المرء يهوديا لايعني أن يكون اسرائيليا . وبالطبع مازال لدى الارثوذكس دستور ديني معقد ، ولكن اليهودية بالنسبة للشخص العادي لم يعد لها نفس المعنى المستقل في ذاته ، فقد أصبحت تفهم بالاسرائيلية . وبهذا يكون تكييف الشباب بالنسبة للدولة لا بالنسبة للشعوبية اليهودية .

تأثيرات التكييف : القيم والالتزامات

من الواضح أنه لايمكننا تلخيص آثار عملية التكييف بشكل واف ، إن ذلك يتطلب في بادئ الأمر وجود خريطة للآراء والقيم والتأملات ، وطرائق السلوك المتعلقة بالسياسة ، وتلك مهمة أبعد من مجالنا الحالي ومن معلوماتنا الحاضرة. ولكن بعض الاهتمام بالميول السياسية وطرائق سلوك المجموعات المختلفة زيادة عما خصصناه لها من قبل ، سوف يساعد على ايضاح المزيد من المشاكل التي تواجه اسرائيل بالنسبة للتكييف السياسي .

المواقف تجاه المجموعات الأخرى :

لقد ذكرنا من قبل شعور " نحن .. وهم " بين الشرق والغرب ، كما ذكرنا مجهودات الحكومة في سبيل سد الثغرة العنصرية . وليست نسبة الـزواج المنخفضة بين المجموعتين - وهي التي ذكرناها من قبل - هي ، وحدها ، التي تبين أن نجاح تلك المجهودات كان جزئيا فقط ، ولكن يظهر ذلك أيضا من خلال هذه المجموعة من الأدلة والانطباعات :

(أ) ليس بالشيء الغريب أن نجد المسائل العنصرية مسيطرة على حملة انتخابات البلديات ، ففي عام ١٩٥٩ ثارت مظاهر عنيفة خلال الانتخابات في كبريات جات - وهي احدى المدن النامية الكبرى - تهدد الزعيمين بهجر المدينة اذا انتصر الشرقيون . (١٩) وفي عام ١٩٦١ ، شهدت انتخابات البلدية في بير سبع زعيم المرشحين الشرقيين وهو يحدد الفواصل بين المجموعات العنصرية بكلمات بالغة الحدة : " أنا ؟ أنا قادم من منطقة متخلفة ، من بلد متخلف ، من منطقة وبلد تدمـا

للعالم عيسى ومحمدا (صلعم) .. أما هم ؟ آل برنشتين ، وآل رابينوفيتش ؟ انهم قادمون من بلاد متحضرة ، من مناطق متحضرة متقدمة ، من بلاد ومناطق قدمت للعالم هتلر والقيصر نيقولا (٢٠) " وبالرغم من ضآلة النجاح الذى لاقته القوائم العنصرية ، الا أنها كثيرا ماتسود فترة الانتخابات المحلية .

(٢) يحس كثير من الشرقيين بأنهم مضطهدون ويتخذ شعورهم هذا شكل ضيق عام أكثر من الاحتجاج المنظم . وبالرغم من ذلك فأحيانا ماتبذل مجموعة أو الأخرى مجهودا فى سبيل تحويل المزاج الى حركة . ومن ذلك أنه فى شتاء ١٩٦٤ أصدر مجلس مجتمع القدس الشرقى (السفرديم) كتيبا بعنوان " حذار .. العنصرية اليهودية " ، أبرز فيه مزاعم معينة بالتفرقة العنصرية ، واقترح أن يمنح المجتمع الشرقى تمثيلا نسبيا فى البرلمان (٢١) .

(٣) ان الانفصال السكنى (كأمر واقع) شىء منتشر وسائد ، فليس من الغريب أن يضل أحد الغربيين طريقه وهو يبحث عن عنوان فى حى شرقى لأنه لايسكن المنطقة أى " أشكيناذى " (غربى) .

(٤) تصور أبحاث المسح بصورة متكررة مدى بروز الانتماء العنصرى كعنصر محدد للسلوك بالنسبة للنفس وكنقطة اتجاه فى تقييم الآخرين (٢٢) .

وحيث أن سياسة الحكومة ترتبط مباشرة " بادماج المهاجرين " ، فليس أى من هذه الاستجابات " شرعيا " ، وبذلك تمثل درجة وجودها مدى فشل مجهودات الحكومة والهيئات الأخرى . ولكن حيث أنها أو على الأقل يعتقد أنها علامة وجه العموم احدى مخالفات عهد ماقبل الهجرة ، فان الفشل يسجل على الأكثر فى مجال اعادة التكييف ، بدلا من مهمة التثقيف

المباشر الأسهل منها بتحررها من المنافسة. فليس من الانصاف أبدا أن نحمل الحكومة ذنب التوتر العنصري أو حتى العداء بين المجموعات ، فليست المشكلة من صنعها ، وحلها ـ ان كان يمكن أن يوجد لها حل ـ قد يكون أكبر مما نتوقع بصورة معقولة من الحكومة ـ أى حكومة ـ أن توفر له حلا .

المي‍ـول تج‍ـاه ال‍دول‍ـة :

يتقبل الاسرائيليون ، بوجه عام ، شعارات القومية بحماس ، فتظهر دراسته كاتنوبل توسع الارتباط بالفكرة الصهيونية ، ولم يظهر أى مكان أى تحد بارز لشرعية الدولة. كما يتقبل جميع أقسام السكان (٢٣) المفاهيم المختلفة للأخلاقيات العامة التى تجسد شعارات كثيرة من مجتمع الييشوف القديم. وتظهر الاستثناءات الجزئية الوحيدة بين المهاجرين ممن بلغ شعورهم بخيبة الأمل درجة أدت بهم الى عداء مرير لاسرائيل . ولكن حتى بين أولئك فان مايرفضونه يتمثل على الأكثر فى هيئات الدولة المحددة وليست الدولة ذاتها . ومع ذلك فمهما واجهت اسرائيل من مشاكل ، ومهما أحاطت البلبلة بتعريف معناها والغرض منها ، فانها لاتعانى من ذلك التساؤل الشامل حول حقها (٢٤) فى الوجود نفسه الذى تنكب به الكثير من الدول الجديدة .

ولكى نفسر مستوى الشرعية العالى الذى يرتبط بالدولة ، يجب علينا أن نذهب الى أبعد من دور صهيون الرئيسى فى التقليد اليهودى ، على الرغم من أن ذلك جزء رئيسى منه . والأمر يشمل أشياء كثيرة : ارتباطا تاريخيا بالأرض (مما أدى الى تحول علم الآثار الى تسلية قومية) . ثم مفهوم اسرائيل كملاذ ، فهى الدولة الوحيدة فى العالم التى ترحب باليهود تماما . وكذلك الفخر

بانجازات اسرائيل ، واستعمال الشعارات الفعال الذى يولد الولاء للدولة ، والشعور المستمر بعداء الحرب الذى يجعل من انتقاد فكرة الدولة مايشبه الخيانة للوطن .

والحقيقة أن حداثة اسرائيل وتاريخها القريب قد أديا الى انشغال قوى بتأكيد سيادتها . والاسرائيليون مقتنعون تماما بشرعية دولتهم ، وهم يسعون لاقناع العالم أجمع بنفس الشىء . وهذا السعى لايدفعه ماقبولهم من أسرة الدول من منافع سياسية واضحة فحسب ، بل تدفعه أيضا حاجتهم الى الحصول من الآخرين على تأكيد بأن اقتناعهم أنفسهم ليس شاذا .

الاستجابة للسياسة الديموقراطية :

ان الولاء للدولة يختلف عن قبول الترتيبات الدستورية المعينة التى تحكم سياستها . وهناك أعداد لاحصر لها من الأمثلة التاريخية والمعاصرة لبلاد سارت فيها القومية الشديدة جنبا الى جنب مع مايقرب من التباعد التام عن النظام الدستورى . واسرائيل لاتعرف مثل ذلك التباعد ، ولكنها تواجه ــ على الأقل ــ مشكلتين بخصوص قبول مؤسساتها : تتعلق أولاهما بالاستجابة المتفاوتة تجاه المبادىء الديموقراطية العامة من قبل سكان البلاد ، وأما الثانية فتتعلق بانتشار الشعور بعدم الرضا عن مؤسسات سياسية معينة ، من أبرزها نظام تعدد الأحزاب .. (multiparty systen)(٢٥) .

وقد رأينا بالفعل أن بعض المجموعات من السكان ــ ممن ينتمون الى مجموعة التقليديين ــ ترفض فكرة التنافس السياسى ، كما أنهم لايتقبلون كذلك الاصرار الديموقراطى على الحريات المدنية الأساسية(٢٦) . ومن الصعب أن نقرر ان كانت

تلك المواقف تشكل بالنسبة لاسرائيل مشكلة أكبر من دكتاتورية الطبقة العاملة الأمريكية التي وصفها " ليبسيت " أو دكتاتورية الطبقة الدنيا البريطانية التي وصفها " هوجارت " (٢٧) . فمجتمع اسرائيل مازال هشا ، كما أن الدولة تعيش في جو أزمة مستمرة ، فجميع الظروف الخارجية المهيئة لسياسة الشعب موجودة ، كما أن الالتزام الديموقراطي البسيط من ناحية جزء بارز من السكان يوفر الظروف الداخلية الملائمة . ولا يخفف من المشكلة حقيقة أن من يحتمل أن يصبحوا دعاة الدكتاتورية في اسرائيل يوحدهم ماهو أكثر من قيمهم السياسية العامة ، فانهم يرتبطون في أغلب الأحيان بروابط الأصل (العنصر) أيضا ، كما يرتبطون بتيار الضيق الخفي ومظالمهم الحقيقية أو الخيالية ضد موطنهم الجديد .

ومع ذلك ففي تكهننا للمستقبل يجب علينا أيضا أن ندرك أن الابتعاد عن التقليد يعني ، في ذات الوقت ، الاتجاه الى تقبل الاختلاف والتسامح وهو المبدأ الديموقراطي الأساسي . وحيث أن التطور العصري هو هدف المجتمع فهناك مايحمل على الاعتقاد بأن نسبة مؤيدي الدكتاتورية بين السكان سوف تقل تدريجيا . وعلاوة على ذلك ، وحتى لايرسم ماقلناه حتى الآن صورة مخيفة لأغلبية شرقية من دعاة الحكم الفردي تفرض ارادة معادية للديموقراطية على أقلية غربية عاجزة ، علينا أن نضع نصب أعيننا عدة نقاط أخرى : فالمجتمع الشرقي ليس من دعاة الحكم الفردي بأي حال من الأحوال ، فهو يشمل تنوعا ضخما في الأصل وفي الالتزام ، وهو ليس تقليديا بالكامل ولا هو منطو على نفسه تماما ، كما أن معظم الشرقيين ممن يمكن أن يحصلوا على سلطة سياسية بارزة يغلب أن يكونوا ممن لهم أكبر قدرة على التأقلم مع مبادئ المجتمع السائدة . وحتى

الآن لم يكافئ النظام أولئك الزعماء المنتذرين ممن يؤسسون سحبهم السى السلطة على دعوى العنصرية ، أما الاتجاهات الأكثر شمولا فهى شائعـة . وباختصار ، فان من الغباء أن نبالغ فى الأهمية المنتذرة لتقبل الديموقراطية الذى لم يكمل بعد ، كما أنه من الغباء أيضا أن ننكر أنه لن يثير آية مشاكل .

ويمكن تكرار المناقشة واختصارها كما يلى :

لقد أسهمت مجموعة متنوعة من الظروف فى جعل اجماع الرأى السياسى فى اسرائيل أقوى من اجماع الرأى الاجتماعى فيها . والأهم من ذلك هـو أن النزعات الاجتماعية ، حتى الآن ، لم تتحول مباشرة الى المحيط السياسى بسبب : (١) الادراك المباشر للخطر المحدق من الخارج ، وبالتالى للعواقب الوخيمة المحتملة لعدم استقرار الحكم . و (٢) استشارات الحكومة الفخمـة فى " حل " المشاكل التى تخلق الانشقاقات فى المجتمع ، فاذا فرض أن يحدث مثل ذلك التحول ، بالرغم من كل شىء فمن المتوقع حدوث تحول من نظـام سياسى يتمتع باجماع فى الرأى بشكل محتمل الى نظام يتميز بانشقاق هائل . وسواء كان مثل ذلك التحول المباشر محتملا ، وتم حدوثه قبل أن تخف التوتـرات الاجتماعية بدرجة تسمح للنظام السياسى بالسيطرة عليها ، فهذان فرضان غاية فى الأهمية ، وسوف نعود اليهما فى جوانب أخرى من الكتاب . أمـا الآن فنتحول الى سؤالين يرتبطان بوضوح ، وهما : كيف يرى الاسرائيلى نفسـه بالنسبة لنظام الحكم ، وكيف يتصرف حسب ما يراه ؟

الكفاءة والاهتمامات والمساهمة السياسية :

ان الثقافة الوطنية الاسرائيلية تجعل للاهتمام أو الاسهام السياسى قيمـة كبيرة ، كذلك فانها تخلق ، نظريا ، احساسا بالكفاءة السياسية ، وبأن أفـراد

الشعب لديهم مايفعلونه ليمكنهم من احداث تغيير فى السياسية ، وبأن لهم بعض السيطرة على النظام السياسى . وبالاضافة الى الارتباط التقليدى بين هذه المفاهيم وهذا السلوك والنظرية الديموقراطية ، فانها أيضا تتبع مباشرة من تقليد اليشوف بتأكيده الشديد للاعتماد على النفس ، والمسئولية الجماعية ، وفوائد الالتزام الشخصى .

وبالرغم من ذلك فلن يكون من المستغرب أن نجد أن جميع الاسرائيليين لايستجيبون لهذه القيم بنفس الدرجة ، ولا أن اختلاف جذورهم الثقافية ـ الاجتماعية هو العامل المؤثر فى اختلاف استجاباتهم ، فبحسب أى عدد من المقاييس نجد أن التقليديين أقل اهتماما بالسياسة من الانتقاليين ، والانتقاليين أقل اهتماما من العصريين . والجدول رقم ٤ (ب) يمثل الاستجابة لأحد مقاييس الاهتمام السياسى ، وهو السؤال : كيف تصف نفسك ـ كمهتم جدا ، أو مهتم بصورة معتدلة ، أو غير مهتم أكثر من اللازم ، أو غير مهتم بالمرة ، بالأمور السياسية؟ (٢٨)

جدول رقم (٤ ـ ب)
معدل تكرار الحوار السياسى العام

(نسب مئوية)

درجة الاهتمام	التقليديون	الانتقاليون	العصريون	المجموع
مهتم جدا	٩	٢٥	٥٠	٢٨
مهتم بصورة معتدلة	٩	١١	١٣	١١
غير مهتم أكثر من اللازم	٢٨	٥٠	٣٢	٣٧
غير مهتم بالمرة	٥٤	١٤	٥	٢٤

وهناك مقاييس أخرى للاهتمام السياسي ، مثل معدل تكرار المناقشات السياسية مع الأسرة ومع الأصدقاء ، التي تحدثنا عنها فيما قبل ، ويؤيد مايدل عليه الجدول رقم (٤ ـ ب) (هذه : البيانات عن درجة الاهتمام) تؤيد أيضا الفكرة التي سقناها سلفا من أن المسائل السياسية الجوهرية ليست بذات أهمية بارزة لدى التقليديين . فدرجة المناقشات والاهتمامات السياسية ترتبط بشبكة الاتصال المحدودة لمعظم التقليديين ، ممن يستمعون الى الاذاعة أو يقرأون الصحف والمجلات أو يشاهدون الأفلام السينمائية أو يقضون وقتهم مع أصدقائهم ، بنسبة تقل كثيرا عن الانتقاليين أو المصريين ، كما تتفق مع الاكتشافات المماثلة في البلاد الأخرى ، حيث يظهر باستمرار أن أقل الأفراد اهتماما بالسياسة يكونون في العادة من أقلهم معرفة بالمعلومات السياسية وأقلهم تقبلا للتقاليد الديموقراطية . (٢٩)

وتتوافق هذه المتغيرات ، في العادة ، مع الاحساس بالفعالية السياسية أيضا ، فكلما قل اهتمام الشخص قل شعوره بالفعالية السياسية . وتدل النماذج العامة في اسرائيل على أن ٩٠ ٪ من التقليديين يحسون احساسا بسيطا جدا بالفعالية السياسية ، وذلك بمقارنتهم بثلثي الانتقاليين وثلث المصريين . ولكن ماهو أكثر اثارة من كل هذه النتائج المتوقعة هو ذلك التدني الشديد جدا في الاحساس بالفعالية ، المستمد من المجموعات الثلاث جميعا . فان المصريين في اسرائيل يحسون شعورا بالفعالية بنفس درجة مايحسه خريجو المدارس الاعدادية في الولايات غير الجنوبية بالولايات المتحدة ، وبدرجة أقل بنسبة الثلث من احساس خريجي الكليات بنفس المنطقة ، ولا توجد أية مجموعة أمريكية تعطي نتائج أقل من " عينات " التقليديين ، كما أن واحدة

منها فقط تقل عن " عينات " الانتقاليين . (٣٠)

ترى ، ماهو سبب هذه الظاهرة ؟ ان الجواب ليس مؤكدا بأية حال ولكن من المحتمل أن هناك عدة عوامل تدخل فى هذا . فتقليد المساهمة الوطنية خلال المجموعات ذات الاهتمامات — وهو تقليد راسخ وقوى جدا فى التجربة الامريكية — لم يتم فى اسرائيل تقريبا . وباستثناء عضوية الأحزاب السياسية التى تتسم بكثير من صفات العضوية فى المجموعات ذات الاهتمامات الأمريكية ، فهناك عدد قليل من المنظمات التى يمكن من خلالها عرض المطالب السياسية . كذلك لاينظر الى الرأى العام بنفس الحساسية الأمريكية التى ينظر بها الى صوت الشعب (Vox Populi) فمع ميول النظام الايديولوجية فلا معنى لأن يسعى السياسيون لحشد الأنصار من الناخبين. وعلاوة على ذلك ، لا يوجد أى سياسى اسرائيلى يرتبط أو يتمسك بمبدأ انتخابى مثلمايفعل مثيله الأمريكى : ذلك لأن حزبه هو قاعدة تأييده وليس دائرته الانتخابية . ويتبع ذلك أن الأسطورة الأمريكية القائلة بأن أى فرد يمكنه أن يكبر ليصير رئيسا للجمهورية ، والاعتقاد والايمان بأن لكل شخص الحق — وحتى الواجب عليه — فى أن يعلن آراءه السياسية ، يكادان أن ينعدما فى اسرائيل .

ولكى نقول نفس الشىء بطريقة أخرى ، يمكن أن نشير الى قوة الحكومة الاسرائيلية . والمفهوم الشائع هو أن اسرائيل توجهها مجموعة داخلية متشابكة بالغة الثبات ، تمارس سلطة شبه مطلقة على الحياة السياسية. (٣١) وهذه الفكرة تجعل من يبغون التأثير فى القرارات يعتمدون على الاتصالات الشخصية وهو ترف لايتوافر لأغلب المواطنين .

وأخيرا ، فان تلك النسبة المنخفضة بشكل خاص للفعالية بين المهاجرين الشرقيين تتعلق ، في الكثير ، بما يتوقعونه من النظام السياسي ، فان مفهوم الفعالية السياسية نفسه غريب بالنسبة للكثيرين منهم . وعندما يسألون عن مقدار مالهم من سيطرة على العالم السياسي يفاجأون ويتولون : " بالطبع ، ان موظفي الحكومة لايهتمون حقيقة بما يفكر فيه الناس من أمثالي : هل من المفروض أن يفعلوا ذلك ؟ " .

وبالرغم من ذلك فكل هذا يحدث داخل نظام يعتبر ـ حسب سمعته وتصوره لنفسه ـ مصبوغا بالصبغة السياسية الى درجة كبيرة . فحكومة اسرائيل وأحزابها ، الى جانب الهستدروت ، تبدو أعمق وأكثر شمولا في ارتباطها بحياة المواطن اليومية من أغلب الانظمة الديموقراطية في العالم ، كما أن مستوى المعلومات السياسية لدى مجموعة المخابرات السرية الداخلية ـ The inside dope variety) على الأقل يزيد عما هو عليه في معظم الدول الأخرى .
كذلك فان العلاقة المباشرة بين العمل في القطاع السياسي وسلامة وأمن الدولة والتنمية الاقتصادية وغيرهما من المشاكل المعروفة ، مثل ادماج المهاجرين ، مفهومة تماما . وفي هذا المجال ، يختلف مايعنيه تدني الشعور بالفعالية عما قد يعنيه في بلد تعتبر السياسة فيه أقل أهمية . وهكذا ، يجب علينا أن نسجل ثغرة محيرة أخرى في السياسة الاسرائيلية : ففي نفس الوقت قد يحس المواطن باعتماده الشخصي على نشاط الحكومة ويشعر كذلك بعجز واضح عن التأثير في ذلك النشاط .

ومما يزيد من تعقيد المشكلة أن النسبة الفعلية للسلوك السياسي مرتفعة الى درجة كبيرة ، ولا تختلف بشكل ظاهر من مجموعة الى أخرى . فحوالي

خمس الاسرائيليين يدعى أنه عمل فى احدى الحملات الانتخابية ، وحوالى نفس النسبة يحضرون الاجتماعات الفرعية للأحزاب السياسية فى بعض الأحيان (٣٢) ، على الأقل ، كما يصوت ٨٠ ٪ فى الانتخابات الوطنية . ونسبة الاندماج عامة توحى بأن المساهمة السياسية تعتبر شيئا عمليا بصرف النظر تماما عن امكانية تأثيرها على سياسة الحكومة . وسواء كانت فائدتها فى الامكانيات التى توفرها فى سبيل شق طرق شخصية توصل الى مراكز السلطة ، أو فى تحقيق الالتزامات الايديولوجية ، أو فى أى ناحية عملية أخرى ، فان المعنى الواضح هو أن العالم السياسى شامل بدرجة تؤدى الى منافع ومزايا أخرى غير السلطة السياسية .

وحقيقة أن نسب حضور الاجتماعات العامة واجتماعات الأحزاب والمظاهرات السياسية ، وأن نسب الأصوات الانتخابية والعمل فى الحملات السياسية ، تتساوى بالتقريب مع حجم المجموعات الرئيسية المختلفة داخل المجتمع سواء بتعريفها حسب المقياس التقليدى — المصرى أو عنصريا — تلك الحقيقة تؤيد ذلك التشابه مع الجمعية التامانية الامريكية الذى عرضنا من قبل . وحيث يجب أن يتوقع المرء أن يسهم أفراد المجموعة ذات المستوى الاجتماعى — الاقتصادى المنخفض فى اسرائيل — وهم الشرقيون والتقليديون — فى الحياة السياسية بنسبة أقل من المجموعات الأخرى ، فلابد أن يعيد النظر فى هذا التوقع لتفسير ذلك المستوى المرتفع من النشاط الحزبى ، والمجهودات الجادة التى تبذلها الأحزاب فى العمل السياسى بين جميع الطبقات الاجتماعية . ولكن الاستنتاج بأن الشرقيين قد تم ادماجهم داخل النظام السياسى بطريقة فعالة مثل الغربيين يكون استنتاجا خاطئا ، فالعمل السياسى الذى نتكلم عنه هنا لايعرف التمييز ، فهو لايأخذ فى اعتباره ما للغرب من شبه احتكار لمراكز الزعامة ، ولا حقيقة أن المصريين

أكثر ميلا للانتماء لاحدى المجموعات ذات الاهتمام أو الأخرى ، كما أنه لايفـــرق بين الدوافع المختلفة للمساهمة السياسية ، سواء كانت عملية أو ايديولوجيـــة ، ذاتية التوجيه أو يوجهها الآخرون ، أو تتميز بأى طريقة أخرى . وقد كانـــت الجمعية التامانية فى نيويورك فعالة ومنظمة ، وقد قايض المهاجرون أصواتهـــم الانتخابية بالخدمات وليس من أجل أن يكون لهم صوت فى تشكيل السياسة العامة ، ولم يأت التحول التدريجى لمطالب المهاجرين وفريتهم المتزايدة من أجـــل السلطة وحصولهم عليها الا بعد أن حصلوا على قسط من الامان والاستقـــرار الاقتصادى ، وبعد أن خفف من حدته انتشار مواقع السلطة فى النظام السياسى الأمريكى . ومازال مهاجرو اسرائيل الشرقيون فى أولى مراحل عملية التحـــول من الاشتراك المنفعى المحدد الى التأثير الهادف فى عملية اتخاذ القرارات .

الشيوخ والشباب

ان تناول أغلب هذا الفصل للتكييف السياسى من ناحية الانقسام الثقافـــى بين الشرق والغرب لم يكن مصادفة بأية حال ، فهو نابع من الاعتقاد بأن اسرائيـــل لاتواجه أى مشكلة داخلية أكثر أهمية من العلاقة بين المجموعات العنصرية . وهـــذا وضع تم شرحه وعرضه فى الفصل الثانى من الكتاب ، ولكن هذا الفصل أيضا يبـــين مصادر أخرى للتوتر الاجتماعى . وأحد هذه المصادر ، على الأقل ، هو الصراع بين الأجيال ، وهو يستحق المزيد من الاهتمام فى هذا المجال .

وكما رأينا ، كان أكثر مايهم قدامى رجال مجتمع الييشوف هو انفصـــال أبنائهم عن أسلافهم التاريخيين ، وأنهم لم يعودوا يرون فى اسرائيل ذلك المعنى الخاص الذى كان يشكل الجزء الأكبر من نظرة آبائهم الى العالم ، وأن قيـــم الييشوف أصبحت مهددة بوأد سابق للأوان ان لم تكن قد طواها النسيـــان

بالفعل . واحدى طرائق التعبير عن ذلك القلق تتخذ صورة اتهام الجيل الجديد بالتأمرك (أى أنه مصبوغ بالصبغة الأمريكية) Americanization المزعوم . وفى هذا المجال يقصد بالتأمرك التقليد المبتذل لأسوأ مافى الثقافة الجماهيرية الأمريكية ، سواء فى الأدب أو الفن أو الأزياء أو الموسيقى أو أى مجال آخر للاستهلاك الثقافى . كذلك يتهم الشباب بشكل أعم ، باستبدال أكثر قيم الطبقة المتوسطة سطحية بايديولوجية العمل الرائد .

ومن الممكن تقديم أى عدد من الدفاعات ضد هذه الاتهامات ، فالمرء قد يحتج بأنه لو كان التأمرك مرضا فانه مرض ذو أبعاد وبائية — مرض يتفشى ليصيب العالم كله ، ومن الغباء الاعتقاد بأن اسرائيل محصنة ضده بطريقة أو بأخرى ، أو ربما لاتكون الحضارة الامريكية هى مايتم احتذائه وانما هو السلوك والقيم التى تنبع بالضرورة من سعة الثراء او الرخاء ، فهل من المعقول أن نتوقع من الشباب أن يشارك آباءه فى عالمهم الايديولوجى ، فى حين قد تغيرت البيئة بهذا الشكل المثير فى كل صورة تقريبا ؟ وعلاوة على ذلك ، أليس من الصحيح أن الجيش فى اسرائيل فى منتصف الستينات، وليست مبادىء العمل الرائد ، هو الذى يحافظ على بقاء الدولة ؟

فى الواقع ، تشترك جميع هذه الدفاعات فى تقبلها لشروط المناقشة فهى لاتنكر الاتهامات ، بل تحاول — بدلا من ذلك — أن تبررها . ولكن من الممكن الاستجابة لمواجهة الاتهامات بطريقة مختلفة تماما ، فالأدلة المتواترة تدل على أنه فى عالم القيم السياسية العامة والالتزام الصهيونى ، بل وفى المبادىء السياسية، لاتتسع الشقة بين الشباب والشيوخ الى ذلك الحد بالرغم من كل شىء .

وتدل على هذا الاستنتاج بشكل قاطع دراسة كل من كاتزنويل وفاين على السواء (٣٣)، فالاختلافات بين الجيلين لايكاد يذكر، سواء قسناه حسب الالتزام بالحريات المدنية أو بمبادئ ايديولوجية العمل الرائد الصهيونية أو حسب المنافسة الديموقراطية، أو أى عدد آخر من الدوافع الأخرى. وتظل هذه الحقيقة قائمة حتى عند اختبار المواقف تجاه مسائل سياسية معينة، مثل دور الهستدروت أو مكان الدين فى الدولة أو تفضيل الاشتراكية على الرأسمالية، والواقع أن هناك مجالين يبرز فيهما الاختلاف بين الجيلين القديم والحديث، وهما فى التزامهما الشخصى والدينى وفى موقفهما تجاه السياسة الأكثر عداء بالنسبة للدول العربية. فهنا نلاحظ، بانتقالنا من القديم الى الحديث، تناقصا تدريجيا فى الحماس الدينى وزيادة ملحوظة فى الموافقة على أنه يجب على اسرائيل أن تكون "أعنف فى تعاملها مع العرب".

وليس من الواضح أن الاختلافات بين الجيلين بشأن الدين والعنف تشكل أدلة بارزة على قيام التوتر بين الأجيال، أو على تغير الجو الايديولوجى، ولكن من المحتمل على الأقل أن تمثل نماذج دورية. فالناس، عموما، يصبحون أكثر تدينا وأقل عنفا كلما تقدموا فى السن، ولكن حتى ان كان من الممكن تفسير تلك الاختلافات بأن الجيل الاسرائيلى الجديد قد تنكر فى هاتين الناحيتين لقيم الجيل القديم، فان انعدام الاختلافات البارزة فى كل المتغيرات المختبرة الأخرى يظل بارزا.

والواقع أن البيانات تسمح لنا بالتعليق المباشر على مشكلة "التآمرك" حيث أن أحد الاسئلة التى تضمنها دراسة "فاين" Fein يقول: اذا لم يصبح فى امكانك لأى سبب من الأسباب، أن تعيش فى اسرائيل، فأى دولة

أخرى من بلاد العالم تختار؟ (٣٤) . وقد كانت الأولوية للدول الاسكندنافية وهولندا ، وليست للولايات المتحدة فى اختيار شباب الييشوف . فأمريكا محبوبة وشعبية ولكن لبريطانيا وفرنسا نفس الشعبية والحب فالاختلافات بين الشيوخ والشباب تافهة . كذلك كانت أمريكا مجرد أحد البلاد المذكورة فقط عند سؤال : " من أى بلاد العالم تعتقد أنه يحسن لاسرائيل أن تتعلم أو تتخذ مثالا تحتذيه فى كل مجالات الحياة ؟ . " كما أن ذكرها جاء فى الغالب فيما يتعلق بالنمو الاقتصادى ، أما الدول الأوروبية فقد ذكرت كأنماط ثقافية .

ومع ذلك فان مشكلة " التأمرك " ليست أسطورية تماما ، فان الولايات المتحدة كانت الاختيار المشترك بين أبناء الجيل الثانى للشرقيين فى ردهم على كل من السؤالين المذكورين . ولكن بالرغم مما يمكن أن يشكله الأمر من قلق لجيل رجال الييشوف القدامى فهو ليس أبدا كمشكلة ادعاء تبنى أبناء الييشوف أنفسهم لقيم الييشوف ، فهو مجرد عنصر آخر من عناصر الانقسام العنصرى .

وهناك ، بالطبع ، اختلافات ثقافية بين رجال الييشوف القدامى وأبنائهم . وتظهر هذه الاختلافات بطريقة مباشرة ، فى التغييرات الأكثر ظهورا فى التذوق الثقافى ، ويمكن قياسها بدراسة عادات الجماهير من ناحية الاستهلاك وغيرها من طرائق السلوك الاخرى المرتبطة بذلك . فهل تصطدم هذه الجماعة أية ارتباطات سلوكية تماما ، اللهم الا من ناحية الدين والتقاليد والسياسة الخارجية ؟

بيد وأن هذا هو الواقع بالفعل . ان جيل السرعة الذى ترك الموسيقى

الشعبية والرقص الشعبي الى موسيقى الجاز ورقصة التويست — هذا الجيل الذى يزيد الماما بمقارنة مزايا السيارات تبعا لأنواعها المختلفة عما يعرفه عن نظريات الصهيونية العمالية ، وباختصار ، هذا الجيل الذى توجه ضده الاتهامات ، يتفق الى حد ملحوظ مع آبائه فى قيمهم وميولهم السياسية ، فليس من المستغرب ألا يعنى الاختلاف فى الذوق الثقافى اختلافا فى الاعتقاد السياسى . وبالرغم من كل شىء فليس هناك أى سبب لافتراض أن المعجب بدان بروبيك أو بالخنافس أقل تسامحا من المعجب ببيتهوفن وبروكنر أو ببورشوف أو بيا ليك أو شولوم اليلحيم . ان النظرة الثقافية المتعاظمة التى تتخذ مثل ذلك الموقف تخلط بين الجوهر والأسلوب : فالتقدمية بأوسع معانيها تبدو فى أنماط ثقافية مختلفة ، لا يتعلق أى منها بأى شىء معين فى عالم السياسة.أما الخوف من أن تعكس أذواق الجيل الشاب " المستهترة " انفصالا عن قيم اليشوف السياسية فلا تؤيده الأدلة ولا يمكن الدفاع عنه باعتباره موقفا نظريا . فالشيخ الغربى والشاب الغربى يختلفان فى الذوق والمزاج ، ولكنهما — حسب ماتدل عليه المعلومات — لا يختلفان فى المعتقدات السياسية أو فى القيم .

* * *

الفصل الخامس

مراكز القوة

فى أى نظام سياسى ، يصبح بعض الناس أخصائيين فى السياسة ، وهؤلاء هم الذين يتحملون مسئوليات خاصة فى اتخاذ القرارات العامة . وتصنف مثل هؤلاء الأشخاص من أكثر الأمور جاذبية فى مجالات البحث السياسى ، وأكثرها تعقيدا فى نفس الوقت .

وتعتبر الثقافة الشعبية أن السلطة فى أيدى من لا يمنحها لهم القانون انحراف أو عرض مرضى فى جـ د السياسة الديمقراطية . وهذه النظرة وصف خاطئ مهما كانت مكانتها كمبدأ ، فالسلطة السياسية لا توزع على النظام - أى نظام - سواء بالتساوى أو كما يتفق ، كما أنها لا تستمد من القانون والمناصب الرسمية وحدهما . ولذلك فاذا حاولنا الاجابة على السؤال : " من يحكم ؟ " فلن يكفينا أن ندرس مجرد توزيع السلطة الدستورى . قد يكون هناك بعض التناسب بين التوزيع الرسمى والوضع الفعلى ، ولكن من المؤكد أن التوافق لن يكون كاملا أو حتى قريبا من الكمال .

ولا يجب أن يوحى ذلك بنظرية " تآمرية " عن السياسة حيث يظهر الممثلون السياسيون فى صورة الدمى ، تحركها أيدى " مكيافيلية " ماكرة تختبئ فى أماكن سرية . أما النظرة الأقل رومانسية ، وان كانت أكثر صحة على العموم ، فهى أن السلطة - وخصوصا فى المجتمعات المركبة - منتشرة فى توزيعها

ومصدرها على السواء . فيتساوى بعض الناس أكثر من غيرهم لأنهم يسيطرون على أعداد ضخمة من الأصوات الانتخابية . ويملك آخرون سلطة أضخم لأنهم يملكون قدرا كبيرا من التعليم أو الدخل أو أية صفات تمتز بها مجتمعاتهم . والواقع أن التساؤل عن الصفات التى يقدرها المجتمع فى توزيع السلطة يعد من أكثر التساؤلات تشويقا ، كما أنه يقترب أكثر من غيره من توضيح العلاقة المحددة بين الثقافة السياسية والبناء السياسى : هل المسنون هم الأكثر أهمية أم الأثرياء ، أم المتعلمون ، أم أبناء من جاءوا من قبل ؟ ثم من الذى يملك الاتصال بالحكام ، وذلك فى حد ذاته نوع من القوة والسلطة ؟

وتنشأ الصعوبة الرئيسية فى الاجابة على هذه الأسئلة وغيرها مما يتعلق بها من غموض السلطة كمفهوم وكحقيقة فيجب علينا — على أقل تقدير — أن ندرك أن السلطة السياسية ليست سلعة موحدة ، تشترى دائما من نفس العنوان وبكميات معينة وحسب سعر مستقر ، لتستعمل فى أى ظرف ووضع سياسى ، كما أن السلطة السياسية ليست محدودة الأبعاد ، اذ يقسم فيها الممثلون حسب مقياس يتراوح بين القادر على كل شىء والعاجز تماما . فالسلطة تكون فى بعض الأوقات صفة تنبع من مصادر مختلفة ، وتلازم أناسا مختلفين ، كما يمكن استعمالها — أو عدم استعمالها — بطرائق عديدة ، وتعتمد فى أهميتها فى أى لحظة على تفاعل معقد بين اعتبارات نفسية واجتماعية وثقافية وسياسية ووضعية .

ان تحقيق فهم كامل لطريقة عمل نظام اسرائيل السياسى ، أو أى نظام سياسى آخر ، يجب أن ينتظر ظهور نظرية عن السلطة تكون أكثر نضوجا مما ابتدعه العلماء السياسيون حتى الآن . أما الآن ، ومن أجل تحقيق أغراضنا ، فيكفينا أن نتقبل التعريف الجزافى والتقريبى للسلطة بوصفها الخاصية التى تجمل

الآخرين يذعنون عند اتخاذ القرارات .

ولهذا التصنيف أربع مزايا على الأقل : فهو أقرب للتعاريف الأكثر شيوعا التي نتعامل معها الآن ، كما أنه يناسب الوضع السياسي الاسرائيلي بصفة خاصة ، كذلك فانه قد يسمح بتصويركمي ، وأخيرا فانه يشير الى مصادر السلطة المتعددة والى أهميتها . فالسلطة السياسية حسب وجهة النظر هذه هي صفة تجعل الآخرين يذعنون لعملية اتخاذ القرارات العامة ، فهي تتداخل وتتشابك مع أنواع السلطة الأخرى ، ولكنها لا تطابقها تماما .

من الذي يحكم ؟ :

وعلى وجه العموم فان ما نسأل عنه هنا هو : " من الذي يحكم ؟ " ، وهو سؤال يفتح المجال أمام اجابات متنوعة ، فنتجه الى الحصول على جواب شاف بالتقريبات المتتالية ، حيث تضيف كل خطوة جديدة تحسينا وتعميقا الى الوصف الاجمالي المبدئي .

ان الافتراض الغالب عن توزيع السلطة السياسية في اسرائيل هو أنها تقع غالبا في أيدي قدامى المهاجرين من مستوطني موجة " الهجرة " الثانية ممن وفدوا الى فلسطين من أوروبا الشرقية (ومن روسيا على الأخص) بين عامي ١٩٠٤ و ١٩١٣ . وفي ظاهر الأمر ، توجد أدلة كثيرة لتأييد هذه النظرة ومن ذلك أن من بين الـ ٢١٢ عضوا يهوديا في البرلمان ممن عملوا بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٦٥ كان ٧٣ ٪ من مواليد شرق أوروبا (١) ، أما بالنسبة لحزب الماباي فان الرقم يصل الى ٧٥٪ منهم ٢٥ ٪ وفدوا مع موجة الهجرة الثانية .

من بينهم " بن جوريون " و " موشى شاريت " و " ليفى اشكول " ، ورؤساء الوزارة الثلاثة فى اسرائيل حتى اليوم (*) .

ومن الواضح أن المهاجرين الذين قدموا الى فلسطين وهم شبان بالغون قبل عام ١٩١٣ ، قد أصبحوا مجموعة من الشيوخ الآن . والواقع أن متوسط تاريخ ميلاد أعضاء حزب الماباى فى البرلمان ممن قدموا خلال موجة الهجرة الثانية هو سنة ١٨٩١ ، ونتيجة لذلك فمن المتوقع أن نجد نقصا فى أمثال هؤلاء الرجال فى البرلمان . وبالفعل ، نجد أن فى الكنيست الأول كان ٢٩ % من ممثلى حزب الماباى (ثلاثة عشر شخصا) من أبناء موجة الهجرة الثانية ، بينما كان عددهم فى الكنيست الخامس خمسة فقط (أو ١٤ %) ، ومع ذلك . فقد كان التحول الى مجموعات المهاجرين الأخرى تدريجيا . وقد كان متوسط عمر أعضاء حزب الماباى فى الكنيست الأول (٤٥ عضوا) عند انتخابهم لأول مرة هو ٥٢ عاما ، أما متوسط عمر أعضاء حزب الماباى فى الكنيست الخامس (عام ١٩٦١) فقد بلغ ٥٤ عاما .

والافتراض الذى أوردناه فى الفقرات السابقة يشير ضمنا الى أن الكنيست مركز للسلطة فى اسرائيل ، وليس هذا الافتراض صحيحا تماما لأسباب سوف نذكرها فيما بعد ، فيجب ألا نضلل أنفسنا بالتفكير فى استخدام المعلومات عن أعضاء الكنيست فى التوصل الى استنتاجات عن توزيع السلطة . وعلى أحسن فرض فان الكنيست يقدم مقياسا لتغيير تكوين الصفوة المختارة ، وكذلك لتغيير قيم المجتمع ، كما أن تحليل بيئات أعضاء الكنيست الاجتماعية الأصلية يعطينا تلميحات لاتصريحات ، وقد يساعدنا تأكيد افتراض أن العامل الطبيعى قد أنقص صفوف الهجرة الثانية ، ولكنه لايقدم دليلا على أن قدامى المهاجرين الأوائل قد تم ابدالهم بغيرهم فى

(*) أى حتى عام ١٩٦٧ ، وهو تاريخ نشر الكتاب . (المراجع)

مركزهم الرئيسى • ومثل ذلك الدليل قد يوجد ـ ان وجد ـ خلال اختبـــار دقيق لمختلف مراكز السلطة فى نظام الحكم ، بما فى ذلك الحكومة ، ومجالس قيادة الأحزاب ، والجيش ، ومجتمع الأعمال ، والهستدروت (اتحاد نقابات العمال) ، ووسائل الاعلام ، وغيرها •

وعند اجراء مثل هذا الاختبار يظهر استنتاجان:أولهما أن موجة الهجرة الثانية يحسن فهمها كمبدأ لا كمجموعة خاصة .والخط الفاصل لعام ١٩١٤ ،كنقطة يتوقف عندها الانتساب الى موجة الهجرة الثانية ، يستبعد أناسا كثيرين ممن يشابهون من وفدوا قبل عام ١٩١٤ فى نواح مهمة كثيرة • والمقاييس المهمة للانتساب الى المجموعة الحاكمة هى السن ،والوصول المبكر الى البلاد ، والمولد بأوروبا الشرقية ، وايديولوجية الصهيونية العمالية • وقد صار من المعتاد ارتباط هذه المعايير بموجة الهجرة الثانية ، وان لم تكن ملكا خالصا لها ، فـــان روح الزمالة والصداقة التى ربطت وافدى ماقبل عام ١٩١٤ بعضهم الى البعض كانـــت أكثر بروزا فى الثلاثينات منها فى الستينيات • وقد ضمت زعامة حزب الماباي (من الحرس القدامى) فى عام ١٩٦٥ " اشكول " الذى وفد فى عام ١٩١٣ ، و" جولدا مائير " التى وصلت فى عام ١٩٢١ ، و" زالمان آران " وهو من مهاجرى عام ١٩٢٦ ، و" بنحاس سابير " الذى لم يأت الى اسرائيل الا فى عام ١٩٣٠ • فهناك اثنتا عشرة سنة تفصل أكبر هؤلاء الا ربعة عن أصغرهم فى السن ، وسبعة عشر عاما وقت الوصول الى البلاد ، ولكنهم جميعا يتشابهون فى نواح غاية فى الأهمية •

أما الملاحظة الثانية فهى أن الهجرة الثانية قد تحولت مما يقرب الاحتكار للسلطة فى اسرائيل الى السيطرة على قسط بالغ الضخامة من السلطة • فاذا أخذنا

الكنيست كمقياس ، مرة ثانية ، فاننا نجد أن عضوية ممثلى حزب الماباى من غير الأوروبيين قد قفزت من ١٠ ٪ الى ٣٠ ٪ بين عامى ١٩٤٩ و ١٩٦١ (٢) ، وباستعمال مقياس آخر ، نجد أن أول سبعة وزراء من حزب الماباى من مواليد مابين عامى ١٨٨٠ و ١٨٩٠ ، وجميعهم من شرق أوروبا ، وقد وفدوا جميعا الى اسرائيل قبل عام ١٩٢٤ . وحينما شكلت الوزارة الحادية عشرة فى عام ١٩٦٣ ، كان من بين وزراء حزب الماباى الأحد عشر ستة من مواليد هذا القرن واثنان من مواليد اسرائيل ، وواحد من المهاجرين من العراق ، وأربعة ممن هاجروا عام ١٩٣٠ أو بعده .

وقد كان المصدر الأول لسيطرة الهجرة الثانية ذا شعب ثلاث : أولاها أنه فى وقت الاستقلال كان أفراد الموجة الثانية هم الذين يسيطرون على مؤسسات الدولة الرئيسية (هم وزملاؤهم فى الايديولوجية) ، وثانيتها — كما رأينا — أن ماساد المجتمع من أساطير عامة حوالى عام ١٩٤٨ كان يعطى أهمية كبرى لتلك الصفات التى أصبحت ترتبط فى الأذهان عامة بموجة الهجرة الثانية : روح التطوع والتعاون والريادة . وأخيرا ، فان وضع رجال الهجرة الثانية القدامى الرئيسى فى الكفاح من أجل الدولة جعل منهم آباء الدولة التى ولدت من جديد ومؤسسيها . وحتى بالرغم من أن مجموعات أخرى كانت مسيطرة فى أجزاء مهمة من المجتمع قبل عام ١٩٤٨ — ومن أهمها أبناء أوروبا الوسطى فى مجتمعات الاعمال والدراسات — فان اهتمام الرأى العام كان مركزا على أبطال الكفاح من أجل الاستقلال ، وقد كان هؤلاء هم من ظهروا بحق كزعماء مشهورين للمجتمع .

فاذا كان الانتقال من الاحتكار الى التحكم الغالب قد حدث بالفعل ، واذا كان الابتعاد — الأكثر تطرفا — عن سيطرة موجة الهجرة الثانية ليس ببعيد

كما يبدو ، فان تفهم الأسباب يجب أن يتم داخل اطار هذه المصادر الأصلية للسلطة السابق ذكرها . ان الشيخوخة والوفاة وحدهما ليستا بالتفسيرات الكافية اذا نظر الى الهجرة الثانية كما يجب ، أى باعتبارها مجموعة من القيم أكثر منها كمجموعة من الأشخاص . أما السبب الأكثر اقناعا فهو أن كلا من المصادر الثلاثة للسلطة المذكورة فيما تقدم : وهى السيطرة المبكرة على المؤسسات ، والارتباط بقيم المجتمع الأساسية ، واكتساب صفة الآباء المؤسسين للمجتمع قد ضعف بمرور الزمن .

أما بالنسبة لعام ١٩٤٨ فقد كانت أهم المؤسسات هى : الوكالة اليهودية ، والهستدروت ، والهاجاناه ، والحركة التعاونية (واتحادات الكيبوتز الفيدرالية بوجه خاص) . وقد كانت زعامة هذه الهيئات الاربع كثيرة التشابك كما كانت عملية اتخاذ القرارات شخصية الى درجة كبيرة . ولم يتنبأ أحد بما سيجلبه الاستقلال بالضرورة من بيروقراطية الدولة بأثقالها ومراسمها ، فقد حدث بعد ذلك بفترة وجيزة أن عينت " جولدا مائير " (" مايرسون " فى ذلك الوقت) كسفيرة لدى الاتحاد السوفييتى ، فنظمت موظفى السفارة حسب نظام الكيبوتز ، حيث يأخذ كل عضو من السائق الى السفيرة نفسها دوره فى العمل فى المطبخ ، وهكذا .

ولم تستغرق الحقيقة الضمنية لما تعنيه الدولة وقتا طويلا لكى تظهر نفسها ، فقد ازداد مباشرة ، وبشكل مثير ، عدد المراكز الحكومية التى تحتاج الى من يشغلها على أساس من الالتزام الكامل من أشخاص يرتجى أن يكونوا من ذوى الكفاءة العالية ، كما وضعت جداول المرتبات معلنة اختلافات المكانة . كذلك ظهرت الحاجة الى مهارات جديدة لكى تجند فى خدمة الحكومة من المهارات

المهنيــــة والمخبــــيرة البعيدة كل البعد عما عرفه اليشوف من الهوايـــــة والابتداع (وبما أن طبيعة الناس هى تحويل الضرورة الى فضيلة ، فقد أصبـــح الابتداع - والى درجة ما أصبحت الهواية أيضا - أقرب الى القدسيــــة الايديولوجية قبل عام ١٩٤٨) . ولم يستطع قدامى رجال الهجرة الثانية أن يوفروا بأنفسهم مايكفى من المرشحين للمناصب المتوافرة حديثا ، وخصوصا وأن الكثيرين من هؤلاء الرجال قد هجروا السلطة الرسمية من زمن بعيد ، وأصبحوا يفضلـــون البقاء خارج الجهاز الحكومى . ويبدو أن بعضهم قد ظن أن بامكانهم أن يستعيدوا سيطرتهم على هيئات الدولة خلال مراكزهم فى هيئات أخرى أكثر مرونة ، وأكثـــر تناسبا مع تقاليد الريادة ، ولكنهم اكتشفوا فى الوقت المناسب أنه كلما نمت قـــوة الدولة قلت سلطة الهيئات الأخرى . وقد أدت المطالب الملقاة على عاتق الدولـة والموارد المتوافرة أمامها الى انتقال مركز الجاذبية السياسية من جماعة الهجـــرة الثانية المتماسكة ، حيثما كانوا ، الى أجهزة الدولة مهما كان رجالها .

وقد كانت العملية تدريجية ، كما أنها لم تتحقق تماما الـــــى الآن . وقد عززها وزاد من سرعتها ذلك التحول فى القيم الغالبة داخل مجموعـــــة قدامى المهاجرين ، والمجتمع عامة ، على السواء .

والتحدث فى هذه الأمور شىء عسير ، فمجموعة قدامى المهاجرين مازالـــت تتمسك بمثلها العليا الاولى الى يومنا هذا ، ولكن التوتر المصاحب للالــــتزام الروحى الطويل بفكرة ولشعب مع اقترانه بزيادة فى الثراء ينعم بها القدامـــى أنفسهم أول من ينعم ، قد أحدث تأثيرا عميقا فى بساطة تدين وطهر الأيــــام الاولى . فما الذى يمكن أن يفعله رجل وفد الى فلسطين فى سنة ١٩١٠ وقضى زهرة شبابه فى خطر وجهاد ، وقد أصبح أبناء عمومته أثرياء فى أمريكا ، واهـــتزت

فى مخيلته الصورة التى رسمها للدولة المثالية — رجل كرس نفسه بحماس وتفسان للخدمة العامة .. ما الذى يمكن أن يفعله عندما يجد مشقة فى انتظار السيارة العامة على ناصية الشارع فى صباح بارد ؟ هل يشترى سيارة بعد أن قضى سنوات ينادى بأن احتياجات المجتمع مقدمة على احتياجات الفرد ، أم يترك لنفسه العنان فيلطخ سمعته والسلطة التى يستمدها منها ؟ سوف يحكم عليه بالغباء فى الحالة الاولى ، وبالفساد فى الحالة الأخيرة .

وأخيرا يشترى السيارة — يشتريها لأنه أصبح متعبا ، ولأنه لم يعد متأكدا من أنه يقول شيئا لأى أحد بعدم شرائه لها ، ولأنه يرى غيره ممن هم أقل منه نبلا (وأكثر نبلا) يفعلون نفس الشىء ، ولأنه لم يعد واثقا من أن الحقائق القديمة مازالت محتفظة بأهميتها ، ناهيك عن جمهورها . وبذلك يبتعد بالتدريج أولا ، ثم بسرعة أكثر ، طالما أن السعادة تكبت شعوره بالذنب — يبتعد عن حلم وحقيقة شبابه الرائد ، بعيدا عن تجسيده للفضيلة الظاهرة وانكسار الذات ، بعيدا عما يدعيه من تمثيله للقيم الاصلية للمجتمع .

ولا يكون انتقاله بصورة منعزلة ، فان انتقال المجتمع بأسره يزكيه ويشجعه . ومن الأمور التى يثور الجدل حولها ما اذا كانت موجة الهجرة الثانية تتمتع فى أى وقت من الأوقات ، بولاء قطاع ضخم من مجتمع اليشوف ، حتى بوصفها ايديولوجية ، ولكنها — كما افترضنا من قبل — كانت أوضح ايديولوجيات المجتمع ترابطا وأكثرها أصالة ، وأنه بالرغم من عدم اتباع الأغلبية لتعاليمها فان الأغلبية كانت على استعداد للتشدق بشعاراتها ونسبتها الى نفسها . واذا كان ذلك قائما الى اليوم ، فهو قائم بالنسبة لعدد أقل ، وباقتناع أقل وتقبل أكثر لشعارات أخرى جديدة ومناقضة له أحيانا ، فان " زواج " الحياة الخاصة بالحياة العامة ،

والاشتراكية باليهودية — وهو ماكان جوهر فكرة موجة الهجرة الثانية — قد أفقدها جاذبيتها الساحرة .

وضياع هذه الجاذبية السحرية ، وزيادة توجيه الدولة ، ظهرت التحديات فى مواجهة ماكان لجيل الهجرة الثانية ، من قبل ، من شرعية لايتطرق اليها الشك فى سيادة أجهزة الدولة . ولكى نكون أكثر دقة ، فان هذه الأشياء ، عند اضافتها لنقص عدد الآباء المؤسسين الحقيقيين ممن بقوا لقيادة الدولة ، قد أدت الى البحث عن مصادر جديدة للشرعية ، بحثا أصبح أكثر مشاكل البناء السياسى فى اسرائيل اليوم . ولأن الأمر كذلك فسوف يتحتم علينا أن نوضح المشكلة بعناية فائقة وخاصة .

لقد توصلنا ، أخيرا ، الى ادراك المشكلة التى يدل عليها سؤال: " من نكون ؟ " ، ودلالتها التى لاتقل فى المحيط السياسى عن دلالة مايوحيه سؤال " : "من أكون ؟ " فى محيط علم النفس . ان المشكلة لم تسو نهائيا بالمرة ، فان البحث عن ذات قومية لاينتهى أبدا ، كما يبدو بصورة مثيرة ، فى الحالة الراهنة لدول أوربا الغربية . وبالطبع ، تكون جميع الدول ناشئة دائما فى هذه الناحية ، ومع ذلك فمن هذه الدول الحديثة الاستقلال تعلمنا هذا الدرس وبين هذه الدول تبلغ حدة أزمة الذات ذروتها . فهنا تجب اضافة مشكلة شرعية نظام الحكم — التى لاتقل أهمية — الى هذه الأزمة ، فلا يصبح الأمر مجرد " من نكون ؟ " ، بل " من هو أبونا الشرعى ؟ " أيضا .

وليس هناك داع للاسترسال فى هذا التشبيه ، لأن من السهل عرض الموضوع بطريقة مختلفة (٣) : ففى عديد من الدول الحديثة ، تكون أولى المشاكل هى

البحث عن أساس لاختيار الحكام : قد يكون ذلك الأساس هو العنف والقسوة أو التهديد بهما ، وقد يكون زعامة مجموعة معينة (قبيلة ، مثلا) فى مجتمع يبرز فيه الانتماء الى المجموعات بشكل خاص ، وقد يكون مايبدو من فعالية ، وقد يكون تاريخ زعامة ماضية ، وفى هذه الحالة الأخيرة تتضاءل مشكلة الشرعية ، لأن الشرعية هنا تمنح بصورة طبيعية لمؤسسى البلاد ، ومن ثم يصبح لمن قادوا البلاد الى الاستقلال حق المطالبة بالسلطة ، وهو حق يعترف بشرعيته على الأرجح ، ومع ذلك فيجب علينا ألا نخلط بين التكيف العابر والحل النهائى الثابت ، فأقدم دول مابعد الحرب لم تمر بمرحلة المراهقة بعد ، أما فى البلاد القليلة التى تتمتع حتى الآن باجماع عام بشأن من يتولى الحكم بها — أى على أساس اختيار حكامها ، بعبارة أصح — فمازال عليها مواجهة ذلك الانتقال الحرج ، وهذا الانتقال يكون من صفوة طبيعية الى أخرى مختارة ، من شرعية ضمنية مستنبطة الى أخرى صريحة محددة .

وحلول عام ١٩٦٥ كانت اسرائيل — وهى واحدة من أقدم الدول والأمم الحديثة — قد دخلت مرحلة الانتقال ، ولا يعنى ذلك أن سيطرة أفراد الهجرة الثانية لم تكن قد واجهت أى تحد قبل عام ١٩٦٥ ، فقد حدث ذلك بالفعل ، ولكن التحديات الاولى كانت دائما متواضعة بصورة التى يحددها ماتستطيعه من مطالب لأن أصالة الزعامة القائمة وشرعيتها الطبيعية لم تكن محل شك ، وقد برز ذلك بشكل واضح خلال فترة تولى " بن جوريون " الحكم كرئيس للوزارة ، فلم يكن فى امكان أى مخلوق أن يدعى أنه يملك حقا يدانى — ولو من بعيد — حقه فى أن يكون " أبا " للبلاد ، ولم يحاول أحد ذلك قط . وباستقالة بن جوريون فى سنة ١٩٦٣ ، صار من المحتم أن يبدأ فصل جديد . وبالرغم من أن " اشكول " وزملاءه كانوا من جيل بن جوريون ، الا أنهم كانوا

يفتقرون الى سحره ، فقد كان اشتول أقرب شبهها الى " ايدن " خليفـــة " تشرشل " منه الى " نهرو" خليفـة " غاندى " .

ونتيجة لذلك ، حدث أن ماكان من تحديات تقال فى نغمات سريــة أسيفة صار يعلن صراحة وباصرار . فمن أين تنبع تلك التحديات ، وما هـو أساسها المنطقى ؟

هنا يمكننا رؤية الصلة القوية بين الثقافة السياسية والنظام السياســى فقد صدرت التحديات التى كانت تتسم بالحماس الشديد والتأثير العظيم مــن مجموعتين سبق أن تكلمنا عنهما ببعض التفصيل : الجيل الأحدث (الأصغر سنا) ومجتمع الشرق الأدنى .

وقد ظل أعضاء حزب الماباى الأصغر سنا فترة طويلة يطالبون بقسط أكبر فى عملية اتخاذ القرارات ومزايا المراكز الكبيرة . وقد اتسمت مؤتمرات حزب المابـاى خلال السنوات الست السابقة بالزيادة الملحوظة فى المناقشات المريرة بين القدامى الكبار من ذوى السلطة والشبان المنتظرين ، وكانت مواضيع الجدال ايديولوجيــة الى درجة ما — أى الذرائعية (*) ضد الايديولوجية أساسا . وبصورة رئيسية أكبر كانت هذه المجادلات تتصل بسلسلة النسب ، اذ أصر الشبان على أن الوقـت قد حان لكى تنتقل السلطة الى الدم الجديد والأفكار الجديدة وحماس الشبابية فى حين كان الشيوخ يتذرعون بخبرتهم وثباتهم وينصحون بالصبر .

(*) اتخاذ النتائج العملية كمقياس للأفكار الفلسفية وصدقها وقيمتها .

وقد كان من أغرب وأبرز صفات ذلك الحوار ارتباط " بن جوريون " بالجيل الشاب ، ففي حين كان هو نفسه أكبر أعضاء الماباي من القدامى العاملين سنا ، الا أنه كان يتعاطف عموما مع موقف من يصغره سنا من الرجال ، ومع مطالبتهم بمزيد من السلطة وان كان ذلك بدرجة أقل . ومما لاشك فيه أن الأسباب التي حدت به الى ذلك — وهي غامضة في الغالب — كانت تشمل معرفته بأن الكثيرين من هؤلاء الرجال المشتركين في الحوار كانوا من الأشخاص الذين كان هو نفسه سبب وصولهم الى مراكز المسئولية ، فهم — بالتالي — أشخاص سوف يدينون بالولاء لمفهومه لمستقبل اسرائيل وسياستها . وبما أنه كان نفسه كبير دعاة الواقعية العملية (Pragmatist) فانه لم يرى خطأ فيما يبدو منهم من عدم الولاء لشعارات العمل الرائد ، فقد رأى فيهم — بدلا من ذلك — خلفاء أصلاء له .

ولكن الآخرين من القدامى لم يكونوا على اقتناع بهذه الأصالة ، فلم يكن هناك سوى ثلاثة من زعماء الماباي الأصغر سنا ممن لهم شهرة قومية ، ولكن الصيت شيء والشرعية شيء آخر . وعلاوة على ذلك كان جيل المهاجرين القدماء داخل حزب الماباي كان يميل الى رفض مطالب رجال جناحي الحزب (The men-in the wings) . وقد كان مرجع ذلك الرفض الى عدم الرغبة في التنازل عن السلطة وذلك القلق المضمن الذي أحسوه بشأن الايديولوجية السياسية أو بشأن انعدام الايديولوجية عند خلفائهم المنتظرين على السواء ، فكانوا يؤجلون حدوث أي مواجهة حادة بشأن مشكلة الخلافة ، ماوسعهم ذلك .

ولكن بعد منتصف الستينات أصبح الاستمرار في التأجيل أمرا مستحيلا فقد صغر حجم مجموعة المهاجرين القدامى وقد شارفت على السبعينات سنا ،

وأصبح من الواضح جدا أن ايجاد زعامة جديدة قبل انتخابات الكنيست السابع ـ المحدد تاريخها بنهاية العقد السابع ـ قد أصبح أمرا حتميا . وقد أدت تلك السنوات الطويلة من التذبذب الى ندرة نسبية فى عدد الورثة المنتظرين داخل حزب الماباى ، وذلك باستثناء المجموعة المتزايدة الارتباط بين جوريون . ولكن علاقة بن جوريون بزملائه الأوائل كانت متزايدة التدهور منذ عام ١٩٦٠ ، مما زاد من صعوبة تمكن المهاجرين القدامى من التخلص بهدوء لفكرة تسليم الزعامة السياسية لأتباعه المحدثين ، وكان الحل المباشر لتلك المشكلة هو البحث عن أى زعامة بديلة .

وقد زاد من الشعور بالحاجة الملحة الى هذا البحث ادراك حقيقة أن من يعين لخلافة اشكول يتحتم عليه أن يدعم شرعية سلطته . وأسباب الصعوبة فى البحث عامة ، كما أنها خاصة ، فليس من الحتمى عموما أن يمنح الناس نفس التكريم والاحترام لمن يعينون لخلافة الآباء المؤسسين كما يمنحونها للآباء المؤسسين أنفسهم . وهنا ، أيضا ، نذكر أنه حتى شرعية جيل المهاجرين القدماء كانت محلا للجدل والشك بمرور الزمن . أما وقد أصبح اشكول صاحب الوصية فقد أصبح من المحتم أن تصير سلطتها أقل مما لو كان " بن جوريون " هو واضعها . وعندما انفصل بن جوريون عن زملائه القدامى ، لم تكن سلطته محصومة من التشكك والجدل حولها . وعلاوة على ذلك فقد اعترف الناس بقيام مجموعة جديدة خارج الاطار السياسى المنظم : مجموعة بدأت فى تأكيد حقها فى الخلافة ، وهو حق لايقوم على أساس الخبرة أو الفعالية أو الوراثة الطبيعية ، ولكن على أساس نظرية التمثيل الديموقراطى الشديدة القوة .

وكانت المجموعة الجديدة هى مجتمع الشرق الأوسط . وكما رأينا ، فان

هذه المجموعة قد اكتسبت الأغلبية فى البلاد خلال سنوات الستينات الاولى (٤). وقد استجابت الأحزاب السياسية لذلك بضم أعداد أكبر من الشرقيين الى قوائم مرشحيها للبرلمان ، فجاء أربعة من الشرقيين فى الكنيست الأول (بالاضافة الى خمسة من مواليد اسرائيل من ذوى الأصل الشرقى). وبتكوين الكنيست الخامس وصل عددهم الى تسعة (بالاضافة الى اثنين من المواليد). وقد حدثت زيادة أكثر اثارة فى انتخابات الكنيست السادس عندما تم انتخاب أربعة عشر عضوا شرقيا ، الا أن هذا العدد الأخير نفسه مازال يدل على جسامة عدم التناسب بين عددهم بالنسبة للسكان وعدد مقاعدهم داخل الكنيست . ويزداد اتساع الشقة لا بالنظر الى عضوية الكنيست بل بالنظر الى أهمية مناصبهم سواء فى الحزب أو الكنيست أو فى الحكومة أو المنظمات شبه الحكومية .

وبالطبع ، لا يعنى اتساع هذه الشقة فى عدم التناسب شيئا الا الى الحد الذى ينظر هذه الشرقيون لأنفسهم كمجتمع ، أما بغير ذلك فلا يوجد أى أساس للمطالبة بالتمثيل الطائفى . والحقيقة أن مثل ذلك الشعور بالانفصالية لا وجود له بالنسبة للكثيرين من الشرقيين ، ولكننا تحدثنا طويلا قبل ذلك من اعتقادهم بأنهم يرتبطون ببعضهم البعض – على أقل تقدير – باستبعادهم من المناصب المهمة فى المجتمع ، وقد كان هذا الشعور سبب تقديم مرشحين يمثلون الأحزاب السياسية " الشرقية " فى كثير من الانتخابات البلدية . ومن المعتاد أن تكون هذه الأحزاب تجمعات وقتية ، لا يمتد بقاؤها الى أبعد من حملة الانتخابات ، حتى عندما يفوز مرشحوها ، كما أن معظم الشرقيين يصوتون لصالح واحد أو آخر من الأحزاب الرئيسية ، وخصوصا فى الانتخابات الوطنية (العامة) . ومع ذلك فهناك ، فى نفس الوقت ، أقلية مسموعة الصوت ، ذات حجم متوسط ، تطالب باصرار بأن تسلم مقاليد السلطة – اذا ما سلمت – الى ممثلى أكبر مجموعات السكان فى اسرائيل ، وهى مجموعة الشرقيين .

وفى ظل الظروف الراهنة ، لايهم كثيرا أن أغلب الشرقيين لايستجيبون لدعوة اخوتهم الأكثر التزاما لأنهم يرفضون الاستجابة لهم ، ولكن مايهم كثيرا هو ذلك التأكيد المستمر لمبدأ التمثيل بوصفه المبدأ الأساسى الوحيد لتحديد الخلافة فى السلطة ، مما يلقى ظلال الشك على شرعية أى حل آخر ، ويقلل بالتالى من سلطة من هم أولى بالخلافة.

وقد سبق أن تحدثنا عن التوتر بين اجماع الرأى السياسى وانقسام الرأى الاجتماعى ، وعن الخطر الذى يتهدد الأول اذا تحول الثانى الى مطالب سياسية ، وذلك بالضبط هو مايكمن فى مطالبة أبناء الشرق الأوسط بالتمثيل الطائفى . وبالرغم من أنه لاشك فى أن أى عدد من العوامل (يتراوح من اختلاف الشرق الأوسط الى حساسية المشكلة النسبية من ناحية الحكومة ، الى الخطر الذى يتهدد اسرائيل من الخارج) يمكن أن يؤدى الى اشتعال ذلك المصدر الرئيسى للتمزق ، الا أن الأمر لايقل حقيقة عن أن الظروف التى تمهد الاشتعال وتزيد من سرعة الاحتراق ليست بالبعيدة الاحتمال لدرجة تدعو الى النظر الى الأمر باستخفاف.

وقد كان هذا الوضع أيضا نصب أعين زعماء الماباى من المهاجرين القدماء فى عامى ١٩٦٤ و ١٩٦٥ عندما بدأوا أول محاولة مشتركة لتناول مشكلة الخلافة فى السلطة . وقد كان الاتجاه الذى اختاروا أن يسلكوه هو تجنيد المجموعة الوحيدة فى البلاد التى تجمع بداخلها بعض الحق فى الشرعية وبعض الخبرة فى الحكم الى جانب درجة عالية من الالتزام بمبادىء الصهيونية العمالية التى كان المهاجرون القدماء أشد مايكونون حرصا على حفظها وبقائها . وقد كانت تلك المجموعة ، بزعامة حزب أحدوت أفوداه ، جزءا من حزب الماباى ثم

أصبحت خلال حوالى عشرين سنة والى اليوم ، حزبا يساريا صغيرا منشقـــا .

وقد حققت فكرة الاندماج مع حزب أحدوت أفوداه عدة منافع لحزب الماباى : أولاها أن المجموعة التى كانت قد انفصلت عن الماباى قد تكونت أساسا مـــن أشخاص أصبحوا الآن فى الخمسينات من أعمارهم ، بلمسة من الشيب فى شعورهم تزيد قليلا عما فى شعور جيل الماباى الاصغر . وثانيتها أنها ضمت رجــــالا تولوا مناصب وزارية فى الحكومات الائتلافية ، وعددا ممن اكتسبوا شهرة وطنيـــة كبيرة خلال حرب الاستقلال ، فقد كان حزب أحدوت أفوداه دعامة البالمـــاخ أكثر وحدات اسرائيل العسكرية شهرة خلال أيام الاستقلال . وثالثتهما أن التنافس بين زعامة أحدوت أفوداه وشباب الماباى كان قويا بحيث يمكن أن يضمن استبعاد المجموعة الأخيرة بشكل فعال اذا حدث أن انتقلت السلطة الى المجموعـــــة الأولى بالفعل . أما رابعتها فهى أن " بن جوريون " نفسه ظل يحتج لسنوات بأن الوحدة العمالية هى واحدة من ضروريات استقرار النمو السياسى ، ولـــم يكن بمقدوره أن ينكر تصريحاته العامة بالرغم مما قد يمثله الاندماج من خســـارة شخصية بالنسبة له . وأخيرا — وبصرف النظر تماما عن مشكلة الخلافـــــة فـى السلطة — فقد كان رجال الماباى القدماء على اقتناع تام بفائدة مثل ذلــك الاندماج لأسباب ايديولوجية وسياسية .

ولقد بدأ " اشكول " مفاوضاته فعلا للاندماج مع كل من حزبى المابـــام وأحدوت أفوداه حينما تولى رياسة الوزارة ، ولم تسفر المفاوضات مع حـــزب المابام عن أى شىء ، اما بسبب عناد حزب المابام وتشدده أو بسبب افتقـــار اشكول نفسه الى الاهتمام الحقيقى . وقد تنبأ معظم المراقبين بأن المفاوضات

مع حزب أحدوت أفوداه لن تكون أكثر نجاحاً ومع ذلك فقد كانت التنبؤات المتشائمة خاطئة ، فقد تم اندماج جزئي بين أحدوت أفوداه والماباي بحلول عام ١٩٦٥ . وقد أدى ذلك الى خلق اطار موحد (مع الاحتفاظ باستقلال الحزبين) عرف باسم معاراخ Ma' arach (أي التحالف The Alignement) . ومن أجل تحقيق ذلك التحالف كان على كل حزب أن تنازل عن بعض برامجه الايديولوجية. وقد كان أكبر التنازلات من جانب حزب الماباي ، الذي وعد بعدم استمراره في التزامه القديم بالسعي لتحقيق الاصلاح الانتخابي وانتقاص عدد الأحزاب. ولكن كان من الواضح أن روح الاتفاق لم تكن ايديولوجية . وقد أتاح الائتلاف لحزب أحدوت أفوداه امكانية الحصول على سلطة بارزة في الدولة كما أتاح لقيادة الماباي مخرجاً من مشكلة الخلافة المتفاقمة باطراد .

وكما كان متوقعاً فقد عارض ذلك التحالف أعضاء حزب الماباي الاصغر سناً ممن كانوا يطالبون بالسلطة لأنفسهم خلال السنوات الماضية ، كما عارضه " بن جوريون " الذي كان متحدثهم الرسمي . وبالرغم من التزامهما لوحدة المصالية ، فقد تمكن بن جوريون من توضيح اعتراضه على أساس استبعاد حزب الماباي وتضحية حزب الماباي المزعومة بمبدأ أساسي .

وحيث أن " بن جوريون " كان المتحدث الرئيسي المطالب بالاصلاح الانتخابي فقد كان لاعتراضه على ذلك التحالف القائم على أساس برنامجي ما يبرره . بالاضافة الى هذه الاسباب المختلفة ، فقد انتقد بشدة رفض حزب الماباي لتأييد وتبني موقفه بشأن " فضيحة لافون " التي كانت أبرز قضايا اسرائيل السياسية اثارة للرأي العام بحلول عام ١٩٦٥ .

وكما هو المعتاد في سياسة اسرائيل من تبادل التهديدات والتهديدات المضادة ، التقليدي ، فقد تبودلت هذه التهديدات بين أغلبية حزب الماباي

التى تؤيد التحالف المقترح (أو ، على الاقل ، تؤيد اشكول ، وهو صاحبــــه) وأقلية الحزب التى تعارضه بعنف ويتزعمها بن جوريون . والعنف أسلـــوب سائد فى اسرائيل لدرجة أن القليلين من المراقبين كانوا يميلون الى أخـــــذ الموضوع كله بجدية تامة ، حتى بالرغم من الخطر الذى كان يشهده دور بن جوريون نفسه داخل الحزب. ولذلك كان الأمر أكثر من صدمة عندما أعلن بن جوريـــون أنه ان لم تخول لمركزه امتيازات أساسية فسوف يترك هو وأتباعه الحزب ويتقدمـــون بقائمة خاصة بهم فى الانتخابات المقبلة.

وحتى عندما نفذ ذلك التهديد وتكون حزب رافى Rafi (رشيمـــات باولاى يسرائيل : قائمة عمال اسرائيل) ، فقد كان الاعتقاد السائد هـــو أنه ستكون هناك بعض أسس للصلح قبل الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٦٥ . ومـــرة ثانية ثبت خطأ الاعتقاد ، ولأول مرة واجه الناخبون فى عام ١٩٦٥ مشكلة الاختيار بين الماباى ، زعيم أحزاب اسرائيل السياسية ، وبن جوريون زعيم شخصيـــات اسرائيل السياسية ، وزعيم الماباى نفسه لعدة عشرات من السنين .

وقد كان ذلك الاختيار ، فى الواقع ، اختيارا بين بن جوريـــــون واشكول ، الى حد ما : بين الجاذبية المتضائلة والعناد المتزايد ، بـــين المقدرة المملة والكفاءة الكئيبة . وطالما كان الاختيار يجرى على ذلك الأســـاس الشخصى فلم يكن من الممكن التنبؤ بمن يكون الفائز.

والى حد ما ، فقد كان الاختيار أيضـــا بين شباب الماباى وشيوخ الماباى بين الجيل الجديد الذى شب عن الطوق سياسيا خلال فترة ما بعد الاستقلال ويضم العديد من الاقتصاديين والعلماء والمديرين وبين الشيوخ المرهقين ممن بلغــوا السبعينات من أعمارهم ، الذين أنشأوا الدولة ووجهوها أثناء تاريخها المبكــر

العاصف. وطالما كان الاختيار يجرى على هذه الصورة أيضا فلم يكن من الممكـــن التنبؤ بمن يكون الفائز.

كذلك كان الاختيار ، الى حد ما ، بين الواقعية العملية التى تبـــدو غير ايديولوجية ، بل وربما معادية للايديولوجية ، وبين شعارات ظهرت منـــذ عشرات السنين الماضية وأصبحت مألوفة لمدة طويلة واندمجت فى الأخلاقيــــات العامة من زمن أيضا . وطالما كان الاختيار يجرى على هذا التصور ، أيضـــا ، لم يكن التنبؤ بالفائز ممكنـــا .

ومع ذلك ، فان الاختيار يكون ، الى حد ما ، بين حزب جديد غـــير راسخ التنظيم ، ذى موارد مالية شحيحة ولا يملك هيئة كبيرة من العاملـــين وانما يملك سمعة بن جوريون وعديد من زملائه الشبان المعروفين نوعا ، وبـــين حزب الماباى السياسى الضخم ، القادر على توفير امكانيات كبيرة من المال والعاملين والأكثر خبرة فى ميكانيكية الانتخابات ، والأكثر رسوخا فى قاعدته القياديـــة ، حتى ولو كان يفتقر الى سحر بن جوريون المطلق رمزا بارزا للاستقرار . وطالما كان الاختيار الفعلى يجرى على أساس هذا التصور ، فان التنبؤ بالفائز كان ـ بالرغم من كل شىء ـ ممكنا .

والواقع أن حزب رافى قد حقق نجاحا لم يحرزه أى حزب سياسى جديـد فى تاريخ السياسة الاسرائيلية ، اذ حصل على ٨ ٪ من الاصوات الانتخابيـــة العامة ، ولكن التحالف نجح فى الاحتفاظ بتعدديته التقليدية (٥) بالرغـــم من تحدى رافى ، مضافا اليه التحدى المشترك من اليمين السياسى . وعندمـــا أيد الناخبون هذا " التحالف " كانوا يوافقون ضمنا على حق اشكول لمشكلـــية الخلافة فى السلطة.

تقديـــر أقـــرب

لقد ابتعدنا بمسافة كبيرة عن التقدير الكلى الأول ، وهو التقديـــــر القائل أن السلطة السياسية فى اسرائيل تتركز فى أيدى رجال موجة الهجـــرة الثانية القدامى . ولقد رأينا أن هؤلاء المهاجرين القدامى قد صاروا أقل عددا الآن ، وأن نظام الحكم ينشط جاهدا فى البحث عن قادة جدد ، وعن أسس جديدة لشرعية خطوة سياسية جديدة . ويظل موضوع تمثيل الشرق الأوسط دون حل بالرغم مما بذلته الأحزاب القائمة من مجهود — وان جاء متأخرا بعض الشىء لضم الشرقيين داخل بناء سلطتها الخاصة ، فان نجح ذلك السعى فسوف يمنع هذا أية مواجهة مباشرة لتلك المشكلة .

وحتى الآن كان أغلب ابتعادنا عن التقدير الأول الاجمالى عموديـــا ، أى أننا قمنا بتعديل البيان الأولى بتقريبه بقدر المستطاع الى التاريخ الحالـــى ، بأن أخذنا فى اعتبارنا البعد الزمنى .. Time-dimension . أما الآن فنحتاج الى مده وتصحيحه أفقيا ، أى باختبار مراكز السلطة السياســـية الجديدة فى محاولة لرؤية مواضع هذه السلطة السياسية أى باستكشاف البعـــد الاتساعى Space dimension . ولكن العلاقة بين السؤالين : " أين تقع السلطة ، والى من تسلم ؟ " لاتكون واضحة تمام الوضوح أبدا . وان ماقلناه حتى الآن يوحى بأن الأشخاص من ذوى الجذور الاجتماعية المماثلة — مثـــل قدامى المهاجرين من المستوطنين التعاونيين من شرق أوروبا — عمومـــا مايكونون " أكثر تساويا من غيرهم " فى اسرائيل . وذلك يوحى — بدوره — بأن مثل هؤلاء الناس لايمثلون تمثيلا متساويا فى مراكز السلطة فى البلاد ، كمـــا أنه يعنى ، أيضا ، أن لمثل هؤلاء الناس منافذ أكبر الى من يتخذون القرارات

الخطيرة ، سواء كانوا هم أنفسهم فى مراكز السلطة الرسمية أو أيا كان موقعهم منها . ولكن الجذور الاجتماعية ماهى الا مصدر واحد للسلطة السياسية المحتملة . ويجب اضافة الأدوات والموارد التى يوفرها المركز لها ، من حيث تخصيصها دستوريا وتزايدها بصورة غير رسمية على السواء . وبذلك نسعى الآن الى وصف تلك المؤسسات الاسرائيلية التى لأصحابها — مهما كانت جذورهم الاجتماعية — صوت مسموع فى اتخاذ القرارات العامة .

ويظل الحاح القضية على حاله حتى بالرغم من تغيير نقطة الاهتمام ، فاننا لانزال على اهتمامنا بالاذعان والاستجابة ، ولكنه الآن ذلك الاذعان المبنى على أساس دستورى لا على أساس شخصى . وسوف نجد ، بالطبع ، أن جميع المؤسسات لاتحظى بنفس القدر المتساوى من احترام كل الناس عموما ، فان القانون يقدم واحدا من أهم مصادر الاذعان والاحترام ، وربما أكثرها عموما ، أما السيطرة على الموارد الاقتصادية والمواصلات فتقدم مصدرا آخر ، يقل فى اتساع مجاله وان لم يقل فى تأثيره ، بالضرورة . وما نبغيه الآن هو تقديم لمؤسسات اسرائيل السياسية ، نطرح من خلاله سؤالين : ماهو مدى التوافق بين التوزيع والتقسيم الرسمى وبين المركز الفعلى ؟ وماهو مدى التنافس داخل الجماعة المختارة (élite) أو بينهم وبين بعضهم البعض ؟ ويشير كل من السؤالين الى مسألة السيطرة على الجماعة المختارة : الاول من قبل الجمهور ، والثانى من قبل الاعضاء أنفسهم على بعضهم البعض . ومسألة السيطرة بدورها هامة جدا بالنسبة لمشكلة الديموقراطية .

الدستور :

ان اسرائيل ــ مثل بريطانيا ــ واحدة من تلك الدول التي تثير عجب أغلب الناس من كيفية بقائها مع افتقارها الى دستور مكتوب . وقد اعتاد علماء السياسة في مناقشتهم لوضع انجلترا أن يقولوا ان الانجليز ليس لهم دستور مكتوب ملمحين بذلك الى وجود دستور غير مكتوب ،ولكننا لانجد مثل هذه الاشارة (المدهمة) في حالة اسرائيل . ولكن اذا كنا نعني بالدستور مجموعة معينة من القوانين تقاس اليها القوانين الأخرى ،وتسمح شروطها لهيئة معينة بأن ترفض بعض القوانين الأخرى ، فان اسرائيل وانجلترا تتساويان في الوضع هذا ، ففي كل منهما لاتوجد قيود رسمية على البرلمان ،كما يحق لكل من البرلمانيين أن يصدر أي قانون يشاء .

وتستعمل عبارة " الدستور غير المكتوب " بالنسبة لانجلترا لانّ هناك قوانين معينة جرى العرف على اعطائها صفة الثبات واعتبارها غير قابلة للالغاء أو التعديل بشكل جذري . والواقع أن علماء السياسة يدركون تماما أن مايفرق بين الدستور وغيره من القوانين ليس في أنه يظهر في صورة قائمة خاصة بالقوانين " الهامة " ، بل ــ على الأغلب ــ لأنه من الصعب ،بصورة خاصة ، ادخال أي تعديل عليه . وعلى العموم ، فان صعوبة التعديل لاترجع الى شرط في القانون بقدر ماترجع الى الثقافة السياسية والتقاليد . ففي الولايات المتحدة، حيث توجد حواجز ضخمة ضد تعديل الدستور ،صارت هذه الحواجز عوامل للتعطيل والتأخير بدلا من أن تكون موانع من التعديل.(٦) أما في انجلترا حيث لاتوجد أي حواجز رسمية ، فلم يحدث الا تعديل قليل للقوانين التي تعتبر أساسية ، أقل مما حدث في الولايات المتحدة ذاتها .

وإذا كانت الأهمية فى قيم المجتمع السياسية هى التى تعطى للقانون مكانته الدستورية ، فمن العسير ـ الى حد ما ـ تقييم وضع اسرائيل فى هذا الصدد .

وقد كان السبب الأساسى فى عجز اسرائيل عن وضع دستور رسمى هو ادراك حقيقة أن اجماع الرأى حول بعض المسائل البالغة الأهمية ـ ومن أبرزها علاقة الدين بالدولة ـ لم يكن كائنا لذلك ، فان نفس المشكلات التى تسببت فى تأجيل موضوع الدستور نفسه خلال المناقشات الأصلية فى عام ١٩٤٩ مازالت قائمة الى اليوم ، والى نفس هذه الأسباب يرجع عدم التفكير بصورة جدية فى مسألة الدستور الرسمى (٧) . ونجد ، بدلا من ذلك ، أن النظام يسير حسب خليط من القوانين يستمد من عهد الحكم العثمانى للبلاد وقانون الانتداب البريطانى وتشريعات جديدة أصدرها الكنيست منذ عام ١٩٤٩ . وقد كان قرار الكنيست بعد مناقشة موضوع الدستور هو اعطاء بعض قوانين معينة أصدرها الكنيست خاصية " القوانين الأساسية " Fundamental Law على أساس أنه من المتوقع ، عند اصدار عدد كاف من هذه القوانين الأساسية ، أن يتم تجميعها لتكوين الدستور المكتوب .

وقد مرت سنوات لم يصدر فيها الا عدد قليل من " القوانين الأساسية " وحتى وقت قريب ـ على الأقل ـ كان الأمر مهملا . وكانت نتيجة ذلك هى عدم وجود قانون ارشادى فى عدة مجالات مهمة ، وخصوصا فيما يتعلق بموضوع الحريات المدنية . وبالرغم مما يحدث أحيانا من مبالغة الكنيست فى تشريعاته ، فان مايقابل ذلك من رد فعل الجمهور يكفى لضمان الغائها . ومع ذلك ، فان

مسألة التحيز الادارى لم يتم علاجها بشكل واف ، ولا تزال مصدرا لقلق كثير من الاسرائيليين . ومن هنا ، فان المسألة الدستورية تدل على استمرار انقسام الرأى الايديولوجى الذى يتدرج من مشاكل النظام الانتخابى الى مشكلة الحكم الدينى ،وان كانت تدل فى نفس الوقت - على اجماع شامل حول عدة موضوعات أساسية ،مما مكن الحكومة من العمل على أساس محتوى لمدة تقارب العقدين من السنين .

الكنيست :

وكما هى الحال فى انجلترا ، فان عدم وجود دستور مكتوب يعطى للبرلمان الاسرائيلى من السلطة الرسمية أكثر مما تعوده الأمريكيون : فمن الناحية النظرية ، يستطيع الكنيست اصدار أى قانون يريد اصداره . أما من الناحية العملية ، فان سلطات الكنيست مقيدة الى حد كبير ،كما أن عجزه النسبى يثير من التساؤل أكثر مما يثيره ماله من امكانيات السلطة المسيطرة .

والكنيست هيئة تشريعية ذات مجلس واحد يتكون من مائة وعشرين عضوا منتخبا حسب التمثيل النسبى لقوائم الأحزاب كما عرفنا من قبل . وكما هى حال جميع البرلمانات ، فانه يعمل حسب مجموعة معقدة من القوانين والاجراءات التى تكسبه الكثير من السلطة الرسمية . ولا يمكن حل الكنيست الا بقرار من الكنيست نفسه (على خلاف مجلس النواب البريطانى الذى يمكن حله بقرار من رئيس الوزراء) أو بانتهاء مدة السنوات الأربع المقررة لولايته . وهو الذى ينتخب رئيس الجمهورية (مركزه رمزى أساسا) ويمنح السلطة للحكومات ويرغمها على الاستقالة باتخاذ قرار بعدم الثقة فيها وهو الذى يمكنه استجواب الوزراء

أمام المجلس ، والتحقيق فى أى مجالات أو مسائل يقع عليها اختياره ، ويحـــدد ميزانية الدولة، ونظريا فهو الذى يضع الدستور الوطنى .

وعلى أية حال ، فان هذه السلطات الرسمية لاتكشف الا القليل جدا عـــن الكنيست . وهناك ثلاث ظواهر خارجة عن النواحى الاجرائية لها أهمية أكبـــر بكثير بالنسبة لطريقة عمله وتأثيره :

(١) تكوين الكنيست من عدة أحزاب .

(٢) حقيقة أن أعضاء الكنيست لايمثلون دوائر انتخابية جغرافية التوزيع .

(٣) علاقة الكنيست بالوزارة .

أولا : لم يفز أى حزب بأكثر من ٣٨ ٪ من الأصوات الانتخابية فـــى أى انتخابات برلمانية حتى الآن . كذلك لم يقل عدد الأحزاب الممثلة فى أى كنيست حتى الآن عن تسعة ، كما أن جميع الحكومات كانت حكومات ائتلافيـــة ، كذلك كانت المعارضة كلها ائتلافية ، وقد ظهرت تجزئة المعارضة فى أبرز صورة فى الكنيست الخامس عندما شكلت الحكومة على أساس أغلبية برلمانية من ثمانيـــة وستين صوتا انتخابيا ، أى أنه كان هناك اثنان وخمسون عضوا من أحـــزاب المعارضة . ولكن ذلك العدد الكبير كان موزعا بين خمسة أحزاب مختلفـــة ويتدرج من حزب حيروت فى اليمين الى الشيوعيين فى اليسار ، ويشمل - الى حد كبير - أشد الأحزاب الدينية أرثوذكسية ، وهو حزب أجودات يسرائيل . وفـــى مثل هذه الحالات ، وهى ليست بالغريبة ، يبدو من العسير جدا على المعارضة أن تجد أى قضية واحدة يمكن أن تشترك جميع أحزابها - مع اختلافها الشاسع - فى مجهود موحد لاحراج الحكومة فيها ، وذلك بصرف النظر عن اسقاطهـــا أيضا .

وليس هذا كل شيء في الأمر ، فحيث أنه لم يمكن لأي حزب أن يمثل أي تحد انتخابي فعال ضد حزب الماباي ، فليس هناك أي حافز لاسقاط الحكومة. وما لم يكن لأي حزب أسباب قوية تدعوه الى الاعتقاد بامكان — أو حتى احتمال — أن يخلف حزب الماباي في السلطة ، فان الانتخاب لن يكون الا وسيلة مفرطة وباهظة التكاليف لتحقيق القليل جدا (وبالمصادفة فان بامكان الماباي أن يتحمل بسهولة أكبر التكاليف مما تستطيع أحزاب المعارضة الاصغر منه). والحكومات تسقط في اسرائيل ، ولكن ذلك لايحدث بسبب انفجار مفاجيء في فعاليــة المعارضة — أو المعارضات على الأصح — بل يحدث ، على الأكثر ، بسبب خروج بعض أعضاء الائتلاف نفسه الذى تتكون منه الحكومة .

وقد مرت أوقات — ولاشك أنها سوف تمر ثانية — كانت تتخلى فيها الأحزاب المعارضة عن اختلافاتها بصورة مؤقتة ، ولكن الاتحاد الذى يأخذ مكانه سرعان ماكان يختفي . ومهما كان معنى ذلك كله ، سواء بالنسبة لنسوح الاشراف البرلماني أو بالنسبة للقوة الخلاقة للاقتراحات البرلمانية ، فمن المحتم أنه يعزز الطائفية الحزبية (والبعض يدعوها عدم المسئولية) التي تصبغ مناقشات الكنيست بصورة تقليدية .

ثانيا : ان لأعضاء الهيئات التشريعية دوائر انتخابية متنوعة ، وهؤلاء الأعضاء يدينون ببعض الولاء لناخبيهم الذين يقومون بتمثيلهم ، وكذلك لأولئك الذين رشحوهم . ولكن نظرا لأن انتخابات اسرائيل مبنية على أساس انتخاب قومي لاتظهر فيه أي مجموعة من المؤيدين الا أعضاء الحزب ، فان الولاء لمجموعة مؤيدين محددة الى تلك الدرجة يصبح بلا معنى . وللمرء أن يتخيل أن جميع المشرعين يحسون ببعض الولاء للدولة ، أما في اسرائيل فلاتوجد أية دائرة

انتخابية محددة جغرافيا غيرها ، وبدلا من ذلك فان النظرية العملية للتمثيل توحي بأن عضو الكنيست يمثل الحزب الذى يظهر اسمه فى قائمة الانتخابية أى الحزب الذى يرجع اليه ترشيحه ووضعه فى مركز من القائمة عال بدرجة كافية لتحقيق انتخابه بصورة مؤكدة. فعليه أن يعرف أنه لولا كونه أحد الشخصيات السياسية الرئيسية فى حزبه لما حاول أغلب الناخبين قراءة القائمة الى آخرها حتى يصلوا الى اسمه ــ ذلك لأنهم اختاروا حزبه ، كما اختاره الحزب ، بدوره.

وبالطبع ، ليس الأمر بمثل هذا الوضوح ، فالناحية الجغرافية ليست بمثل هذا القدر من عدم الأهمية داخل جهاز الحزب الذى يصدر القرارات كما أن هناك مجهودات تبذل فى سبيل تحقيق نشر التمثيل. وقد صرح " سليجمان " بأن ثمانية عشر عضوا من أعضاء الكنيست الرابع كانوا يعتبرون أنفسهم ممثلين لمناطق جغرافية (٨) ، والمفروض أن ذلك يعنى أن أهم مراكز سلطة أو مراكز موموقة فى بلادهم (مواطنهم الاصلية) back home .. ــ مراكز وفرت لهم ، فى نفس الوقت ، بعض الاستقلال عن نظام الحزب وبعض الاهتمام من قبل الحزب كمرشحين للمستقبل ، ولكن الحزب هو الذى يقرر فى النهاية ، ومن المحتمل جدا ــ وان لم تتوافر لنا المعلومات ــ أن تلك المراكز الموموقة فى بلادهم تتضمن سلطة داخل فرع للحزب له أهمية غير عادية. وليس فى اسرائيل سوى عدد قليل نسبيا من أى نوع آخر من ذوى المكانة الموموقة Notables (٩).

ومن الغريب أنه ، بالرغم من أهمية الأحزاب ، فان عضو الكنيست يمكنه الاحتفاظ بمقعده فى البرلمان بعد انتخابه حتى اذا ترك حزبه. وقد حدث أن قرر بعض أعضاء الكنيست أن يتبادلوا مقاعدهم الحزبية أثناء فترة

الدورة البرلمانية ، ومع ذلك فعندما يقدم عضو من الأعضاء استقالته فان حزبه يتولى تعيين عضو يشغل مكانه ، ويتم ذلك ، فى العادة ، باختيار أول اسم لم يتم انتخابه فى قائمته الانتخابية السابقة. ويتم تقسيم معظم الوقت المخصص للمناقشات البرلمانية بين الأحزاب ، وتقرر أى أعضائها سيشترك فى مثل هذه المناقشات . ومع ذلك فباستطاعة عضو الكنيست أن ينشق على حزبه ويشكل حزبا جديدا دون أن توقع عليه أية عقوبات. ومن الواضح أن النظرية هنا مبهمة ، فليست هناك سابقة ، مثلا ، لطريقة التعامل بالنسبة لعضو الكنيست (الافتراضى) الذى يتم انتخابه كعضو فى حزب معين ثم يحول عضويته الى حزب آخر ، ثم يتخلى عن مقعده فى النهاية. فمن من الحزبين يفوز بهذا المقعد الشاغر؟ (١٠) وهنا أيضا يتم ، عموما ، قبول نظام الأحزاب الذى ينفذ بشدة وحزم بالنسبة لجميع المسائل الأساسية. وبالطبع ، تطلب بعض الأحزاب من أعضائها الامتناع عن توجيه بعض الأسئلة لوزراء الحكومة من زعماء الحزب . أما اذا عمد عضو الحزب الى خرق نظام الحزب بصورة متكررة ، ومن ثم تقرر طرده من الحزب ، فهل يمكنه الاحتفاظ بعضويته فى الكنيست ؟ هنا أيضا لاتوجد أية سابقة لذلك .

ومع ذلك ، وبالرغم من كل هذه المبهمات النظرية ، فانه من الواضح تماما أن الكنيست هو بيت الأحزاب. فالحزب هو لب الأشياء ، ابتداء من نظام الجلوس الى اجراءات التصويت. فالأعضاء يدينون لأحزابهم بمقاعدهم ، وهذه حقيقة لايحتمل نسيانها كثيرا ، ناهيك عن السماح بنسيانها . وتخصص مقاعد اللجان للأحزاب بحسب قوتها البرلمانية ، لا بحسب الأفراد ، كما تضع الحكومة جدول الأعمال ممثلة أحزاب الائتلاف ، أما أحزاب المعارضة — والمستديمة منها ، على وجه الخصوص — فانها تستغل الكنيست كمنبر عام يسمع منه صوتها

حيث أنها لاتملك مجالا آخر للظهور . أما أكثر أعضاء الكنيست عرضة للتحييز أمام الجماهير فهم من يتزعمون أحزابهم في الائتلافات الحاكمة أو في المعارضة. وبالطبع ، توجد استثناءات لذلك ، فهناك أعضاء بالكنيست يتمتعون بشهرة خاصة لدى الجماهير بعيدا عن ارتباطهم بأحزابهم ، ولكنهم قليلون جدا — ذلك لأن الاهتمام لايتركز ، عموما ، على تصرفات الشخص ذاته ، بل على عمل الحزب.

ومن الخطأ أن نستنتج أن كل ذلك ناجم عن النظام الانتخابي وحده ، فهناك هيئات تشريعية وطنية أخرى لها أنظمة انتخابية مختلفة تماما ، ولكنها تتميز ببعض الصفات التي أوردناها . وبالطبع ، يستطيع المرء ببساطة أن يقول ان أهمية الأحزاب هي مصدر نظام اسرائيل الانتخابي ، وليس العكس ولكن من المحتمل ألا تكون هناك أية هيئة تشريعية في أي بلد آخر يتجرد العضو فيها كفرد من كل تميز مثلما هي الحال في اسرائيل ، ومن المؤكد أنه لاتوجد تلك الحالات التي يعتمد فيها أساسا على حزبه الى هذا الحد .

ثالثا : لقد أصبح الحديث عن أفول البرلمانات أمرا عاديا في هذه الأيام ، فان الادعاء بأن عهد التشريع الذهبي قد سقط ضحية الواقعيات الجديدة ، وأن السلطة قد انتقلت الى الهيئات التنفيذية ، يتردد في العالم كله . ومن المشكوك فيه القول بأن البرلمانات كانت تتمتع بسلطة وقوة ، يوما ما ، على قدر ماتعيه الذاكرة ، ولكن من الواضح أنه سواء حدث ذلك الانتقال أم لم يحدث فان البرلمانات لم تعد هي مراكز السلطة والقوة الحقيقية في دول كثيرة ومن المؤكد تماما أن ذلك هو الواقع في اسرائيل لأسباب تنظيمية وتاريخية متنوعة . وقد تحدثنا عن الشهرة من لحظة ، ويمكننا الآن أن نضيف أن أيا من شخصيات اسرائيل العامة لم يكتسب شهرته في الكنيست ، باستثناء عدد قليل جدا ، فان أعضاء الكنيست البارزين قد اكتسبوا شهرتهم في أماكن غيره ، بدون

استثناء تقريبا . أما بالنسبة للمعارضة الدائمة فان الكنيست يقدم ـ على أحسن الفروض ـ ساحة للعرض المستمر ، وبالنسبة لأحزاب الائتلاف فانه يوفر فرصة لعضوية الوزارة ، حيث يمكن اكتساب المزيد من الشهرة أو كسبها .

ان العمل يجرى فى مكان آخر .. فى الوزارة (الحكومة) نفسها ، وذلك لسبب بسيط ، هو أن الحكومة تصل الى السلطة بموافقة الكنيست ، أى عندما تتكون على أساس ائتلاف من الأحزاب التى تسيطر على أغلبية مقاعد الكنيست . وطالما ظل الائتلاف مترابطا فانه يضمن تأييد أغلبية الكنيست . وأعضاء الحكومة يكونون ، فى العادة ، زعماء أحزابهم ، وبالتالى يتبعهم أعضاء الكنيست من أعضاء حزبهم . فاذا شعر الزعماء باحتمال وقوع تمرد بين صفوف الحزب بالنسبة لأى مسألة معينة فانهم يضعون ذلك فى اعتبارهم خلال مفاوضاتهم على مستوى الوزراء ، مما يجعل من غير المحتمل اقدام الحكومة على اقتراح القانون الذى يعالج المسألة موضع الجدل لأن اقتراحه قد يكون مجازفة بسقوطها . وأخيرا ، فان أعضاء الكنيست من أحزاب الائتلاف هم أنفسهم على وعى تام بأنهم ان أخطأوا فانهم يسببون سقوط الوزارة . والتهديد بامكانهم الاقدام على ذلك يظهر جليا ويلعب دورا رئيسيا فى المساومات التى تجرى داخل الحكومة ، ولكن الفعل نفسه لايكاد يكون نافعا ، فان الاحتمالات هى أن يتكون الائتلاف التالى من نفس الأحزاب لأن مجالات الاختيار هنا ليست كبيرة . فاذا لم يحدث ذلك ، فان حزب العضو نفسه قد يكون هو المستبعد فتكون التضحية بالقدرة على المساومة داخل الحكومة لقاء معارضة تفتقر الى القوة والسلطة . ومن هنا كان من الطبيعى ألا يقدم أى حزب على ترك الوزارة عادة ، الا اذا كان الأمر يتعلق بقضية لها خطورتها القصوى ، ولكن القضية التى لها مثل هذه الخطورة لابد ، على الأرجح ، أن تؤثر على زعماء الحزب داخل الائتلاف ، كما تؤثر على أعضائه .

وهكذا ، فان استقالة الوزارة تكون غالبا بسبب عجز الائتلاف نفسه عن الاستمرار ، أو لأن رئيس الوزراء (الذى تسقط استقالته الوزارة) يريد أن يعيد تشكيل وزارته ، أو لأن عضوا فى الائتلاف الوزارى كان يهدد خلال مناقشات الحكومة الداخلية بخرق نظام الائتلاف ، مما يؤدى الى سقوطها اذا مانفذ تهديده . والاحتمال فى هذه الحالة الأخيرة هو أن يشمل الائتلاف الجديد نفس أعضاء الائتلاف القديم بالرغم مما قد يتم من تغيير فى السيطرة على وزارات معينة ، أو أى تنازلات أخرى تتم ثمن لاعادة الدخول فى الائتلاف . وقد حدثت ستة تغييرات فى الحكومة بين فترات الانتخابات خلال الأعوام الخمسة عشر لقيام الدولة ، وقد اختلف تكوين الائتلاف عن تكوين سابقه فى مرتين فقط من تلك المرات الست .

فهل يعنى كل ذلك أن الكنيست جهاز غير مقبول ؟ أبدا . ان للبرلمانات وظائف كثيرة ، وهى لاتبدو شيئا عفى عليه الزمن الا اذا اعتبر المرء أن سبب وجودها الوحيد هو السيطرة على التشريع . وفى اسرائيل — كما هى الحال فى دول كثيرة غيرها — تكون الهيئة التشريعية مصدرا للمعلومات والآراء بالنسبة للجمهور من خلال مناقشاتها المفتوحة ، كما يحدث بين الحين والحين أن تغير الهيئة شكل التشريع المقترح أساسا ، ويحدث بنسبة أكبر بعض الشيء أن تحدث الهيئة تغييرات بسيطة توضح القانون أو تحسنه ، كذلك تثبت الهيئة وجودها فى الحكومة باخضاع الوزراء للاستجواب وادارة الجلسات التشريعية ، وكذلك فانها تقر أعمال الحكومة بسبب دورها فى الأسطورة الديموقراطية . ويحدث ، فى حالات نادرة ، أن تصدر المقترحات التشريعية التى يقدمها الكنيست نفسه كقوانين ، كما يحدث أيضا فى حالات أكثر أن تتضمنها مشروعات القوانين التى تتقدم بها الحكومة .

ويقوم أعضاء الكنيست بالرد على استفسارات المواطنين والاسترشاد بشكاواهم ، وان لم يكن ذلك بنفس الدرجة التى تحدث فى الولايات المتحدة . وهكذا يحتفظ الكنيست بأهميته كمؤسسة بالرغم من أن تأثيره على التشريع محدود جدا .

وأخيرا ، فمن المهم أن نلحظ مدى ماتلقيه مشكلة منهجية ، تبدو صعبة الحل ، من غموض على المسائل التى نناقشها هنا ، فلا عجب ان استنتج القارئ أنه اذا حدث أن اختفى الكنيست من الوجود فجأة فان جوهر التشريع لن يتغير كثيرا . وقد يكون الأمر كذلك فى الواقع ، ولكننا لانستطيع أن نتأكد حيث أننا لانستطيع أن نعرف مدى مايفرضه مجرد وجود برلمان يملك سلطة اسقاط الحكومة — سواء استخدمها أو لم يستخدمها — لكبح جماح الحكومة ، اذ يجر تأثيرا صامتا على التشريع كله . فاذا كانت نسبة الجرائم منخفضة فلا يعنى ذلك أن عدم وجود رجل البوليس أمر لاأهمية له ، فمن الجائز جدا أن يكون وجوده هو سبب ذلك الانخفاض .. قد يكون ذلك وقد لايكون ، فاننا — فى الحقيقة — لانعرف .

الحكومة :

ان القانون ينص على أن يطلب رئيس الدولة الى زعيم أكبر الأحزاب فى الكنيست تشكيل الحكومة التى ينبغى عندئذ أن تحصل على موافقة الكنيست . وقد كان الماباى دائما أكبر الأحزاب ، ولكن أية حكومة تقوم على حزب الماباى وحده لايمكنها الحصول على ثقة الكنيست حيث أن حزب الماباى لم يفز أبدا بأكثر من ٤٧ مقعدا من المائة والعشرين مقعدا فى الكنيست . وهكذا ، فان على حزب الماباى أن يدعو أحزابا أخرى لمشاركته الحكم ، ليتمكن من الاستناد الى أغلبية لتأييده فى الكنيست .

وكما يؤثر طابع الكنيست المتعدد الأحزاب ، بشكل واضح ، في دوره وعمله ، فان حقيقة الائتلاف تصبغ جميع أوجه الحكم . ومن الناحية الوطنية ، هنـــاك عوامل أخرى مهمة ، مثل مركز الماباى الرئيسى ، ومكانة رئيس الوزراء ، والسلطات الرسمية المخولة للحكومة ، ولكن ليس لأى من هذه نفس التأثير النافذ للائتــلاف .

فكيف يبدأ المرء فى تتبع ذلك التأثير ؟ ففى حالة التصريحات المقترحــة يصعب ، فى أحسن الظروف ، أن تعرف مقدار ما يعكسه المضمون من حلول وسط ، ومدى الاجماع فى الرأى .

أما فى حالة الأحاديث العامة لزعماء الائتلاف ، فمن الذى يستطيـــع أن يحدد متى تؤخذ التصريحات بقيمتها الصورية ، ومتى تؤخذ على أنها موقف مساومة؟ ومن الذى يستطيع الجزم بما قدم من مطالب وما عرض من تنازلات فى خلال عمليـــة تشكيل أى ائتلاف ؟ ان أغلب المساومة اللانهائية يخفى عن أنظار الجماهير ، لأن ما تدور حوله هو الحكومة ، التى يجب أن تعكس تصرفاتها العامة صورة من التماسك والمسئولية .

تشكيـــل الحكومــــــة :

ان سياسة حزب الماباى تحول دون اقامة ائتلاف مع الشيوعيين أو حزب حيروت (وهما معا الآن الى جانب الصهيونيين العموميين أو كتلة جحال) . وحيث ان قوة الحزب البرلمانية قد تراوحت بين أربعين وسبعة وأربعين مقعدا ، فقد اضطـــر الى الاشتراك مع أحزاب تسيطر على حد أدنى من المقاعد يتراوح بين أربعة عشـــر وواحد وعشرين مقعدا ، وذلك من أجل كسب تأييد أغلبية بسيطة فى الكنيســـت . والواقع أن مثل هذه الأغلبية يكون ضعيفا الى حد بعيد ، ولذلك فان المابـــاى

قد فضل عليها أغلبية أكبر وأكثر أمنا ، أى مايقرب من سبعين مقعدا ، ومن ثـــم فان العمليات الحسابية هى بكل بساطة ، العنصر الأولى فى أية مفاوضــــات ائتلافيــة .

والمقاييس المحددة يتم حسابها بسهولة . فيجب على حزب الماباى أن يطرح من المائة والعشرين مقعدا فى الكنيست عدد المقاعد التى يحتلهـــا الشيوعيون وأعضاء حزب حيروت ، ثم عدد مقاعد الماباى نفسه ، وذلك يعطيه العدد الذى يحدد مجموع عدد أعضاء الكنيست الذين يمكن ادخالهم فى الائتلاف مــع الماباى . ثم يجب على الماباى ، بعد ذلك ، أن يطرح عدد مقاعده من العـدد ٧٠ ، وهو دليلنا التقريبى للأغلبية المطلوبة ، وبذلك يعرف الحزب عدد الذيـــن يجب تجنيدهم . وعلى سبيل المثال ، فقد احتاج حزب الماباى الى أربعـــة وعشرين صوتا اضافيا للوصول الى أغلبية السبعين مقعدا فى الكنيست الأول ، وكان هناك ستة وخمسون من أعضاء الكنيست ممن يمكن ضمهم . أما فى الكنيست السادس فقد احتاج الى خمسة وعشرين صوتا ، وتوافر له خمسة وأربعون مقعدا .

ومع ذلك فان الاعضاء الذين يمكن ضمهم "eligibles" ليسوا أفرادا معزولين ، فهم أعضاء فى الأحزاب الأخرى ، ويكون على حزب الماباى حينئـــذ أن يتفاوض مع تلك الأحزاب . وبالطبع ، فان ذلك يضيف قيودا جديدة على حريـــة حركته ، حيث أن الأحزاب التى يمكن ضم أعضائها لايمكن أن تكون جميعها علـــى استعداد للعمل معا فى الحكومة ، فلم يستطع أى ائتلاف أن يضم كلا من الصهيونيين العموميين وحزب المابام أو أحدوت أفوداه ، على وجه الخصوص فان مناهجهـــم السياسية بالغة التفاوت . ولقد تسببت تلك الحقيقة الصعبة فى الحد من الاختيارات

المتوافرة الى درجة بالغة لأن أحزاب الصهيونيين العموميين والمابام وأحدوت أفوداه والحزب القومي الديني هي وحدها التي تملك الأصوات التي يحتاج اليهـا الماباي ، ومن ثم فلا يستطيع الماباي أن يختار في كل حالة .

وبذلك فان منطق الموقف يقدم من احتمالات اختيار الائتلاف مايلي :

١ ـ ائتلاف مبني على أساس التعاون مع الحزب القومي الديني وحده .

٢ ـ ائتلاف مبني على أساس التعاون مع الصهيونيين العموميين (وقد صاروا حزب " الأحرار " فيما بعد) وحدهم .

٣ ـ ائتلاف مبني على التعاون مع حزب المابام وحده ، أو مع أحدوت أفوداه وحده أو مع كليهما .

٤ ـ ائتلاف مبني على التعاون مع الحزب القومي الديني والمابام أو أحـدوت أفوداه أو كليهما. وهنا يصبح من الممكن مشاهدة صورة لموقف المابـاي الفعلي في المفاوضات ، وذلك باضافة القيود الحسابية الى القيـود المنطقية والراتبية . والجدول رقم (٥ ـ أ) فيما يلي يقدم المعلومـات الضرورية عن امكانيات الائتلاف بعد كل من انتخابات الكنيست الستة .

ولا يعكس هذا الجدول القيود الحسابية والمنطقية وحدها ، بل يعكـس أيضا الاعتبارات السياسية ، فان الماباي لم يهتم كثيرا بتشكيل ائتلاف مع اليمـين (الصهيونيين العموميين) أو مع اليسار (أحدوت أفوداه ـ المابام) وحـده حيث أن مثل ذلك الاعتماد الكبير على أي منهما يحتمل أن يفرض تنازلات كبـيرة بالنسبة لأمور لها أهميتها القصوى بالنسبة لحزب الماباي ، مثل التنمية الاقتصادية وبرامج الرفاهية العامة . ان ثمن الاعتماد الكلي على أي من اليمين أو اليسـار

يكون باهظا فى هذه الحالة ، ومن هنا تبقى ثلاثة احتمالات ذات معـــنى : ائتلاف مع الحزب القومى الدينى وحده ، أو مع الحزب القومى الدينى وأى مــــن اليمين أو اليسار . ومن الناحية المثالية ، فان أمل الماباى هو توافر وضـــع يمكن فيه لتأييد الحزب القومى الدينى والأحزاب الصغيرة أن يهيىء توفير أغلبية مطلقة تسمح له ، حينئذ ، باجراء مفاوضات أكثر حرية مع واحد أو الآخر مـــن الأحزاب الأخرى التى يمكن ضمها ، ففى مثل هذا الوضع تتوافر له مرونة أكبر بكثير تمكنه من اطلاق أحد الحزبين ضد الآخر ، حيث أنه يستطيع البقاء بدونهما معا .

وقد كانت نتيجة كل هذه العمليات الحسابية أن كل ائتلاف حكومى كان يضم الحزب القومى الدينى ، وحتى انتخابات الكنيست الثالث فى عام ١٩٥٥ كـــان هو شريك الماباى الرئيسى فى أربع من ست حكومات ائتلافية ، ثم انضم اليـــه فى الاثنتين الأخريين حزب الصهيونيين العموميين . ومع ذلك ، فمنذ عام ١٩٥٥ انضم الى الائتلاف الرئيسى المكون من حزب الماباى والحزب القومى الديـــنى أحد حزبى جناح اليسار أو كلاهما والمنطق هنا واضح ، فان الجدول السابق الذكر يبين أن ائتلاف الماباى والحزب القومى الدينى لم يكن بالحجم الكافـــى بعد الانتخابات الثالثة والخامسة على السواء ، وأن الماباى يزداد ارتياحـــه ايديولوجيا مع أحزاب اليسار عنه مع أحزاب اليمين . وعلاوة على ذلك ففى منتصف الخمسينات بدأ الماباى يخشى أن يضطر الى تقديم تنازلات كبيرة للحزب القومى الدينى ، الذى بدأ ينظر الى علاقته المستمرة بحزب الماباى كأمر مسلم بـــه ولا مفر منه اذا هو (الماباى) ظل بدون عنصر مضاد للعنصر الدينى داخــل ائتلافه ـ أى بدون اليسار . وأخيرا ، فان الصهيونيين العموميين أصبحـــوا شركاء أقل قبولا عندما بدأوا فى الاتجاه نحو حزب حيروت .

وسوف نرى أن فرص الاختيار المتوافرة لحزب الماباى فى الكنيست السادس صارت محدودة للغاية بسبب ما تكرر من تحالفات عديدة ، فقد سيطر حـــزب

جدول رقم (٥ ـ أ)

احتياجات وموارد حزب الماباي الائتلافيـــــــة في كـــل من البرلمـــــانات الستـــة

الكنيست	أول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس
مقاعد حزب الماباي	٤٦	٤٥	٤٠	٤٧	٤٢	٤٥
الماباي + تأييد الأحزاب الصغرى	٥٧	٥٧	٥٠	٥٨	٤٨	٦٠
الماباي + تأييد الأحـــزاب الصغرى + الحزب القومـــي الديني	(١) ٧٣	٦٧	٦١	٧٠	٦٠	٧١
الماباي + تأييد الأحـــزاب الصغرى + الحزب القومـــي الديني + الصهيونيين العموميين	٨٠	(٢) ٨٧	٧٤	٧٨	(٣) ٧٧	(٥)
الماباي + تأييد الأحزاب الصغرى + الحزب القومي الديني + المابام + أحدوت أفوداه	٩٢	٨٢	٨٠	٨٦	(٤) ٦٨	(٦) ٧٩

(١) في الكنيست الأول ، كان الحزب القومي الديني مع حزبي أجوداه جــزءا من الكتلة الدينية.

(٢) تشكلت أربع حكومات مختلفة أثناء فترة الكنيست الثاني ، بنيت اثنتان منهمـا على أساس ائتلاف مع الحزب القومي الديني ، والاثنتان الأخريان علـــى أساس ائتلاف مع الحزب القومي الديني والصهيونيين العموميين .

(٣) اندمج حزب الصهيونيين العموميين في ذلك الوقت مع حزب التقدميـــين مكونين حزب الأحرار ، وهذا ينقل التقدميين من مجموعة " تأييد الأحزاب الصغرى " ، ويسبب النقص في ذلك التأييد كما يظهر في الصف الثاني .

(٤) ضمت الائتلافات الاولى فى ذلك الصف كلا من المابام وأحدوت أغودات ، وفى الكنيست الخامس لم يكن المابام ضمن الائتلاف بسبب محاولة انشاء تحالف بين الماباى وأحدوت أغودات .

(٥) هنا لم يعد الصهيونيون العموميون من الشركاء الذين يمكن ضمهم لاندماجهم مع حزب حيروت لتأليف كتلة جحال .

(٦) أصبح تحالف الماباى وأحدوت أغودات حقيقة الآن ، وبذلك تبين تلك الخانة مقاعد حزب المابام المضافة فقط .

"رافى " بزعامة " بن جوريون " على عشرة مقاعد ، كما سيطرت كتلة جحال على ستة وعشرين مقعدا أخرى ، وسيطر الشيوعيون أو غيرهم ممن يمكن قبولهم عموما كشركاء على خمسة مقاعد غيرها ، مما يترك أربعة وثلاثين مقعدا فقط يمكن أن يبنى عليها الائتلاف ، كما تطلب الأمر ستة عشر صوتا انتخابيا على الأقل . ولايحتاج الأمر الى الاشارة الى ارتفاع الثمن الذى اضطر الماباى الى دفعه ، وخصوصا للحزب القومى الدينى ، الذى قد يسبب خروجه بقاء أقلية صغيرة الى درجة مقلقة لحزب الماباى . وبالاضافة الى أن الحزب القومى الدينى هو أكبر الشركاء فى الائتلاف ، فانه أيضا الحزب الوحيد الذى يملك من الحجم مايجعل الماباى يخشى انضمامه الى ائتلاف مع اليمين .

وهكذا ، فان الحكومات الائتلافية فى اسرائيل قد تكونت ، أساسا[11] ، من حزب الماباى والحزب القومى الدينى ، وأخيرا من اليسار أيضا . وقد يبدو من كل ماقيل أن الأمر أقرب الى عملية آلية لاتسمح الا بالقليل من المناورة ، ولكن المقتضيات السياسية قد أثرت على المنطق والحساب على السواء ، مما يجعل المفاوضات الائتلافية غير آلية بالمرة ، فقد تساوت مع حاجة الماباى الشديدة الى

التأييد الاضافى حاجة ملحة لحزب آخر للاشتراك فى مزايا الحكم ، وكان على كل حزب أن يقوم بعملياته الحسابية الخاصة بناء على عدة اعتبارات . وهكذا فقد كان على اليسار أن يضع فى حسابه أهمية النجاح فى كسب الوزارات المأمولة لما لها من سيطرة على السياسة ووجوه المحسوبية ، وأن يوازنها مع التنازلات الايديولوجية التى ستفرض على الحزب كثمن لذلك ، ثم أن يوازنها جميعا مع الفرص المنتظرة للتأثير على سياسة الحكومة من الداخل . كذلك ، أيضا ، فطالما أن كلا أحدوت أفوداه والمابام يعتمدان فى أغلب تأييدهما على حركات الكيبوتز التابعة لهما والتى لاتميل الى التسليم لاغراء السلطة ، فان كلا من الحزبين كان يميل الى النقاء العقائدى ، ويخشى كثيرا من التنازلات الايديولوجية. ولكن عدم تقديم التنازلات العقائدية عندما يدعو الأمر لذلك قد يؤدى ، بكل بساطة ، الى ائتلاف يضم الصهيونيين العموميين . ومن هنا كان من الواجب موازنة النقاء الايديولوجى على أساس مبدأ الأخذ بأهون الشرين ، وهو المبدأ التقليدى المفسد لمن كان يمكن أن يكونوا أبرياء وأطهارا .

ان دقائق هذه الأمور جميعا شىء مربك ومو أمر صعب بالنسبة لهذه الدقائق — ذلك أن فنون اللعب المطلوبة ، والتى تستخدم غالبا ، تعسر على الفهم والتصديق ، فبالاضافة الى مايستلزمه اجراء عملية حسابية معقولة من قراءة للأفكار والتكهن ، ينبغى للحزب أن يقيم التأثير المحتمل لانضمامه لأى ائتلاف وما يتبع ذلك من ارتباطه بسياسات ذلك الائتلاف على أنصاره . وحيث أن هذه السياسات نفسها ستكون موضوع مفاوضات المستقبل ، فان حساب تأثيراتها المحتملة لايكون أمرا بسيطا . ويزيد من صعوبة الأمر ما لحزب المابام من باع طويل فى مجال الاستراتيجية السياسية ، فعندما أصر حزب الصهيونيين العموميين فى عام ١٩٥٢ على عدم الانضمام الى الائتلاف الا اذا صارت لهم السيطرة

على وزارة التجارة والصناعة المهمة ، وجدوا قبولا لدى حزب المابای ولكنهم لم يحسبوا حساب مقدرة حزب المابای أو سلطته ، فقد نقلت الاختصاصات والسلطات الأساسية لتلك الوزارة (التجارة والصناعة) الى وزارة المالية (للمابای) بأمر من رئيس الوزراء (من المابای) بعد أن تم تشكيل الائتلاف بطبيعة الحال .

ولقد لعب حزب المابای دوره بنجاح فائق لدرجة أنه سيطر ، منذ أول حكومة ، على رئاسة الوزارة ووزارات الدفاع والخارجية ، والمالية ، والتعليم والثقافة ، والزراعة والشرطة (١٢) . أما الوزارات الأخرى ذات الوظائف الهامة فقد كانت تحت سيطرة المابای ، أو أن سلطاتها الأساسية نقلت الى الوزارات التي يسيطر عليها المابای فعلا كما حدث فيما تقدم .

ومن ذلك يبدو أن كفة حزب المابای ترجح بشدة . وبعد كل ماقيل في هذا الصدد فما جدوى مثل هذه المفاوضات الدقيقة المعقدة اذا كان بامكان المابای أن يعيد تكوين الوزارات بحيث يجعل مساومات الائتلاف عاجزة عن النيل من سيطرته ؟

ومن الواضح جدا أن شركاء المابای المتوقعين ليسوا على هذه الدرجة الكاملة من السذاجة بحيث يتركونه يفعل بهم مايحلو له ، فمهما كان مستوى مهارتهم في المفاوضات الائتلافية — وقد كان عاليا جدا في المعتاد — فان لديهم سلاحا سهلا وواضحا ، وهو الاستقالة من الوزارة ، حتى ولو كان ذلك بهدف فرض جولة جديدة من المفاوضات واتمام صفقات جديدة كثمن للعودة الى المشاركة في الحكم (ومع ذلك يجب أن نلاحظ أن لحزب المابای نفس السلاح ، فاذا قدم رئيس الوزراء استقالته فان الوزارة كلها تسقط بأكملها ، وسوف لايتغير الوضع اذ سيكلف حزب المابای مرة أخرى بمهمة تشكيل الوزارة الجديدة) .

وبذلك نجد أمامنا الآن مجموعة عجيبة التعقيد من العمليات الحسابية والتصرفات يسيطر عليها مركز حزب العمال ، وإن لم يكن قادرا على كل شيء ، ومن السهل تعريف المقاييس ، ولكن من الصعب تحديد العملية نفسها ، وإن كان من السهل التنبؤ بالنتيجة مع صعوبة معرفة التكاليف . وقد نقترب خطوة من فهم الموضوع ، ولو الى حد ما ، اذا بحثنا الظروف التى تؤدى الى انهيار الائتلافات .

ثبات الائتلاف أو انهياره :

ليس لكل انهيار للحكومة نفس الدلالة ، فان الانهيار قد يعكس انشقاقا فى الائتلاف ، حينا ، وقد لا يتعدى كونه مناورة تكتيكية لأى غرض ، حينا آخر . وهكذا ، فغالبا ما كان تشكيل الحكومات ، بعد سقوطها ، على نفس الأساس الائتلافى السابق بالضبط ، وبذلك يصبح من الخطأ أن نقيم استقرار الحكومات الاسرائيلية بمجرد احصاء عدد الحكومات التى تولت السلطة فعلا ، فان الظاهرة الأكثر دقة تكون بتقييم الاستقرار حسب اعادة التنظيم الوزارى ، مع ملاحظة أهمية حزب العمال فى النظام السياسى ، وذلك فى حد ذاته مصدر رئيسى للاستقرار الحكومى . وصحيح أن الحكومة الثانية قد فقدت الثقة فى الكنيست ، وأن الحكومتين السابعة والثامنة ، على السواء ، قد سقطتا بسبب موضوع مسئولية الوزارة الجماعية ، ولكن من الصحيح أيضا أنه خلال الأعوام الخمسة عشر الاولى لقيام الدولة ، التى تولت الحكم فيها احدى عشرة وزارة ، لم يتول سوى ثلاثين شخصا مراكز الوزارة ، فقد كان متوسط حجم الوزارة بين عامى ١٩٤٩ و ١٩٦٤ يتراوح بين ثلاثة عشر وأربعة عشر عضوا ، وكان متوسط عدد الوزراء الجدد للوزارة الواحدة ثلاثة ، فاذا حذفنا الوجوه الجديدة التى يتطلبها توسع الوزارة فان متوسط التغيير بين الموظفين من وزارة الى أخرى — يصبح اثنين . وعلينا أن نذكر

أيضا أن الفترة المذكورة هنا تشمل أربع حكومات تشكلت بعد الانتخابات البرلمانية مباشرة ، وهى حكومات يجب أن يتوقع المرء أن تحدث بها تغييرات كبيرة بسبب التنظيم الائتلافى المتجدد . فاذا نظرنا الى تغييرات الحكومة خلال الفترات الواقعة فيما بين الانتخابات ، فاننا نجد أن متوسط التغيير واحد (وكما هو متوقع فقد كان أكثر الوزراء استقرارا هم أعضاء المابای ، يليهم أعضاء الحزب القومى الدينى مباشرة) .

ان ما نلاحظه هنا هو أنه بالرغم مما قد يحدث من تغيير فى الائتلافات الرسمية فان زمام الحكم يظل فى نفس الايدى تقريبا من عام الى آخر ، وحتى من كنيست الى آخر . فمن الواضح اذن أن المركز الوزارى لم يتأثر بشكل جذرى بسبب سياسة الائتلاف ، وبدلا من ذلك فان الأدلة توحى بأن مساومات الائتلاف قد تركزت حول الاقتراحات التشريعية واللوائح الادارية والتنفيذية والوصاية ، وما اليها . وقد حدثت عدة أزمات وزارية ، ولكنها ، تقريبا لم تكن أبدا على أساس توزيع الوزارات داخل الحكومة ، ولكنها نتجت بنسبة أكبر كثيرا ، من خلافات معينة حول تشريعات مقترحة . وفى مثل هذه الحالات ، لايكون من المستغرب أن يرغم شريك فى الائتلاف أن يلتزم باتفاقه على تأييد حزب المابای فى الكنيست ، مؤديا بذلك الى استقالة الحكومة ، وذلك فقط من أجل أن يستدير ويعيد اشتراكه فى الحكومة الجديدة ، وبمقتضى نفس الشروط تماما فى أغلب الأحيان . والفائدة العائدة من تلك العملية الثقيلة هى المحافظة على النقاء الايديولوجى ، فيمكن للحزب أن يبقى على صورة نقاء العقائدى بأن ينفض يديه من السلطة عندما يرى أن عدم نفضهما سوف يترك أثرا دائما عليهما . ولكن ما أن تتم الحركة وبالتالى تتم المحافظة على صورة النقاء حتى

لايعود هناك سبب لبقاء الحزب خارج نطاق السلطة ـ ذلك أن المسألة اما أن يكون قد تم حلها بدون تأييده ، أو أن حلها قد تأجل .

وفوق كل شيء ، فان قوة الماباى ومركزه هما اللذان يسيطران على تشكيل وتسيير الحكومات ، فان حكومات تأتى وحكومات تدول ، ولكن الماباى يبقى دائما وبداه تمسكان ، بشدة ، بزمام الوزارات المهمة ، والحكومة بوجه عام . أما مشاكل الائتلاف المرهقة ، من بنائه والابقاء عليه ، والتنازلات الحتمية والتضحيات الضرورية ، فانها تضع الحدود وتفرض القيود . وفى نظام سياسى تنقسم فيه المعارضة الى ذلك الحد ، ويبدو فيه أن سيادة حزب الماباى سوف تستمر لسنوات كثيرة ، نجد أن قيود الحكم الائتلافى قد ينظر اليها باعتبارها بديلة للأحزاب المعارضة القوية ، ولكن سلاح المعارضة المطلق غير موجود ، أى أن الادراك الأكيد بأنه اذا تم التصرف على الوقت الصحيح والمسألة الصحيحة فان حزب الماباى سوف يفقد مكانه أمام دفة الأمور ـ ان هذا الادراك غير موجود .

ولذلك يجب علينا ، مرة أخرى ، أن نتحول الى حزب الماباى نفسه لنجد حلولا لألغاز الحكم .

رئيس الوزراء والأصدقاء :

ان الوزراء الكبار لحزب الماباى ، العاملين فى الوزارة تحت قيادة رئيس الوزراء يضعون سياسة الحزب للمستوى اليومى ، وهم أيضا يقومون بتنفيذ تلك السياسة بوصفهم وزراء . ويتوافر لهم ذلك النوع من المجال بسبب :

(١٣)

١ — أنهم مجموعة الزعامة الكبيرة ، بالاضافة الى أنهم أكثر زعماء الحزب شهرة .

٢ — أنهم مجموعة الزعامة الثابتة داخل الحكومة ، كما أنهم يسيطرون على أهم الوزارات .

٣ — انهم يعتبرون على وجه الدقة هوسس وأساس الحكومات داخل الكنيست .

٤ — أنهم يضمون رئيس الوزراء داخل مجموعتهم .

ورئيس الوزراء فى اسرائيل يحكم ولكنه لايسود . وكما هى الحال فى بريطانيا فهو ، بصفة رسمية ، مجرد "الأول بين الأكفاء Primus inter pares ، ولكن — وكما هى الحال فى بريطانيا أيضا — فانه هو ، وهو وحده ، الذى تؤدى استقالته الشخصية الى سقوط الحكومة بأكملها . وبسبب ذلك فانه يكون ويجب أن يكون زعيم حزبه ، وزعيم كل من يسير الى جانبه ومعه . ولم تكن أهمية الدور مفهومة فهما كاملا حتى عام ١٩٦٥ ، عندما امتحن "اشكول" تحدى "بن جوريون" لدوره كزعيم للحزب بتقديم استقالته من رئاسة الوزارة . وقد كان بامكان حزب الماباى أن يخير اشكول ، فقط ، اما بين جوريون نفسه أو بأى مرشح وسط ، وهى خطوة كان من المؤكد أن تؤدى بشركاء الائتلاف المتوقعين — وقد سرهم تفكك حزب الماباى — الى أن يرفضوا التفاهم أو الانفصال لأطول فترة وبأشد مايمكنهم . كما كان بامكان الحزب أن يطالب باجراء انتخابات جديدة ، وهى خطوة يكره أى حزب أن يتخذها وهناك تفكك بداخله . وأخيرا ، فقد كان بامكان الحزب أن يؤيد اشكول فى صراعه ضد بن جوريون على أساس عدم وجود بديل لذلك مهما كانت صفات الصراع نفسه . وقد تم اختيار الحل الأخير ، وظهر أن لسلاح الاستقالة بيد رئيس الوزراء قوة هائلة .

وتنبع قوة وزراء حزب الماباى من زعامتهم للماباى ومن سيطرتهم على أجهزة الحكومة . وبالرغم مما قد يبدو من الحد من فوائد مثل هذه السيطرة بسبب الحكم الائتلافى وتعدد الأحزاب فى الهيئة التشريعية فان هنالك عنصرين يجعلان لهذين المصدرين معنى تماما : أولا ، أن اسرائيل الآن — كما كانت منذ استقلالها — فى حالة طوارئ رسمية ، مما يمكن الحكومة من اصدار لوائح شاملة الى حد ما قبل الحصول على موافقة الكنيست أولا ، ومع ذلك ، وبدون سلطات الطوارئ ، فان للوزراء حقوقا واسعة فى وضع اللوائح الادارية التى تجاوز السلطات العادية التى ترتبط بالوزارات التنفيذية عموما . وثانيا أن الظروف العديدة التى تجعل ، فى مجموعها ، من اسرائيل دولة تصطبغ بالسياسة الى درجة عالية توفر لحكومة اسرائيل ، كذلك ، فرصة للتأثير فى الكثير مما يدور داخل البلاد .

لقد اقتربنا الآن من تقدير ذى معنى لموضع السلطة فى اسرائيل . ان الكنيست أقل أهمية من الوزارة فى السلطة والسيطرة ، وأما فى داخل الوزارة فان الكلمة العليا لوزراء حزب الماباى ، وخصوصا رئيس الوزراء . ويبقى أن نضيف أن الحكومة — كما هى الحال فى أى دولة ديموقراطية — لها عناصر مكونة وكذلك لحزب الماباى ، وأن بقاءها وفعاليتها يعتمدان ، الى درجة ما ، على قدرتها على الاحتفاظ بهذه العناصر مهما كان تنوع مطالبها الممكن ارضاؤها فى حدود معقولة . والمكونات التى يجب على حكومة اسرائيل ووزراء الماباى أن يستجيبوا لها تشمل الكنيست ، وشركاء الائتلاف ، وسكرتارية وأعضاء حزب الماباى نفسه ، وبالطبع ، الجمهور بصفة عامة .

(وهناك ، الى جانب ذلك ، بعض مجموعات المصالح الخاصة فضلا عن أعضاء المجتمع الدولى المهمين من ذوى التأثير فى هذا الصدد ، وهؤلاء من نوع مختلف) . والوسائل التى تستجيب بها الحكومة وأنواع المطالب التى

يطلب اليها الاستجابة لها ، ستناقش في القسم التالي ، أما هدفنا هنا فهو التأكيد على أن حكومة العاباى تؤدى عملها حسب رغبات الآخرين بالرغم ممـا تملك من قوة وسيطرة .

والعلاقة بين العاباى كحزب والعاباى كحكومة (وزارة) غاية في التعقيد كما تعتمد بشدة على مايحمله كل منهما من مسئوليات . ومن الناحية النظرية على الأقل ، فان وزراء العاباى مقيدون بسياسات كونها الحزب ، سواء في مؤتمراته الدورية أو بواسطة سكرتارية الحزب . أما من الناحية العملية فان مجالا واسعا يتاح أمامهم لتحديد سياساتهم الخاصة ، بطبيعة الحال ، حيث أنهم هم الذين يتحملون المسئولية المباشرة . وعلاوة على ذلك فان الوزراء هم الذين يضعون التقرير الذى يقدمه الحزب في حملته الانتخابية ، وهم الذين يتعرف عليهم الجمهور بوصفهم زعماء الحزب . وأخيرا — وكما أظهر النزاع بين اشكول وبن جوريون — فان المواجهة بين حكومة العاباى وحزب العاباى تحل ، على الأرجح ، في صالح الأولى ، حيث أن ماتحمله من أعباء حاسمة يكون ، في نفس الوقت ، سلاحها الحاسم .

الحكومـة المحليـة

عندما قلنا الآن ان موقع السلطة يتركز في أروقة الحكومة ، وفي مكاتب وزارات العاباى على وجه التحديد ، فاننا لم نفعل ذلك كى نوحى بأنه لايوجد شيء ذو بال خارج تلك الأروقة ، فعلى الصفحات العديدة التالية سيكون علينا أن نلقى نظرة على المؤسسات الأخرى التى تشارك في — أو تتنافس من أجل — سلطة اتخاذ القرارات ، سواء من الناحية النظرية أو العملية . وأولى هـذه

المؤسسات هي الحكومة المحليـة .

لقد أسهمت عدة عوامل في العمل على الحيلولة دون قيام الحكومة المحليـة في اسرائيل كمركز رئيسي للسلطة السياسية : أولا ، أن أوائل المستوطنـــين في عهد الييشوف قد ركزوا أغلب جهودهم الذهنية في وضع وتنمية خطــــط لمجتمعات زراعية مثالية ، وكان موقفهم من المدينة ينطوي على عدم الثقة بهـــا بصورة علنيـة أو على تجاهلها تماما ، على أحسن الفروض . وقد برهنت هـــذه الايديولوجية المعادية للمدينة على أنها قادرة على البقاء ، فحتى اليوم نجـــد دواعي الفخر أن يتباهى السياسي الاسرائيلي بالاقامة في مستعمرة زراعية (مازال حوالي ٢٠ ٪ من أعضاء الكنيست يسجلون مهنتهم كمزارعين ، وهو الأمر الذي لـه من العلاقة بمكان اقامتهم الحقيقي وما يعملونه حقيقة ما لقول " ليندون جونســون " من أن مهنته هي " التدريس ") .

وثانيا ، أن تركة الحكم العثماني والانتداب البريطاني — وقد كانـــا كلاهما شديدي التمركز — قد خلقت تعصبا شديدا ضد السياسة النابعة مـــن العاصمة . ولأسبابه الخاصة فقد أدى حكم الييشوف الذاتي الى استمرار وتأكيـــد ذلك التعصب ، فبالرغم من كل شيء كان من دواعي الاهمية أن تكون لليشـــوف سياسة موحدة في صراعه مع بريطانيا ومع العرب — سياسة لايمكن أن يشوبهـــا الانشقاق المحلي .

وثالثا ، أن حجم الدولة وتاريخها قد أديا الى تكوين مؤسسات قوميـــة بدلا من المؤسسات المحلية ، فان الصحافة والاذاعة تابعتان للحكومة ، وكذلـــك الجامعة العبرية ومعهد التكنولوجيا (Technion) ، وحركـــات الهستدروت والكيبوتز ، وكذلك فان القاعدة الاجتماعية للمحلية أو الاقليميـــة

(regional) غير موجودة • وأفضل مايمكن ذلك فى السياسة العامة قانون الدائرة الانتخابية الوطنيه ، وهو قانون يجرى الدفاع عنه بصورة متكررة على أساس أنه يحرم المحليه •

ورابعا ، أن ضرورات التنمية القومية ، وخصوصا ضرورات الدفاع والاقتصاد ، قد ألقت بسلطات رئيسية كبيرة بين أيدى الحكومة الوطنية التى يمكنها وحدها أن تحشد الموارد المطلوبة فى هذه المجالات •

وخامسا ، لقد شجع سيل المهاجرين الضخم ونظام الاستيطان الناتج عنه ، على مركزية السلطة ، فقد أنشئت عشرات من المدن والقرى الجديدة • انها لم تتطور ، ولكنها أنشئت فاعتمدت(ومازال الكثير منها يعتمد) فى بقائها على موارد لايمكن أن تصلها الا عن طريق الحكومة الوطنيه ، ولم يكن فى استطاعتها التصرف فى تلك الموارد خلال سنواتها الأولى على الأقل • وقد كانت الحكومات المحلية ، فى أغلب الأحيان، " مستوردة " ، أو معينة من قبل وزير الداخلية للقيام بأعباء الحكم حتى يصبح المجتمع الجديد " على استعداد " لاجراء انتخابات الخاصة •

وأخيرا ، فان نفس ذلك التعدد فى الأحزاب الذى يؤثر فى السياسة الوطنية بهذا الشكل الكبير له نتائج ضخمة على المستوى المحلى أيضا ، فان انتخابات مجالس المدن تتم بطريقة التمثيل النسبى لقوائم الأحزاب مثل الانتخابات الوطنية ،كما أن الأحزاب المتنافسة من أجل السلطة فى مجال السياسة الوطنية هى نفسها التى تتنافس على المستوى المحلى • والنتيجة المشتركة فى الحالتين هى وجود نفس نوع التجزئة الذى وجدناه فى الكنيست وفى الوزارة ،

فى المجالس المحلية أيضا ، فلا يحدث فى أى مدينة أن يفوز أى حزب واحـــد بأغلبية بين أعضاء المجلس وحيث أن أعضاء المجالس هم الذين يختارون العمدة ، فان ذلك يصبح موضوع مفاوضات فنية بين الأحزاب .

وفى هذه المفاوضات لانجد لحزب الماباى مايتمتع به من امتياز ساحق علــى المستوى الوطنى ، ولذلك يكون الصراع أكثر مرونة . وتتم مفاوضات العمديـــة لعدة مدن فى نفس الوقت الذى تجرى فيه مفاوضات تكوين ائتلاف وطنى ، وذلك واقع يحتم ارتباطا بين الاثنتين ، ويجعل من مساومات العمدية موردا له أهميته . وحتى عندما يكون للارتباط أهمية ضئيلة فان المدن ترتبط بعضها ببعـــض ، وتساوم مراكز قيادة الأحزاب المتمركزة بعضها البعض ، مستبدلة عمدية مدينـــة بعمدية الأخرى . أما داخل المدن فان مفاوضات الائتلاف تنطوى على تنازلات فى السياسة وفى رئاسة اللجـــان .

وتنعكس درجة سيطرة المركز على السياسات المحلية فى السلطة التى تخـــول لقيادات الأحزاب المركزية أن تستبدل بأعضاء مجالس المدن المتمردين من أعضـاء الحزب غيرهم ، وهى سلطة يجرى استخدامها بين الحين والحين .

واذا كانت الحكومة المحلية بهذا العجز فلماذا تهتم بها الأحزاب ؟ هنـــاك فوائد معينة ، فالأحزاب تأمل فى أن تزيد سيطرتها على حكومات المدن من قوتها التنظيمية ، وأن يفيدها ذلك بالتالى ، فى انتخابات الكنيست ، وعلاوة علـــى ذلك فان التنافس العنيف الذى تتميز به سياسة اسرائيل يدفع كل حزب الـــى مضاعفة موارد مساومته . والسيطرة على الحكم المحلى تمثل أحد تلك المـــوارد . ومهما بدا على الحكم المحلى من ضعف بالمقارنة الى السياسة الوطنية ، فانـــه يحتفظ بشىء من الاستقلال بذاتيته من ناحية سياسته ، وخصوصا فى المـــدن

الكبيرة ، مما يجعله حلبة صراع مجزيه .

وخلال السنوات القليلة الماضية ، ظهرت عدة متغيرات جديدة يبدو أنها تعمل على زيادة الاستقلال الذاتى وبالتالى على زيادة سلطة الحكم المحلى . وقد بدأ الناخبون ـ وخصوصا فى انتخابات عام ١٩٦٥ ـ فى تقسيم تذاكرهم الانتخابية ، مصوتين لصالح حزب فى الكنيست وحزب آخر فى المجلس البلدى ، وذلك يجبر الاحزاب على اختيار مرشحيها المحليين بعناية أكبر ، حيث أنه لم يعد فى امكانها الاعتماد على تأثير تصويتهم لها كليا . وطالما يتم انتخاب المرشح بشىء أكثر من العضوية تصبح لديه قوة سياسية مساوية لقوة الحزب تماما . وفى نفس الوقت ، فان المصالح المحلية والاقليمية تزداد أهمية ، بينما يزداد استقرار البلاد ويزداد تنوع واختلاف مؤسساتها .

وفى السنوات الأولى ، كانت الأحزاب تستقبل قوائم المجالس المحلية للتخلص من مرشحى الأقلية العنصرية ، وخصوصا أقلية الشرق الاوسط ، فى محاولة تذكرنا بطريقة موازنة التزائم الانتخابية الامريكية (Ticket balancing) . وقد كونت الزعامة المحلية الآن دائرة انتخابية مستقلة ، الى درجة ما ، مما لايجعل فى استطاعة الحزب أن يتسبها كأمر مسلم به بعد ذلك ، ولذلك يجب أن تكون محاولات الأحزاب للسيطرة على السياسة المحلية أكثر استجابة للمطالب المحلية ، كما يجب أن تزيد المطالب نفسها . وهنا نجد أن الأحزاب تسعى لتقديم عدد أكبر من مرشحى الأقلية فى قوائمها الوطنية ، فانها تزيد من الاتجاه الى السياسة المحلية كمصدر لتجنيد السياسيين ، ولكنها مازالت مصدرا أبعد من أن يكون رئيسيا ، كما أن المراكز الوطنية التى يتزعمها أبعد ماتكون عن كونها مراكز سلطة ، ولكن اذا مابدأت هذه العملية فلن يكون من اليسير احتواؤها .(١٤)

ويبدو أن الحكم المحلي يسير في اتجاه المزيد من الاستقلال الذاتـــــي كنتيجة طبيعية لتزايد الصعوبات التي تواجهها الأحزاب الوطنية في السيطرة على المواقع المحلية. ومع ذلك، فان سرعة ذلك التطور سوف تكون ضئيلـــة وربما متباطئة، نظراً لما يثقلها من تركة مركزية السلطة والتحيزات القانونيـــــة والعرفية التي تدعم هذه التركة.

المحاكم، ورئاســـة الدولة، والبيروقراطيـــــة

اذا كان اهتمامنا مركزا على تحديد وضع السلطة السياسية في اسرائيـــل، فان مهمتنا تكون قد تمت. وبصفة عامة، فان من لهم الكلمة في اسرائيل هـــم قدامى المهاجرين من المستوطنين القادمين من شرق أوروبا، وأن من بـــين مالهم من امتيازات تلك الفرصة الهائلة للوصول الى المراكز الكبرى واحتلالهـــا. أما في الحلبة السياسيه، فان وزراء حزب الماباى هم أهم من نضعهم في الاعتبار فانهم يتولون المناصب التي تمنح لهم قوى هائلة بسلطة القانون والظروف السياسية. ويمكننا الربط بين هاتين الملحوظتين بملاحظة أن ثلاثة عشر من أعضاء حـــزب الماباى العشرين الذين تولوا مناصب وزارية منذ عام ١٩٦٤ كانوا من المهاجرين من روسيا وبولندا، ومن بينهم رؤساء الوزارة الثلاثة وجميع الوزراء الرئيسيـــين كذلك. والسنه المتوسطة لوصول هؤلاء الثلاثة عشر الى فلسطين هي سنة ١٩٢٠ ولم يصل البلاد واحد منهم بعد عام ١٩٣٠. وان المرء ليستطيع أن يعـــرف ويفهم معظم القصة من معرفته وفهمه لهذا القدر، أما الباقي فهو تفســـير كما يقال.

ويتناول التفسير Commentary هيئات حكومية أخرى تلعـــب أدوارا مساعده، كما يتناول مؤسسات غير حكومية تتمتع هي نفسها بسلطة كبـــيرة

فى تشكيل السياسه . وفى كلتا الحالتين نحتاج الى معرفه شيئين : ماهـــى علاقه الهيئة أو المؤسسه موضوع البحث بالحكومه وبحزب الماباى ؟ والى أى مـــدى تمتد سلطة المؤسسة نفسها فى تشكيل السياسة ؟ وسنتناول هيئات الحكومة فـــى هذا القسم ، أما فى القسم التالى فسوف نتناول الهيئات غير الحكومية .

المحاكــــم :

ان اسرائيل تحكمها سلطة القانون ، أى أن يعطى للقانون شرعية ساميـــة ويجرى تنفيذه وتفسيره بصور قضائية معقولة وذلك ينبع من تلك الشرعية الكبـــيرة الممنوحة لهيئات الحكومة من ذلك الاجماع الشامل فى الرأى السياسى الذى سبق أن تحدثنا عنه . والجهاز القضائى هو أحد مواضع ذلك الاجماع فى الـــرأى ، وخصوصا بالنسبه للمحكمة العليا فى اسرائيل . والمحاكم أكثر الهيئات الحكوميـــة دنيويه من الناحيتين النظرية والعملية (وهذا باستثناء المحاكم الدينيـــــة الطائفية التى لها سلطة نظر معظم القضايا المتعلقه بقانون الأحوال الشخصية) .

وتقع المحكمه العليا ، على وجه الخصوص ، خارج دوامة السياسة الحزبيـــة التى تطغى بشدة على معظم أجهزة الحكم الأخرى . وفى دولة يفترض فيهـــا عامة أن أى شخص ذى سلطة متحزب ايديولوجى لاتثور مثل هذه الشكوك بالنسبـة للمحاكم . ومن بين الأسباب العديدة لتلك الدنيوية الرائعة ، فان أهمهـــا هى الطريقة التى يعين بها القضاة ، وتصرفات المحكمة وقراراتها ، وفعالياتها .

ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين القضاة بناء على توصية من لجنـــــة تشريعية يرأسها وزير العدل وتضم — الى جانب رئيس المحكمة العليـــــا (وهو نظير رئيس المحكمة العليا فى الولايات المتحدة) — اثنين من القضاة ،

ووزيرا يختاره مجلس الوزراء ، واثنين من أعضاء الكنيست يتم انتخابهما بالاقتراع السرى فى الكنيست ، واثنين من المحامين يختارهما مجلس نقابة المحامين. ويعمل تكوين هذه اللجنة بطريقة فعالة ، على منع استغلالها لتحقيق أغراض حزبية .

وقد استطاع قضاة المحكمة العليا العشرة أنفسهم فى ابعاد أشخاصهم عن دوامة السياسة ونجحوا فى ذلك بصفة عامة . وقد يسر دور المحكمة المحدود نسبيا ، من مهمتهم فى هذه الناحية بشكل كبير . وعلى خلاف المحكمة العليا فى الولايات المتحدة ، فان محكمة اسرائيل لاتملك سلطة المراجعة القضائية ، فليس لها أن تعلن أن قرارات الكنيست غير دستورية ، حيث أنه لايوجد أى دستور ، كما أنه لا يمكن أن تكون لها هذه السلطة ، حتى وان كان هناك دستور مالم ينص تشريع جديد على امكانية المراجعة . ونتيجة لذلك ، فان المحكمة لم تقع فى شرك ذلك النوع من الجدال الذى يجعل من الصعب عليها أن تحتفظ بصورتها الصارمة البعيدة عن التحزب ، وبدلا من ذلك فقد اتسمت أحكامها بالنسبة للحكومة ـ باستثناء عدة حالات مشهورة ـ بالاقتصار ، بصورة رئيسية على كبح جماح تصرفات الجهاز البيروقراطى التى تتسم بالتعسف والتطرف .

ولقد تورطت المحكمة العليا ، بصورة كبيرة ، فى النزاع الايديولوجى عندما كان الأمر متعلقا بالقانون الدينى . وقد حدث فى عدة حالات ، أن واجهت ولاية المحاكم الدينية تحديات وتقررت صلاحيتها بصورة نهائية بوساطة المحكمة العليا . وعلى أية حال ، كان أطراف النزاع الدينى يسوون مشاكلهم خارج المحكمة انما اقامت المحكمة العليا نفسها بتأكيد الولاية (الاختصاص) .

وتحرص السلطات الدينية تماما على ألا تعطى المحكمة العليا فرصة انشاء

سوابق بشأن أمور تتولى هى السيطرة عليها الآن .(١٥)

وبذلك نجد أن أحد الأسباب الرئيسية التى تمكن المحكمة العليا من الحفاظ على سمعتها غير السياسية أنها لاتتدخل للبت فى مسائل ذات مضمون سياسى واضح الا فى أحوال نادرة فحسب . ومع ذلك فهناك أهمية خاصة لقرارات المحكمة فى بلد ليس له دستور وليس لديه تشريع لأى عدد من المسائل المتعلقة بالحقوق والحريات المدنية . وفى مثل هذه الحالات ، كان الاجراء الذى تتبعه المحكمة هو تطبيق القانون الشائع عند سكوت القانون الفعلى ، وبذلك اكتسبت المحكمة سمعتها كحامية للحريات الشخصية عن جدارة .

وقبل أن نتحول الى رئاسة الجمهورية ، قد يهمنا أن نذكر المدى الذى تزودنا به سجلات قضايا المحكمة بخصوص ماقدمناه من ملاحظات من قبل . فبالنسبة للمشاكل التى تنطوى عليها الهجرة الجماعية وقيام الدولة ، قد نلاحظ أن نسبة مايطرح أمام المحاكم الاسرائيلية من قضايا قد ازدادت من حوالى خمسة وستين لكل ألف شخص بالغ (سن الخامسة عشرة بالنسبة لتلك الاغراض) فى عام ١٩٤٩ الى مائة وخمسة وثمانين لكل ألف فى عام ١٩٦٢ ، وتلك الزيادة الى ثلاثة أضعاف تمثل زيادة تزيد عن ٥٠٠ % فى القضايا المدنية ، وزيادة تقل قليلا عن ١٠٠ % فى القضايا الجنائية . أما الأكثر اثارة من ذلك فهى البيانات الخاصة بالعنصرية والهجرة فان تلك البيانات تبين أن نسبة المحكوم عليهم من المتهمين البالغين بين كل ألف فرد داخل مجموعة السكان المعينة تبلغ ٢ر١١ بالنسبة لمواليد اسرائيل و٨ر١٣ بالنسبة لمواليد آسيا ، و٨ر٢٣ بالنسبة لمواليد أفريقيا ، و٤ر٤ للمهاجرين من أوروبا وأمريكا . كذلك تشير البيانات الى نسبة ٢ر٤ بالنسبة للمهاجرين قبل عام ١٩٤٨ و ١ر١٢ بالنسبة للمهاجرين بعد الاستقلال .

وبعد أن قدمنا تلك المعلومات التى لاتتعلق باهتماماتنا الحالية تماما سوف نختتم ذلك القسم بلفت النظر الى أنه بالرغم من تفكك النظام الاجتماعى

الذى ينتج عن هذه الكثرة من التوترات التى تسود اسرائيل ، وبالرغم من شدة حدة وخطورة موقفها من ناحية الأمن ، فان نسبة الانتحار فيها بالقمة الانخفاض لحسن الحظ ، فقد بلغت فى عام ١٩٦٣ ٣ر٨ بالنسبة لكل مائة ألف نسمة ، بالمقارنة الى ٠ر١١ فى الولايات المتحدة و ٥ر٣٩ فى برلين الغربية و ٠ر١٩ فى الدانمارك و ٢ر٥ فى اسبانيا و ٨ر١ فى المكسيك ٠ (١٧)

رئاسة الجمهورية :

ان رئاسة الجمهورية فى اسرائيل مركز شرفى يلعب دورا مماثلا للدور الذى تلعبه الملكية فى بريطانيا ، وعلى غرار رئيس مجلس الكنيست ، فان رئيس الجمهورية يكون فى العادة ، شخصية سياسية تترك ميادين الصراع الحزبى لدى تقلده منصب الرئاسة ، وقد أصبح المركز ، الذى كان فى الأصل مصمما أساسا من أجل حاييم وايزمان ، الذى كان زعيم المنظمة الصهيونية العالمية لفترة طويلة ، رمزا هاما ومصدرا للوحدة الوطنية ٠ وليس للمركز أهمية أكثر من السلطة المحددة لتعيين زعماء الأحزاب المكلفين بتشكيل الحكومات (وهى سلطة ذات أهمية ضئيلة طالما ظل لحزب الماباى السيادة المطلقة كما هو الحال حتى الآن) ، واصدار العفو أو تخفيف الأحكام ٠

وبالرغم من أن هيبة المنصب قد تكون عاملا هاما فى حل الأزمات السياسية الا أنه لم يستغل على هذه الصورة فى الماضى ، كما أن رئاسة الجمهورية لاتصحبها أية مسئولية فى اتخاذ القرارات ٠

البيروقراطية :

هناك مشكلتان تميزان النظام البيروقراطى فى اسرائيل ، أولاهما هى تاريخها الحزبى ، وثانيتهما هى الهوة بين المعرفة السياسية والمعرفة الادارية ٠ فبالنسبة

للمشكلة الأولى ، فقد تميزت سنوات الاستقلال الأولى بما يطلق عليه الاسرائيليون اسم " بروتكتسيا Rrotektsia " أو " الجذب السياسى " ، فكانت هيئات الموظفين فى الوزارات من أعضاء حزب الوزير نفسه ، وأكثر من ذلك فقد كانت الخدمات تقدم أساسا للموالين للحزب . ولم يتطور النظام على هذا المنوال بسبب الفساد بقدر ما هو بسبب قوة الاندفاع ، وكاستجابة للالتزام الايديولوجى فلايمكنك الوثوق الا فى أعضاء فريقك ولمشكلة توزيع الموارد الضئيلة ، فان لم يكن هناك مايكفى الجميع فان الأفضل لك أن تكافىء المخلصين . وبمرور الوقت صار بعض الوزارات أشبه مايكون بوحدات الأحزاب ، وخصوصا تلك الوزارات العديدة التى يسيطر عليها الحزب القومى الدينى وأحدوت أفوداه ، فى العادة .

وفى عام ١٩٥٩ ، بدأت اسرائيل فى الاتجاه الى جعل الخدمة المدنية مهنية بواسطة الاختبارات والمسابقات والتوظيف حسب الكفاءة (وقد تم ابعاد بعض الهيئات ، والجبير من بينها ، عن السياسة . أما غيرها ، مثل وزارة الداخلية فلم يمسسها ذلك الاجراء تقريبا) . وقد ساعد اقتصاد التوظيف الشامل على تلك الاجراء ، ولكن آثار الأساليب القديمة لم تكن قد أزيلت تماما ، كما أن النظام الجديد لم يكن قد صار الطبقات العليا للبيروقراطية بفعالية كبيرة : ذلك لأن الوزراء ــ وخصوصا فى الوزارات التى تتولى التغير من وجهة الخدمات العامة يفضلون ، لأسباب واضحة ، أن يكون جميع نوابهم الكبار مخلصين لهم . والاخلاص أو الولاء من ذلك النوع ــ فى اطار المفهوم الاسرائيلى ــ لايمكن الاعتماد عليه الا بين زملاء الموظفين فى نفس الحزب وحتى هذا لايمكن أن يكون فى جميع الحالات .

وفى ذات الوقت ، ازداد اعتماد الوزارات على الاستشارة المهنية المتخصصة فان التخطيط للتنمية الاقتصادية على أساس من الاقتناع الايديولوجى شىء وعدم وجود مايدعمه من اقتصاد يخطط له وموارد قليلة يخطط بمقتضاها شىء آخر .

وقد كانت مدخول الدولة الكلية فى عام ١٩٤٨/١٩٤٩ تسعة وعشرين مليونــــــا من الجنيهات الاسرائيلية ، ازدادت بعد ستة أعوام الى ٦٦١ مليونا ، ووصلت بحلول عام ١٩٦٣ — ١٩٦٤ الى ثلاثة بلايين و ٢٢٣ مليونا — وهذا نوع من الاقتصاد يختلف تماما فى التعامل معه والتخطيط له ، فهو يتطلب تخصصا مهنيا من نوع غاية فى الرقى ان وجبت ادارته ، وخصوصا ان وجبت ادارته حسب مايتطلبه الالتزام الاشتراكى . وكذلك كانت الحال أيضا بالنسبة لادارة مؤسسة دفاعية تطورت من عدة نواة للكشافة الى أسراب من أحدث المقاتلات النفاثــة ، ومن ثلاثة مدافع مسلوبة الى صواريخ " الهوك " وهكذا . وباختصار ، فان تلــك هى الحال بالنسبة لكل مرحلة فى الحياة العامة تقريبا ، وذلك بسبب تغير ونمو احتياجات اسرائيل ، على السواء واتجاه العالم الى عصر التخصص بسرعــة وبشكل جذرى خلال نفس تلك السنوات .

ولم يخل ذلك التطور من الألم فى أى مكان ، وقد كانت آلامه موجعة بالنسبة لاسرائيل ، وكان ذلك بسبب ماتربى عليه مؤسسو اسرائيل من مبادىء الاشتراكية الزراعية ، فقد كانوا يعارضون تطبيق التخصص المهنى من الناحية الايديولوجية وكان اعتقادهم أن الارادة القوية والعمل الجاد يمكنهما الانتصار على كل شىء . فهم أنفسهم قد مارسوا التعاونية التى تقوم على مبدأ المساواة ، وعقدوا آمالهم وتوقعوا طوال الوقت أن تشكل الدولة الجديدة على صورة الييشوف . وقــد أضيفت الأعباء الخاصة والتحيزات الى مشاكل التخصص المهنى العالمية : كيــف يستطيع المرء أن يضع الرأى السياسى فى موقف وسط بين مشورة الخبير وسياســة الحكومة ؟ وكيف يمكن للسياسى أن يقيم الخبير ؟ والى أى مدى يعكس مايقولــه الخبير من ميوله الايديولوجية الخاصة ؟ وما الذى يمكن أن يفعله المرء عندمــا

يختلف الخبراء أنفسهم كما يحدث كثيرا لسوء الحظ ؟

هذه أسئلة عويصة أينما وجدت ، كما يضاعف من صعوبتها تميز الكثيرين من زعماء قدامى المهاجرين الى اسرائيل ضد التخصص المهنى ، وكذلك يزيد من تعقيد الأمر النقص المستمر فى المديرين المهرة ، وخصوصا فى حالة اقتصاد مزدهر يقدم ثمـــارا وفيرة فى القطاع الخاص ، كما يزيد من تلك الظاهرة المعتادة لتقديم الخبـــراء لمشورات تفوق قدراتهم وكفاءتهم .

ومع ذلك ، وبالرغم من هذه العوائق والشكوك ، فقد رجحت كفة المهنيين بشكل واضح خلال السنوات القليلة الماضية على الأقل . ومعنى ذلك ، بالطبع ، هـــو ظهور صفوة من العلماء والاداريين لها ما يكفى من سلطة خاصة لتشكيل السياســة . ويبدو ذلك ، فى أبرز صورة ، فى ازدهار سلطان الاقتصاديين الاسرائيليين الذين يسمح لهم بادماج الكثير من أعقد الوسائل الاقتصادية فى عملية التخطيط بنجـــاح كبيـــر .

وعملية تعميم التخصص المهنى تسير بسرعة فى موقع ، وببطء فى موقع آخـــر . وحسب النظرة العامة ، فان الطائفية الجديدة للمهارات الادارية تختلط ، بشكـــل واضح ، بالتوترات بين الشيوخ والشباب التى سبق ذكرها بصورة متكررة . ولا يتضـح لنا ان كانت الحقائق تؤيد تلك النظرة ، ومن الواضح أن هناك تباطؤا فى الاتصـال بين الشيوخ والشباب ، وأننا بوضع الاثنين فى الميزان نجد أن الشيوخ أكثر حساسية للفوارق الدقيقة بين السياسة والايديولوجية ، أما الشباب فانهم يتأثرون بالمعلومات البحتة والمبادىء المجردة (البعيدة عن الشخصية)(١٨) ومع ذلك فهنـــاك استثناءات بارزة فى كل من المجموعتين ، مثل اشكول نفسه من بين زعماء قدامـــى المهاجرين وقد صار يعتمد بشدة على مشورة الاخصائيين ، ومثل الواقعيين مـــن الشباب ممن يعترفون بأهمية المنطق الاشتراكى وان لم يتقبلوا أسلوبه . ولقد كـــان من أسهل ما يكون بالنسبة لكل من المجموعتين (والمجموعتان فى هذه الحالة لا شكل

لهما الى حد كبير) أن تحط الواحدة من قدر الأخرى ، لأنه كان من السهولة بمكان السخرية من كلتيهما . والى ذلك الحد فان المجهود الذى بذل فى سبيل اخراج المديرين والعلماء من تحت حماية العلاقات الاستشارية وادخالهم عالم السياسة والحلول الوسط ، حيث تكسب القوة البشرية والضعف البشرى شكلا للهيكل الاحصائى الصارم ، لم يكن مجهودا كافيا . ولا تزال قائمة تلك الفكرة التى تقول بأنه اذا كان عليك أن تعتمد على الاخصائى المهنى فان أفضل شىء هو اخفاؤه فى " البدروم " حتى لاينكشف ضعفك أمام العالم .

ومن المتوقع أن يسد مرور الزمن تلك الثغرة بزيادة الحاجة الى المدير والانقاص من صفوف الايديولوجيين ، وفى النهاية يتفرغ نوع جديد من المتحمسين السياسيين . ولكن ليس من الحتمى أن يوفر الوقت الحل بنفسه ، فحتى بين الجيل الشاب يظل هناك الكثيرون ممن يجاهرون بتشككهم فى دور الاخصائى (وخصوصا بين شباب حركات الكيبوتز) . وفى نفس الوقت ، يتضح لنا أن قوة الاخصائى تنمو بسرعة ، وأن دوره ما زال فى انتظار اقراره داخل النظام السياسى التقليدى . وهنا ، لا يمكننا أن نتنبأ بتمكن الجهاز من اقرار الاخصائى داخله بدون مروره ، نفسه ، بتغييرات ضخمة ، وبماهية ذلك التغيير ، ان كان هناك تغيير . وعلى أقل تقدير ، فانه سوف يتضمن أسلوبا جديدا للسياسة الاسرائيلية — أسلوبا يتمكن داخله مهندسو مجتمع منتصف القرن العشرين من أن يشعروا بالراحة والاستقرار ، وقد يتضمن أكثر من ذلك بكثير ، مما يؤثر فى جوهر الوطنية والحزبية ، علاوة على الأسلوب الايديولوجى ، ويغير من كليهما .

الحركة العمالية

لقد كان الكيبوتز والهستدروت أكثر المؤسسات المبتكرة فى اسرائيل . وقد سيطر الاثنان معا على الحركة العمالية طوال فترة الييشوف ، كما كانت أول الاحزاب ذات الميول العمالية تعد أذرع هاتين المؤسستين . وقد حدثت تغييرات كثيرة ، منذ

تلك الأيام الأولى ، عندما كان الناس ينظرون الى الصهيونية العمالية كرسالة منزلــة يجب تحقيقها مع تحقيق الاستقلال . والكيبوتز الذى كان فى ذات يوم راعى النظـام الجديد والتربة الاساسية التى أخرجت زعماء الدولة ، أصبح ينطوى على نفسه أكثـر فأكثر ، ووجد نفسه يزداد انشغالا ببقائه هو نفسه ، ويقل قدرة على ايجاد القـوى الفائضة التى يمكن استثمارها فى التنمية الوطنية . وما زالت مستعمرات الكيبوتزيــم تتسلم مخصصات حكومية لا يتم حسابها تبعا لمقاييس التكاليف والفوائد التقليديـــة أو حسب الكفاح والاقتصاد ، ولكن لأن عددا كافيا من أولئك الذين يمسكون بزمــام الحكـم ينتمون الى نفس الجيل الذى كون الحركة منذ خمسين عاما مضت . وورثـــة السلطة — مهما كانوا — من جيل مختلف أقل ميلا الى النظر الى مطالب تلك المجموعة الصغيرة من السكان على أنها ذات ثقل خاص . وعلى أية حال ، فان الكيبوتز الـذى كان ، ذات يوم ، هو الناطق باسم الدولة المثالية الجديدة ، والذى كان ، يوما ما ، المسيطر على قوة التصوف والزهد المقدس ، قد صار اليوم مؤسسة خاصة فى أساســه تكافح فى سبيل بقائها ولا تكاد تستطيع وضع المبادىء للآخرين . وباختصار ، فقد توقف عن أن يكون مصدرا للسياسة الوطنية ، وأصبح — بدلا من ذلك — مجموعـــة ضغــــط .

أما مصير الهستدروت — أو اتحاد العمال العام الاسرائيلى — فهو أكثر تعقيدا فقد نما الهستدروت نموا هائلا منذ الاستقلال وأصبح يضم الآن ، على الأرجــح ، حوالى ٩٠٪ من القوى العاملة القادرة . وهو — بكل الفوارق — أكثر اتحـــادات العمال تأثيرا فى العالم ، فهو يوظف فى مشروعاته الخاصة عمالا أكثر مما يوظـف أى مشروع آخر فى البلاد ، أكثر من الحكومة نفسها ، فان حجمه ، كمالك ، وكصاحــب عمل ، وكاتحاد عمال تقليدى ، يوفر له وضعا له أهميته فى اقتصاد اسرائيل بـــل وأكثر أهمية مما توفره الاتحادات الاخرى فى معظم الدول الاخرى .

ولكن الهستدروت لم يعتبر نفسه محصورا داخل المحيط الاقتصادى وحده أبدا .

ففى عهد ما قبل الاستقلال كان الهستدروت يعتبر نفسه منشىء الكومنولث العمالى ، أو الحل الكامل لمشكلة التنظيم الاشتراكى ، وبدافع من الحماس الصهيونى أقدم على استثمار أمواله فى مجالات تخشى رجال البنوك الخوض فيها فخلق بذلك أعمالا لعمال صاروا أعضاء به فيما بعد ، فأصبحوا بذلك — من الناحية النظرية — مستخدميـــن لأنفسهم . كذلك قام بتأسيس مراكز ثقافية ، وادارة شبكة من المدارس ، واصـــدار صحيفة ، وتأسيس مشروع كامل للتأمين الصحى ، وانشاء مكاتب لتشغيل العمـــال ، وتنظيم الجمعيات التعاونية الاستهلاكية . وقد كان كل ذلك جزءا من نظرته الشاملة الى نفسه كجسر يؤدى الى كومنولث عمالى دنيوى تندمج فيه المصالح الوطنية والمصالح الشخصية فى تعاون يعم الجميع . وأصبح زعماء الهستدروت زعماء للحكومة (فقـــد كان " بن جوريون " أول سكرتير عام للهستدروت) كما كان الوزراء وزعماء الاتحـــاد يتبادلون مراكزهم بدون عناء .

وحتى قبل قيام الدولة كان من الواضح أن الطريق الى الدولة المثاليـة ملىء بالمعوقات ، فقد تناقصت أهمية سيطرة العمال باتساع أفق المشروعات الاقتصاديـــة واحتياجها الى الادارة المتخصصة . وقد كان يحدث ، بين الحين والحيـن ، أن تنشب خلافات بين زعماء الاتحاد العمالى واخوانهم المسئولين فى الهيئات الحكومية بسبب تعارض فى المصالح لم يتم التنبؤ به فى البيانات الأولى للأهداف والدوافع . كذلك وجد عدد ليس بالقليل من الوافدين الجدد أن فهمهم الخاص للدولة المثالية — ان كان لديهم مثل تلك الفكرة — يقودهم الى اتجاهات أخرى . ومن الواضح أن الهستدروت لم يكن يمثل ايمان كل فرد بالاخرويات eschatological vision فقد ترك الأرثوذوكس المتدينين بدون مساس ، وأثار عداوة داخل مجتمع الأعمـــال وفشل حتى فى اقناع عدد كبير من العمال بأنه أكثر من مجرد نقابة عمالية .

ولقد تضاعفت المشاكل بقيام الدولة ، بطبيعة الحال ، وكان هناك سببـــان أساسيان لذلك : يتعلق الأول بالحجم ، والآخر بالتباين . فقد نما حجـــم الهستدروت بشكل هائل ، مما جعل عضويته المباشرة تزيد الى ثلاثة أمثال حجمها ،

ومجال مشروعاته الى خمسة وعشرة أمثال حجمه • وفى نفس الوقت ، لم يكن لـــدى الأعضاء الجدد سوى القليل من تصور الدولة المثالية ، والقليل من الصبـــر علـــى مواعظها (مبادئها) ، فقد كانت مطالبهم مباشرة وملحة بصورة أكبر • لقـــد كانـــوا يرغبون فى بيئة سكنية أفضل ، وطعام أفضل ، وأجور أعلى تجعل هذه الأشياء ممكنة • وكان الهستدروت فى وضعه الشاذ الذى يجعل منه صاحب العمل الرئيسى المطالـب بوفاء جميع هذه الأشياء ، وبسبب عجزه عن حل مشكلة علاقة العامل بصاحب العمـل قد أصبح أقل أصحاب العمل حظوة •

وليست هذه هى المشاكل الوحيدة ، فقد اتخذت ارهاصات الصراع بين الحكومة والهستدروت طابعا جديدا من الأهمية عندما تحولت اسرائيل الى منطقة تجتـــذب الاستثمارات الخاصة • ولم يكن بامكان الحكومة ـ مع التزامها بالتنمية الاقتصادية ـ أن تتجاهل ما لمثل تلك الاستثمارات من فوائد ، ارضاء للايديولوجية العمالية ، حيث يمكن أن تؤدى هذه الايديولوجية الى ابطاء تدفق رأس المال أو عدم تشجيعـــه • وعلاوة على ذلك ، فقد اعتبرت الحكومة نفسها مشرفة طبيعية على عدة أعمـال جـــرى التقليد على أن يديرها الهستدروت وخصوصا مكاتب تشغيل العمال والتأمين الصحى. وقبل الاستقلال كان الهستدروت هيئة عامة بشكل واضح • كان شبه حكومة لا يسهـل تفريقها عن غيرها من الهيئات الوليدة المصاحبة لدولة فى مرحلة النشوء • أمـا الآن وبعد الاستقلال ، فأى نظرية يمكن أن تقر شرعية ادارة هذه الخدمات بوساطـــة منظمة صارت خاصة ، بالضرورة ، وأصبح من المحتم أن تحل الحكومة محلها ؟

ومع ذلك فان فهم العلاقة بين الحكومة والهستدروت يتطلب اضافة شىء مـــن المعلومات الخاصة التى تتعلق ببناء الهستدروت السياسى • فهنا ، أيضا ، نجـــد أن الهستدروت ذو سمة غير تقليدية ، فمثل غرار الكنيست نفسه نجد أن زعمـــاء الهستدروت يتم اختيارهم حسب التمثيل النسبى ، كما أن القوائم التى تطرح تقدمها

نفس الأحزاب التى تتنافس على سلطة الحكم الوطنى . فعندما يذهب عضو الهستدروت الى الانتخابات يكون اختياره بين الماباى و أحدوت أفوداه . و أحد الأحزاب القومية الأخرى التى تتنافس على زعامة الهستدروت أيضا (ولا تفعل ذلك كل الاحـــزاب) . وحتى آخر انتخابات للهستدروت ، لم يؤد هذا النظام الى ادارة ائتلافية ، حيـــث أن العرف قد جرى على أن يفوز حزب الماباى بأكثر من نصف الأصوات ، ولكن معـــنى ذلك كان قيام تلك العلاقة الضرية بين الهستدروت بزعامة حزب الماباى ، والحكومـة بزعامة الماباى أيضا . ومن جهة أخرى كانت نتيجة ذلك قيام نوع من النقابة المغلولة .. Company Union * يحرم فيه على زعماء الهستدروت أن يدافعوا عن المصالح النقابية التقليدية عندما تتعارض تلك المصالح مع سياسة الحكومة . وقد أدى ذلـــك الى أن أصبحت الاضرابات فى اسرائيل تميل الى أن تكون اضرابات العمال ضـــد الهستدروت نفسه أكثر من أن تكون من الهستدروت ضد أصحاب العمل .

ويمكن للمرء أن ينظر الى الموضوع من وجهة أن الاستقرار الوطنى قد تم تعزيـزه عن طريق التشابك الهيكلى بين الحكومة وأكثر المنظمات الخاصة أهمية . وكثيرا مـــا تتم مناقشة الخلافات داخل اللجنة المركزية لحزب الماباى حيث يتم التوصل الى حلول لها فى اجتماعات هذه اللجنة وليس فى الطرقات .

ومن الممكن جدا أن يتم التوفيق بين كلا الموقفين حيث يستطيع المرء أن يفتـرض أن ما يولد الاستقرار هو صفة النقابة المستقلة التى يتميز بها الهستدروت . ان الذى نواجهه ، هنا ، هو اتحاد كبير يعمل كمجموعة من أصحاب المصالح Interest Group داخل مجالس الحزب السياسى الرئيسى ، ولن يكون من الصواب تماما أن نستنتج أن سياسة الهستدروت تخضع لحق الفيتو لحزب الماباى ، حيث أن سلطة الهستـــدروت المستقلة تبلغ من الكبر قدرا يجعل من الضرورى النظر بجدية بالغة لمطالب زعمائه —

---

* نقابة يسيطر عليها صاحب العمل .

وهم أنفسهم زعماء الماباى ،بطبيعة الحال . أما فى الأمور التى تتطلب حسما نهائيا فان فى استطاعة الماباى أن يعيد تشكيل الهيئة التى تمثله فى اللجنة التنفيذية للهستدروت ولكن تلك خطوة ليست بالهينة ، فان الهستدروت ليس مجرد هيئة تتقدم بمطالب سياسية واقتصادية معينة ، اذ أن هيئة موظفيه وايديولوجيته على السواء تجعلان منه — بدلا من ذلك — شريكا فعالا فى تشكيل سياسة الحكومة عن طريق موظفى الحكومة التنفيذيين ، وبالطبع ، وبطريق أكثر مباشرة ، عن طريق المفاوضة مع الحكومة .

ويصور المقال الصحفى التالى ما ينطوى عليه تدخل الأحزاب الوطنية فى الانتخابات النقابية من سياسة معقدة :

" كانت اتفاقية التحالف بين حزب الماباى وحزب أحدوت أفوداه موضع اختبار فى الهستدروت هذا الأسبوع ، ففى حين سارت الاتفاقية بيسر نسبى داخل الوزارة والكنيست والحكومات المحلية ، فانها اصطدمت بأرض صلبة داخل الهستدروت . وربما يرجع ذلك الى اختلاف طبيعة الاتفاقية على مستوى الهستدروت ، ففى حين تنتمى الأحزاب فى الكنيست والمجالس البلدية الى زمرة واحدة ، عمد حزب أحدوت أفوداه فى الهستدروت الى استغلال حقه فى العمل المستقل حالما انتهت الانتخابات .

"وعندما أقرت أغلبية سكرتارية حزب الماباى اتفاقية التحالف ، نص القرار على أن يضمن لحزب الماباى أغلبية عاملة وقابلة للنمو فى الهستدروت . وقد سعى الماباى خلال هذا الأسبوع للحصول على مثل تلك الأغلبية بدون جدوى ، ورفض أحدوت أفوداه أن يسمح للماباى بالحصول على أكثر من نصف الأصوات الانتخابية للجنة المركزية للهستدروت ، واحتج بأن الماباى الآن لا يتحكم الا فى ١٢ر٣٢٪ فقط من مجموع عضوية الهستدروت ، مع احتفاظ أحدوت أفوداه بال ١٧٪ التى حصل عليها فى عام ١٩٥٩ بمقتضى اتفاقية التحالف ، ويسيطر حزب ها أوفيد هاداتى (حزب العمال الدينى) على بقية ال ٨٨ر٠ ٥٪ من الأصوات الانتخابية التى كسبها التحالف فى انتخابات الهستدروت فى شهر سبتمبر .

"وعلاوة على ذلك ، فقد تلاقى حزب أحدوت أفوداه مع حزب المابام على حـــدة واتفق كلاهما على ألا يسمحا للماباى بأكثر من نصف " أعضاء الوزارة " فى الهستدروت ومن ذلك يبدو أن اللجنة المركزية الجديدة للهستدروت سوف تضم ثمانية عشر عضـوا يكون تسعة منهم من الماباى ، وثلاثة من أحدوت أفوداه ، وثلاثة من المابام، واثنـان من رافى ، وواحد من الأحرار المستقلين .

"ولقد كان الماباى فى مأزق بوقوعه تحت ضغوط من مختلف مجموعات الأحزاب مـن أجل ضم مرشحيهم الى لجنة الهستدروت المركزية ، وكان المنصب المؤكد الوحيـــد هو اعادة انتخاب السيد " أهارون بيكير " كسكرتير عام للهستدروت . وكان هنـــاك ضغط من قبل احود هاكيبوتزيم (حركة الكيبوتز التابعة لحزب الماباى) لضم السيدة " سنتاجوزيفال " ، وقد سعى الكيبوتزيم للحصول على منصب الهيفارت أوفد يــــم بحجة أنهم يفقدون دائرة نفوذ بعودة سكرتير هيفارت أوفديم ، " زيف أون "، المتوقعة الى الكيبوتز . أما الحجة المقابلة فقد كانت أن احود هاكيبوتزيم له من أعضـــــاء الكنيست أكثر مما لفرع حزب الماباى الكبير فى تل أبيب" (٩١) .

والاستنتاج الواضح هو أن الهستدروت يستغل كميدان للمعارك السياسية التى قد تكون لها بعض العلاقة بمصالح الهستدروت نفسه ، أو لا تكون لها به أية علاقـــة بالمرة . وكما يمكن أن تسعى مجموعة نفوذ من الماباى الى تمثيلها فى مركز له أهميته فى الهستدروت فيقال لها انها ممثلة فى الكنيست بالفعل ، كذلك يمكن لأحـــدوت أفوداه أن يستغل ما له من حق الفيتو الفعال فى الهستدروت كأداة للمساومة فـــى الحكومة .

ان ذلك الاستغلال للهستدروت هو ما يشكل أكبر خطر على دوره التاريخـــى وعلى انجازاتـــه .

موجز : الحكومة ـ مرة أخرى

هناك ، بالطبع ، مؤسسات ومجموعات أخرى تساعد فى تشكيل السياسة ولكننـــا

لم نتحدث عنها . وسوف يتعرف أي شخص يعرف اسرائيل جيدا على تلك الحالات المديدة ذات الأهمية ، التى أغفلنا ذكرها ، وغيرها من الأقل أهمية . ولكن ما نقصد تقديمه هنا ليس بيانا مصورا (كتالوج) . لقد تقدمنا الى بعد يسمح لنا برؤية ما نقصد أن نجده . ان جميع الطرق الى السلطة فى اسرائيل تبدأ من الماباى وتنتهى اليه . ولكن الطرق ملتوية ، وعدد كل من المنعطفات والطرق الجانبية يتزايد ، والماباى ليس كتلة سياسية متحدة ، بل انه — على العكس — مسرح لصراع حاد بين طوائفه العديدة التى تغيرت زعاماتها بمرور السنين . واذا كان كيان الماباى ذاته يفتقر الى النظام الكامل ، فما هى حال مجهودات من أجل السيطرة على الدولة التى يوجهها (من حيث نظامها ونجاحها) ؟

ان العوائق فى سبيل هذه السيطرة تشمل هيكل النظام والأساس الايديولوجى الذى يقوم عليه هذا الهيكل ، وتشمل ، علاوة على ذلك ، تقدم المجموعات الجديدة بادعاءات جديدة ضد الماباى والحكومة بصفة مستمرة . فاذا كان مفهوم الثقافة السياسية ذا معنى فان ما تحدثنا عنه سالفا من تحولات فى الثقافة السياسية يجب أن يؤدى الى ظهور مثل هذه المجموعات الجديدة ومثل هذه المطالب الجديدة . وأخيرا ، فان العوائق فى سبيل السيطرة تنبع من البرنامج الخاص بالمشاكل التى تواجه البلاد ، ومن ثم فهى تأتى من أولئك الذين يرسمون سياستها ، ان هذه المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدولية توجد فى شكل برنامج يملى ويفرض ولا يشكل ويوضع ، فهى تحد من ممارسة السلطة وتوجهها . ان وضع اسرائيل كدولة جديدة ، وكدولة من المهاجرين ، وكدولة فى حالة حرب ، يحرم زعماءها من الكثير من سلطة وضع برنامج عملهم الذى يشكل ، بطرائق عديدة ، مفتاح السلطة الحقيقى . ولذلك فانه يجب علينا أن ندرس المشاكل الجوهرية التى تواجه الدولة ، والطرائق التى يتناولها بها النظام الذى حددنا ملامحه هنا . انها القدرة على مواجهة المشاكل الحقيقية ، وأسلوب المواجهه هو الذى يشكل مادة السياسة .

***

الفصل السادس

السياســـــة

ليس هذا الكتاب دراسة عن اتخاذ القرارات في اسرائيل ، كما أنه ليس بيانـــا مصورا للأحداث الجارية . انه ــ على العكس ــ محاولة لوصف بيئة ونظام وشبكـــة من العلاقات التي تربط بين الاثنين . ومع ذلك ، فلا يمكننا أن نمتنع تمامـا عـــن دراسة مشاكل السياسة الرئيسية التي تواجه نظام الحكم ، على أقل تقدير ، حتى ولو كان ذلك فقط لأنها هي نفسها بين الحلقات البارزة التي تربط بين البيئة والنظام .

وعلاوة على ذلك ، فاننا ــ بدراستنا للمسائل السياسية الرئيسية التي كان على الدولة أن تعالجها ــ نسلك أفضل سبيل للاجابة على سؤال طالما تكرر طرحه علـــى هذه الصفحات : كيف نجحت اسرائيل في البقاء كدولة مستقرة وديموقراطية في مواجهة هذا العدد الضخم من الأزمات المزعجة ؟ لقد تم تقديم العديد من الاجابــــات الصريحة والضمنية حتى الآن . وفي هذا الفصل سوف نطرح الموضوع بشكل مباشر أكثر من قبل وسوف نجد أن طبيعة المشاكل التي كان على اسرائيل أن تواجهها والطريقة التي واجهتها بها بوجه عام ، قد أسهمتا ــ بدلا من أن تبعد ــ في آمـــــال الاستقـــرار .

وليست جميع المشاكل توضع ضمن برنامج أي فرد بواسطة المجموعات ذات المصلحة . ولسوء الحظ ، فان التحليل السياسي ــ مع ذلك ــ نادرا ما يتجشم عناء كشف حقيقـة طبيعة وضع البرنامج ، مشيرا بهذا الاهمال الى أنموذج بالغ في البساطة ، تتفـــق فيه المصالح الحكومية مع المجموعة ذات المصلحة تمام الاتفاق . ومع ذلك ، فمهما بلغ حرصنا على الاقتصاد في القول مع الحفاظ على الاتساق دون قصور فانه من الواضـــح أن المشاكل والأزمات ــ ومن ثم الأعمال الحكومية ذاتها ــ لا ترتبط الا ارتباطا ضئيلا فحسب بالمطالب الواضحة التعقيد . ان المطالب التي تشد اهتمام الحكومة ليست

محددة بالمرة بحيث نسمح بوصف مركز لها ، فهى تنبع من مطالب مجموعات المصالح ومن البيئة الدولية ، ومن مزاج الحكام ، ومن المد والجزر للأحداث التى لم يتمكن أى انسان أو أية حكومة من الالمام بها أو التحكم فيها . فالبرامج توضع جزئيا وتفرض فى غالب الأحوال .

وثمة ثلاث مشاكل رئيسية تسود سيادة مطلقة برنامج اسرائيل للشئون السياسية ، وهى : قضية الحرب والسلام ، وقضية القدرة على النمو الاقتصادى ، ومشكلة التكافل الاجتماعى . ان الاختيارات السياسية المتوافرة فى مجالات هذه المشاكل الثلاث - خصوصا فى المشكلتين الأولى والثالثة - ليست مسائل تترك لقرارات حكومية مستقلة فلا توجد حكومة - مهما كانت مواردها وامكانياتها - تستطيع " حل " هذه المشاكل بنفس الصورة التى تستطيع بها " حل مشكلة " النظام الانتخابى ، ولا يمكن لأى قدر من المحاولات أن ترفع هذه المشاكل من البرنامج . فان موضوع الحرب والسلام سيظل مشكلة طالما هناك دول أخرى تهدد بقاء اسرائيل ، وموضوع القدرة على النمو الاقتصادى سوف يظل مشكلة طالما تستنزف الاحتياجات العسكرية والهجرة الجماعية اقتصاد البلاد ، وطالما ظل على اسرائيل أن تبقى معتمدة على مدها برأس المال الأجنبى . وكذلك موضوع التكافل الاجتماعى فانه سوف يبقى مشكلة طالما لا تخضع صور الهوية الشخصية للتشريع ولا تستجيب مباشرة لتدخل الحكومة .

ومع ذلك فليست تلك نهاية الموضوع . فعلى الرغم من أن الاختيارات قد تكون محدودة ، وبالرغم مما قد لا يتوافر من حل كامل للمشاكل ، فان هناك اختيارات وهناك حلولا تقريبية . فاذا لم يكن فى استطاعة اسرائيل أن تعلن السلام من جانب واحد فان فى امكانها أن تدرأ الحرب عنها ، واذا لم يكن فى امكانها العثور على موارد ليست موجودة أصلا فان فى استطاعتها أن تستغل ما لديها من موارد بشئ من التصرف السليم والابتكار ، واذا لم يكن فى امكانها اصدار تشريعات بالمساواة فيمكنها التعويض عن عدم المساواة . ولذلك فسوف نجد بعض الفائدة فى تناول هذه

المشاكل وغيرها مما يشكل قوام برنامج اسرائيل السياسى ، ولو بشكل عابر سريع .

اسرائيـل والـدول العربيـة

لقد اشتبكت اسرائيل فى حربين مع الدول العربية ، احداهما من أجل البقاء فى عام ١٩٤٨ ، والأخرى من أجل سلامتها فى عام ١٩٥٦ . ويتوقع الكثيرون من الاسرائيليين — ربما أغلبهم — أن تنشب حرب ثالثة ، والقليلون متفائلون بالنسبة لما ينتظر اسرائيل فى حالة حدوث ذلك . وتؤيد دراسة كانتريل انتشار القلق العام كما تدل على أن حوالى ٥٠٪ من الاسرائيليين يذكرون الحرب مع العرب بوصفها احدى " مخاوفهم بالنسبة للدولة " ، وأن ٣٠٪ منهم يذكرون الحرب عامة ، وأن ٩٪ يخشون نهاية الاستقلال الوطنى . فالحرب هى أكثر أنواع الخوف سيطرة وانتشارا ، وذلك واقع بالنسبة لكل مجموعة فرعية من سكان البلاد ، سواء كان تعريفها حسب الطبقة أو الأصل العنصرى ، أو وقت الهجرة ، أو الانتماء السياسى ، أو الجنس أو درجة التحصيل العلمى ، أو المنطقة ، أو الدين ، أو السن ، أو المهنة . وكذلك فان السلام مع العرب يشكل الأمل الغالب للدولة بالنسبة للسكان عامة ، وبالنسبة لجميع المجموعات الفرعية ما عدا اثنتين (١) . وحتى عندما طلب منهم أن يعبروا عن مخاوفهم وآمالهم الشخصية ذكر الكثيرون من الاسرائيليين موضوع الحرب والسلام .

ان كل حدث فى اسرائيل يقع أمام خلفية من خطر الحرب ، أمام ادراك بأن مصير اسرائيل — بكل معناه الأساسى — ليس بيدها . ويعيش أكثر من سبعة وخمسين مليون شخص فى الدول السبع التى أعلنت الحرب على اسرائيل فى عام ١٩٤٨ ، والتى ما زال عليها أن تتصالح معها ، فهم يفوقون الاسرائيليين عددا بأكثر من نسبة عشرين الى واحد . وهذه الدول السبع مما تشغل مساحة تقارب مساحة الهند أى ما يزيد عن مليون ميل مربع ، بينما يوازى حجم اسرائيل حجم ولاية نيوجرسى ، أى أن مساحتها أقل من ثمانية آلاف ميل مربع . ولاسرائيل من الحدود ما يبلغ ٦١٣ ميلا ، يقف عبر كل ميل من هذه الأميال جار معاد لها .

ان الميزة النسبية التى يتمتع بها العرب من قوة بشرية ومساحة شاسعة من الأرض قد تعنى القليل فالأقل فى عصر حرب الأزرار ، عندما تحسم التكنولوجيا أمر النصر بدلا من القوة البشرية . ومع ذلك ، وبصرف النظر عن الموارد الاقتصادية المتفوقة التى يمكن للعرب أن يسخروها لترجيح كفة الميزان العسكرى ، فان لضخامتها تأثيرا نفسيا بارزا . ان الاسرائيليين يعرفون أن العرب يغامرون بأدنى ما يمكن ، فبعد أن يتوقف اطلاق الرصاص ، أو الصواريخ ، يكون أسوأ ما يخشى العرب — بالنسبة للواقع العسكرى المجرد — هو فقدان رقعة صغيرة من الأراضى وعدد ضخم من القتلى والجرحى . أما ما تغامر به اسرائيل فهو شىء كلى ، فقد تصاب بالعجز الدائم أو حتى تتحطم تماما ، فهى تفتقر تماما الى موقع تنسحب اليه بسبب صغر حجمها وتعرضها الشديد للخطر ، وبسبب أن العرب قد قالوا مرارا وتكرارا ان هدفهم هو ابادتها . فمن وجهة نظرهم ، ليس لدى الاسرائيليين الا القليل مما يصلح مادة للمفاوضة ، اذ أن أبرز المشاكل التى تمكن المساومة عليها بين العرب واسرائيل — مثل عودة اللاجئين العرب ، أو الرجوع الى الحدود التى وضعتها الامم المتحدة — هى جميعها أمور ذات أهمية قومية حيوية .

ويغرم الاسرائيليون بالقول بأن هناك سلاحين سريين مكنا لهم البقاء : وهما تفرق العرب ، وادراكهم هم أنفسهم بأنه ليس هناك بديل . ولا شك فى أن معرفتهم بأنه لا يوجد بديل لدرء الخطر العربى عنهم سوى الدمار التام تعطيهم موردا هاما يدفع الدولة الى تقديم تضحيات أكبر ، والجيش الى أن يكون أكثر تماسكا مما لو كانت الأمور أقل خطورة من الحياة والموت . ولكن الارادة البشرية تبدو متناقضة الأهمية كمورد للعسكرية الوطنية كلما أصبحت الحرب نفسها أمرا موضوعيا مجردا . وتفرق العرب ليس الا الأمر الذى تستطيع اسرائيل التأثير فيه الا بأكثر الوسائل عرضية ، ومن ثم فان رد فعل اسرائيل العملى بالنسبة للخطر العربى لم يرتكز على مثل هذه " الأسلحة السرية " فحسب ، ولكنه كان موجها — بدلا من ذلك — الى تنمية القوة الرادعة العسكرية والسياسية على السواء .

الردع العسكري : ان الرادع العسكري باهظ الثمن ، فانه ينطوي على التـزام بابقاء قوات الدفاع الاسرائيلية على المستوى الذي يضطر أي معتد متوقع الى التفكير جديا قبل الاقدام على اتخاذ أية خطوة ، وذلك على ليس بالهين عندما يكون للمعتدى المتوقع من الدخل والقوة البشرية ما يفوق ما للمدافع المنتظر بمراحل قصوى . وتختلف تقديرات نفقات الدفاع الاسرائيلية اختلافا كبيرا ، فتتراوح ما بين حوالي مائتيـن وأربعمائة مليون من الدولارات سنويا ، وحتى أقل التقديرات نسبيا يدل علـى أن ٧٪ من انتاج اسرائيل الوطني الكلي ، على الأقل ، ينفق مباشرة على احتياجـات الدفاع (٢) ، وتشمل نسبة الـ ٧٪ المشار اليها : (١) المصروفات السريـة ، و(٢) المساهمات الضخمة المقدمة للدفاع من القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وهكذا فان موقع مستوطنة زراعية جديدة يكون عموما استجابة للمتطلبات العسكرية أكثر منه استجابة للتخطيط الاقتصادي ، وقد يضع أي جهاز محاسبة سليم الخسائـر الاقتصادية التي تنجم عن اقحام مثل هذه الاعتبارات غير الاقتصادية على التخطيط الاقتصادي في حسابات المؤسسة الدفاعية ، مضيفا بذلك زيادة كبيرة الى تلـك الحسابات ، وبعد اجراء كل هذه العمليات الحسابية ، يجب اضافة تكاليف حرمان الاقتصاد من أعداد ضخمة من العاملين فيه ، وهذا قد يكون على الأرجح من أبرز العوامل مهما كان غير مباشر .

ومن المعتقد ، عادة ، أن جيش اسرائيل العامل صغير نسبيا ، اذ لا يبلـغ تعداده أكثر من سبعين ألف رجل ، ولا يعتبر ذلك عددا صغيرا الا بالنسبة للقـوة المتوافرة بعد التعبئة العامة التي تصل الى أكثر من ٢٥٠,٠٠٠ رجل ، وهو ليس عددا صغيرا اذا قيس الى مجموع السكان ، فهو يمثل في الواقع أكبر نسبـة مـن العسكريين في الشرق الأوسط ، وهي نسبة أكبر من نسبة العسكريين في الولايـات المتحدة وفي المملكة المتحدة وفي كوبا ومعظم الدول الأخرى . وترتكز قوة القـوات الدفاعية على الخدمة العسكرية الشاملة التي تستغرق ستة وعشرين شهرا للرجـال وعشرين شهرا للفتيات (يشمل عدد السبعين ألف للجيش العامل المتطوعين أيضا ،

ويبلغ عدد العسكريين المحترفين حوالي اثني عشر ألف فقط) وعلاوة على ذلك فـان الرجال يكونون رهن الاستدعاء حتى سن التاسعة والأربعين ، والنساء حتى سن الرابعة والثلاثين . وذلك النوع من الخدمة يعني تأدية الخدمة العملية يوما كـل شهر ، بالاضافة الى شهر كل عام .

ان وجود ذلك العدد الكبير نسبيا من العسكريين ، بالاضافة الى صغر حجم الدولة ، يجعلان الوجود العسكري ظاهرا للغاية . ومع ذلك ، فحتى ان كـان أكثر خفاء فلن يكون بامكان الاسرائيليين أن يفلتوا من ادراك الخطر ، فلا يكاد يمـر أسبوع دون وقوع حادث جديد على الحدود ، وتقوم الصحافة بايراد أنباء مفصلة عـن التطورات داخل البلدان العربية . وتقع تل أبيب ــ وهي أكبر مراكز التركيز السكاني في اسرائيل ــ على بعد اثني عشر ميلا من الحدود الأردنية ، كما لا يبعـــد أي مكان في اسرائيل أكثر من سبعين ميلا عن أي دولة من الدول المعادية . فهنـاك باختصار ، شعور مستديم ومباشر بخطر الحرب لم يجربه بمثل هذا الشمول الا دول قليلـــــة .

والانسان يتعود العيش مع ذلك الشعور . فمدينة القدس التي يقسمها بالقرب من مركزها التجاري سور يمثل الحدود الوطنية ، وترتبط بباقي البلاد بواسطة ممــر أرضي ضيق ، والتي تصبح بين الحين والحين مسرحا لتبادل النيران ، لا تبـدو للزائر العابر كمدينة غير عادية ، فان المرء يحتاج الى الاشارة الى مصدر التوتر لأنـه غير ملموس أو واضح بالمرة . فحياة السكان لا تزيد تعقيدا ، ومشيتهم لا تزيـــــد تلصصا ، عن غيرهم من أهالي المناطق التي تعيش بصورة طبيعية أكثر . انهـــم يعملون ويلهون ، ويشترون ويبيعون ، ويتعلمون ، بنفس القدر الذي يفعله غيرهم في أي مكان آخر . ولا تدل رباطة الجأش هذه على أية قوة تحمل جبارة أو أية شخصيـة فذة ، فهناك أناس تعودوا احتمال مواجهة الخطر في جميع أنحاء العالم ، سـواء كان طبيعيا أو من صنع البشر . وربما كانت هناك دراسة في التحليل النفسي لم تتم

بعد ، يكون من شأنها كشف ما يدفعه البشر ثمنا لمثل هذا التكيف ، لأن هـذا الثمن ليس واضحا ، فان العيش في ظل خطر الابادة عاما بعد عام ليس بالأمر الهين، ولكن للبشر مقدرة مدهشة على التعود على معايشة الخطر ، وعلى التأقلم والكبت والبقاء . وبالطبع ، فمن المحتمل أن يكون على المرء ، كي يسالم خطر الحرب ، أن يعطى لذلك الخطر حتمية تقوم بتدعيمه ، بدورها ، ولكن أحدا لا يعلم ذلك حقيقة . ومن الواضح في نفس الوقت أن مصدر القوة الرئيسي هو وجود مدافع يتميز بالكفاءة ويفيض شعورا بالثقة والاعتداد .

ومن هنا نجد أن القوات الدفاعية تشكل مصدرا لرفع الروح المعنوية للاسرائيليين بصرف النظر تماما عما لها من تأثير رادع على الدول العربية . والجيش لا يؤخذ كأمر مسلم به فقط ، بل أنه محل احترام وتبجيل . وعلى الرغم من الأثر الكبير للتقاليد الماضية ، التي كانت تنبذ العسكرية ، على اليهود ، فقد أدرك الاسرائيليون أن قواتهم المسلحة هي طوق النجاة بالنسبة لهم . ولا يحتاج ذلك الادراك الى تفكير عميق أو أي استنتاجات معقدة لما يمكن أن يحدث لو لم يكن هناك جيش اسرائيلي فان البديل واضح وموجود وجود الخطر نفسه .

والجيش يفعل ما هو أكثر من ادخال الطمأنينة على نفوس الاسرائيليين فهو يتولى مسئوليات محددة في التعليم والادماج ، كما أنه يمثل ، بطريقة ضمنية ، أبرز رمز للأمة الاسرائيلية التي لا تفسدها المجادلات السياسية ، ولا تعرقلها المبادىء الايديولوجية ، ولا تدنسها الفضائح ، فان الجيش ، بلا جدال ، يعتبر " أطهر وأنقى " مؤسسات اسرائيل .

وبالرغم من ذلك ، فمع كل ذلك الاحترام والتبجيل ، ومع كل ذلك النقاء في الهدف والقيادة ، فان مبدأ السيطرة المدنية لا ينازع . وكان أصعب اختبار لتلك الحقيقة خلال فترة المسلومة التي تلت حرب سيناء عام ١٩٥٦ ، عندما وضح ارتباك الجيش حين اضطر الى التضحية بمكاسبه العسكرية تحت ضغط الأمم المتحدة ،

ومع ذلك فقد استسلمت الحكومة لذلك الضغط كارهة • وبالرغم من عظم شكوك الكثيرين من الشخصيات العسكرية القيادية فانه لم يكن هناك أى تردد أو تعبير عام عن عدم الرضا • وبلا شك فان ذلك يحير الكثيرين ممن كانوا ينسبون صفات خاصة " للفكر العسكرى " • ومهما بلغت درجة الحيرة • فان اسرائيل تمكنت من الابقاء على قواتها المسلحة كجيش المواطنين • وبالرغم من اعتقاد بعض الاسرائيليين بأنه خلال السنوات الأولى لقيام الدولة كان هناك احتمال ضئيل فى وقوع انقلاب عسكرى • فالآن ليس من المحتمل أبدا أن يكون فى اسرائيل من يشعر بقلق جدى من مثل هذا الاحتمال • انه أمر بعيد الاحتمال الى حد كبير بل انه لا يكاد يخطر على البال لدرجة أنه قد استبعد تماما •

وان المرء ليشعر بالحيرة ازاء هذا • ويتساءل عن السبب فى أن الأمور تسير على هذه الصورة • والأسباب — على أحسن الفروض — ليست واضحة • وأغلب الظن أنها تعتمد على تفاعل عوامل ايديولوجية وعرقية وثقافية • وبالرغم مما تم من تغلب على التقليد المعادى للنزعة العسكرية • بصفة عامة • الا أنه خلف بقية من الاهتمام ومن ثم شعورا بالطمأنينة • وتعمل طبيعة الخدمة الاحتياطية كى يعمل صغر حجم الجيش العامل ضد الانفصال الحاد بين المواطن العادى والجندى • كما تعمل سياسة التقاعد المبكر لضباط أركان الحرب على الحد من قيام احتراف عسكرى كامل • وأخيرا • فان لدى الجيش فى الوقت الحاضر مهمة يؤديها وتؤيده فى تأديتها جميع أجهزة الدولة • فهو لا يشكو من الخمول ولا يعارض سياسة الحكومة • وعلى كل حال فلا مجال للاختيار فى هذه السياسة : ذلك لأن اسرائيل يمكن ألا تأمل فى " قهر " جيرانها • كما أنها لا تملك أى سبب يدعوها الى الرغبة فى ذلك • فان سياستها القائمة على الاحتواء (أى عدم السماح بانتشار ايديولوجيا تغريبية عليها) • وهى سياسة تجد من يدافع عنها داخل الحدود • لا تسمح الا بنوع من الابتداع الهامشى فحسب • ومن ثم فلا يوجد أساس كبير لظهور انقسام جذرى بين الجناحين المدنى والعسكرى •

الأبعاد الدبلوماسية : بالرغم من تفاخر الاسرائيليين بكفاءتهم العسكرية ، ومما تتجشمه اسرائيل فى سبيل الاحتفاظ بتلك الكفاءة وتوسيع مداها ، فانه من الواضح تماما للكثيرين أن الكفاءة العسكرية وحدها ليست بالرادع الكافى على المدى الطويل على الأقل . وتختلف التقديرات العسكرية بشدة ، ولكن الاعتقاد الشائع فى اسرائيل هو أن هناك حدا طبيعيا لقدرة اسرائيل على منافسة الدول العربية فى القوة المسلحة . ويتنبأ البعض ، بتشاؤم ، بأن يتم الوصول الى ذلك الحد خلال بضع سنوات من الآن ، أما الآخرون فيذهبون بعيدا فى اعتقادهم أن العرب لن يمكنهم أن يأملوا فى التفوق عسكريا على اسرائيل قبل مرور عقد من السنين على الأقل . وفى كلتا الحالتين لابد من استمداد الكثير من القوة من الايمان : الايمان فى استمرار تفرق العرب ، الايمان فى حدوث مهادنة دولية كبرى تشمل الشرق الأوسط ، الايمان حتى فى أن تتغير مشاعر العرب نحو اسرائيل ، وخصوصا فى مصر . ومرة أخرى ، فان هذه أمور تخرج عن سيطرة اسرائيل ، وقد يكون الايمان بها مجرد تمنيات يغذيها اليأس . انه لوضع غريب للأمور : دولة جديدة ما زالت مأخوذة بعض الشىء لأن العالم ينظر اليها نظرة جدية ، دولة فخورة ، بالغة الفخر بما حققته من نجاح ، ومع ذلك تجد نفسها تحت رحمة الآخرين فيما يتصل بقضية حياتها الحيوية ، لولا تلك القوة العابرة التى لجيوشها .

وبالرغم من ذلك فان الأمر أكبر من ذلك ، فان اسرائيل قد سعت الى زيادة رأسمالها السياسى على المستوى العالمى الى جانب استثمارها للقوة العسكرية . وقد كان خلق رادع سياسى أقل تكلفة ولكنه لم يكن بالأقل جهدا من الاحتفاظ بالقوة العسكرية . ولم تكن اسرائيل متحمسة أبدا للاعتماد على ضمانات الدول الكبرى وصارت أقل حماسا بتزايد قدرة مصر على تسديد ضربة قوية أولى قبل أن يوضع أى ضمان موضع التنفيذ . فمنذ حملة سيناء فى عام ١٩٥٦ - عندما كانت انجلترا وفرنسا غير راغبتين فى الاستمرار فى النصر الأولى - صار مخططو سياسة اسرائيل أكثر اعراضا عن أخذ أى ضمان مأخذا جديا . ومن الواضح بالنسبة لاسرائيل أن الدولة قد

تتمتع بتأييد الدول الكبرى اذا كانت مصالحها تتفق مع مصالح اسرائيل نفسها فقط وأن تكتيكها الخاص يجب أن يصير ، بالتالى ، محاولة مستمرة لاقناع هذه الدول باتفاق مصالحهما .

وقد تعقدت هذه المهمة الى درجة كبيرة بما تعتبره اسرائيل التزاما أمريكيا زائدا لناصر . فمن وجهة نظر اسرائيل ، فان أمريكا مخطئة فى اقتناعها بأن ناصر هو الدرع الواقى الرئيسى ضد التغلغل الشيوعى فى الشرق الأوسط . فالاسرائيليون يقولون بالعكس ، وهو أن " ناصر " هو العنصر الرئيسى لعدم الاستقرار فى المنطقة وأن سحب المعونة الامريكية عن " ناصر " سوف يؤدى حتما الى انخفاض بارز فى حدة التوتر فى المنطقة ، وهم يرفضون فكرة أن استمرار العلاقة الامريكية مع " ناصر " فقط هو الذى يوفر للشرق الاوسط ذلك القدر من الاستقرار الذى يتمتع به .

ومهما كانت " الحقائق " بالنسبة لذلك الموضوع ، فان اختلاف وجهات النظر قد حد من استعداد اسرائيل لوضع ثقة كبيرة فى تصريحات أمريكا المتكررة بتأييدها أو ما تقترحه أحيانا من ضمانات للحفاظ على السلامة الاقليمية فى المنطقة . فجميع هذه المجهودات والتصريحات تغير من الظروف التكتيكية للمواجهة المتوقعة ، فهى تفرض الاعتراف بأنه لن تكون هناك حرب أرضية طويلة الأمد بين العرب واسرائيل ، اذ أن التدخل سوف يتم ، بالتأكيد ، فى خلال فترة لا تزيد عن أيام . ولكن المسألة الاستراتيجية لم تتغير ، لأن ما تخشاه اسرائيل هو ما تفترضه من تزايد قدرة العرب على توجيه ضربة سريعة قاصمة لا يمكن ردها . فحتى قوة جيوش اسرائيل لا تعتبر وقاية كافية ضد مثل ذلك الاحتمال .

وبالاضافة الى اهتمام اسرائيل بالاجراءات الدفاعية ضد الدمار الشامل المفاجئ ، بل — وعلى الأرجح — بتنمية قدرتها على تسديد ضربة ثانية ، فقد سعت الى التغلب على تلك العزلة الباكرة التى كانت تحس بأنها تجعل العرب

يعتقدون أن أحدا لن يأسف كثيرا لنهاية اسرائيل • وقد كانت سياسة اسرائيل فى اقامة العلاقات الدولية ، واكتساب الحلفاء ، والتأثير على الدول ، أكثر من مجرد رد فعل للنزاع العربى ـ الاسرائيلى وحده ، فقد كانت بنفس القدر على الأقل ـ محاولة للتغلب على مخاوف العزلة والقلق الناتج عن اكتشاف أن أحدا لا ينظر اليها نظرة جدية • والعزلة جغرافية ، فان جميع حدود اسرائيل مسدودة بالفعل • وهى كذلك دبلوماسية ، فان اسرائيل مستبعدة من المجالس الاقليمية للدول الآسيوية والافريقية ، كما أنها ممنوعة بالفعل من الاشتراك فى عدة مؤتمرات دولية يفرض على الدول التى تعقد بأراضيها أن تختار بين اسرائيل والعرب • وهى (العزلة) أيضا اقتصادية الى حد ما فان الدول العربية تفرض عليها المقاطعة وان كانت تلك المقاطعة تحظى بالقليل من النجاح ، كما أنها تمنع أى تجارة مباشرة مع اسرائيل ـ وتلك حقيقة اقتصادية على قدر من الأهمية • كذلك يزيد من حدة التأثير النفسى لتلك الأشكال المتعددة للعزلة شعور اسرائيل نفسها بالاختلاف وهو شعور قائم على أشياء مثل يهوديتها ، بكل ما توحيه من تفرد ، ولغتها التى لا يتكلم بها أحد فى أى مكان آخر ، وعلى وضعها الغريب فى أرض تشعر نحوها بارتباط عميق ، تقع فى منطقة تشعر فيها بالغربة والاختلاف الشديدين •

وقد كان العلاج الجزئى لما نتج من الشعور بالوحدة هو اقامة روابط منتظمة مع الدول الأخرى ، وخصوصا مع الدول الحديثة فى افريقيا وآسيا • وقد كان ينظر الى سياسة التماس مثل هذه الروابط ، أول الأمر ، على أنها وسيلة للقفز من فوق الحصار العربى ، وكان كل نجاح فى ذلك المضمار يقابل بحماس شديد وبدهشة ليست بالقليلة • أما الآن ، فان النظر الى مثل هذه الروابط أصبح واقعيا وطبيعيا بصورة أكبر ، كما أن هذه الروابط قد أثمرت شيئا أكثر من عدم المبالاة بالدول العربية المعادية • وتقوم اسرائيل بايفاد الكثيرين من مواطنيها الى الدول الأخرى للقيام بمشروعات للمعونة الاجنبية مختلفة الأنواع ، كما أنها تستضيف الآلاف من الزائرين

القادمين من الدول النامية كل عام للدراسة فى معاهدها أساسا . وقد أدى ذلك الى فوائد سياسية هادفة للغاية ، فان مصر لم تعد تجد بين الدول الحديثة من يعير تصريحاتها المعادية أذنا صاغية . كذلك - وربما الأهم - هناك نوع آخر من المنفعة ، ليست ملموسة بنفس القدر ولكنها أكثر دواما ، وهى الاحساس بالتواصل ، والاطمئنان الذى يقوم على القبول والصداقة .

ان هذه الفقرات توحى بنوع من الدوام للعداوات العربية - الاسرائيلية قد يكون خادعا ، فان بعض المراقبين - قد تكون نظرتهم المنطقية متسمة بالمغالاة - يؤكدون أن أعباء سباق التسلح فى الشرق الأوسط تزداد صعوبة ، ويستنتجون من ذلك أن الوقت الذى سيضع فيه انعدام الموارد حدا لما كان تصاعدا منتظما ليس ببعيد ، مما سوف يؤدى بالأطراف المعنية الى الترحيب بمشروعات الرقابة الاقليمية على السلاح . وهناك غيرهم ممن يصرحون بأنهم يرون بشائر طيبة فى مواضع أخرى ، فى التطورات السياسية داخل العالم العربى . ومع ذلك فلا يوجد داخل اسرائيل أى شعور بخلاص قريب ، أو أى لمحة لنهاية ، أو حتى أى بداية لنهاية العداوة ، فقد أصبح التوتر المستمر ، وتفاقم الامور بصورة عرضية ، ودوام احتمال قيام صراع كبير ، من الامور التى يتقبلها الناس كجزء من البيئة . ويحتجون عليها ويستعدون لها ويحاولون الالتفاف حولها ، ولكنهم لا ينسونها ولا يدعون بزوالها .

ومن المحتم أن يؤثر مثل ذلك الانشغال الجماعى على المجتمع بطريقة مباشرة وغير مباشرة أيضا . وكما رأينا ، فان الخطر العسكرى يحول الكثير من موارد الدولة عن أهدافها ، كما أنه يضع اسرائيل فى موقف دولى حرج الى حد ما ، فلن ينظر اليها أحد بوصفها المجرد وحده ، بل يجب أن توضع دائما مع العالم العربى جنبا الى جنب . وكذلك فانه (الخطر العسكرى) يوفر - الى درجة محدودة - موضوعا للجدل السياسى داخل البلاد ، بالرغم من أن شكل سياسة اسرائيل الأساسى

أو - بالأصح - رد الفعل الاسرائيلي يكون في الغالب أمرا مسلما به ٠ وفوق ما تقدم، نجد أن هذا الخطر يوفر لاسرائيل - بصورة مباشرة أقل ونافعة أكثر - مصدرا للوحدة لا يقبل الشك، موضوعا بارزا لا يقبل الجدال ، لدرجة تجعل من جميع الاختلافات الاخرى أمورا تافهة ٠ ان " أدوات الشرط " في التاريخ أسئلة تدعو لليأس وخيبة الامل ، اذ لا جواب لها ، ولكن باستطاعة المرء أن يتصور أنه " لو " لم يكن هناك مثل ذلك الخطر الكبير المحدق باسرائيل "لما" أمكن التحكم في تلك الصراعات الاجتماعية المديدة التي تم احتواؤها والسيطرة عليها حتى الآن ٠ فالى جانب تلك الرغبة الملحة في اطلاق العنان للصراع الايديولوجي الداخلي ، نجد شبحا يلوح بخطر محدق عند نقطة معينة ، وصناع الدمار متحفزين لاستغلال أول أزمة تحدث الشلل أو الجمود ٠ لا أحد يعرف ، فربما تكون حال اسرائيل مثالا لنظام متعدد الاحزاب غير عامل ، يعمل بسبب عوامل خارجة عن النظام نفسه ٠ لا أحد يعرف ، ولكن ربما كان ذلك القسط من التماسك الاجتماعي الذي تم تحقيقه ، والمقدرة التي أظهرتها اسرائيل في تدبير الهجرة الواسعة النطاق ، يدينان بالكثير لرمز الجيش الموحد ، ولتجربة الاندماج التي مر بها الجيش نفسه ، وللحقيقة الواضحة دواما أنه في هذه المؤسسة - هذه المؤسسة الواحدة التي يمكن أن تنظر الى الحياة الوطنية والشخصية ، والى الموت ، نظرة مختلفة - لا يوجد شرق أو غرب ، بل ، على العكس ، قد يحس الغربيون بيسر وراحة مع غيرهم من ذوي الجذور المتشابهة ٠٠ مع السائحين والزوار " من نفس نوعهم " ولكنهم يعرفون كما يعرف الشرقيون أن الهجرة الجماعية منذ عام ١٩٤٨ هي التي أمدت اسرائيل بما تحتاجه من قوة بشرية تساعد على بقائها ، وأن جميع التمنيات الطيبة ومشاعر التعاطف التي يهديها الزوار المتعاطفون ليست شيئا بالمرة بالنسبة لضريبة الدم التي يدفعها الشباب الاسرائيلي لبلاده ، مهما كان لون بشرة أولئك الزوار ، ومهما كانت درجة رقي ثقافتهم ٠ ان تلك النهبة ستظل ذلك الامتياز الفعال والمفيد في اسرائيل ، الى أبعد مدى يمكننا أن نراه في المستقبل ٠

ان المسائل الكبرى — مسائل الحرب والسلام — تقع خارج مجال هذه المناقشة فلا توجد أية اجابة يسيرة للأسئلة المتعلقة بها ، بتدرجها من التطور النووى الى سياسة اللاجئين ، الى مصادر المياه ، والى مبادرات السلام . وقد كانت هذه المسائل وما زالت مواضيع بحث شامل فى كل مكان آخر ، وتأثيرها فى السياسة الداخلية ليس واضحا تماما ، لأنها — عموما — ما كانت تستبعد من الجدل السياسى أو تتم مناقشتها بطريقة عابرة ، مما يعكس نظرة اسرائيل الى نفسها كضحية كارهة لسياسة الغير . وهنا وهناك ، كان الزعماء السياسيون ينافسون بعضهم البعض فى التظاهر بالحماسة الزائدة أو " العسكرية " الزائدة . وبين الحين والحين ، كانت بعض المسائل الأقل أهمية تناقش علنا ، وقد كانت تلك حالات غير عادية . ووجهة النظر الاسرائيلية هى أن أى مبادرات مستقلة من طرفها يصعب وجودها بسبب قلة ما لديها من موارد تستطيع المساومة بها ، وعنف وصلابة العداوة التى يجب أن تتغلب عليها . كذلك ، فان أية سياسة توسعية تعتبر — عموما — كهزيمة ذاتية ، اذ أنه لا يوجد من يعتقد بشكل جدى أن اسرائيل قد يسمح لها باحتلال مناطق عربية ، أو أن مثل ذلك الاحتلال قد يخدم أى هدف نافع .

وفى نفس الوقت ، يدفع الصراع اللانهائى اسرائيل الى البحث عن هويتها اذ أنه يثير مرة ثانية وبطريقة مباشرة جدا مسألة ما سوف تكون عليه اسرائيل : هل سيكون هذا البلد منطقة أوروبية عند مفترق الطرق الافريقية الآسيوية ، أم أنه يصبح — بطريقة ما زالت غير مؤكدة — جزءا من الشرق الأوسط ؟ ان كلتا النظرتين ليستا باليسيرتين ، وليست أى نظرة أخرى كذلك ، ولكن طالما استمر وضع اسرائيل بين جيرانها على شذوذه الأساسى فلن يكون أى اختيار مخلص ممكنا . وبدلا من ذلك — وجميع الاسرائيليين يحسون بذلك بشدة — فان الأرض التى آوت الغريب الازلى قد أصبحت هى نفسها غريبة داخل منطقتها ، فان أسوار العداوة التى تمنع المرور

من اسرائيل الى لبنان وسوريا والأردن ومصر لا تقل ، في كونها حدودا وعوائق للوضع الطبيعي الوطني ، عن أسوار أحياء اليهود (الجيتو) الأوروبية أيام أن كانت قائمة ٠

الاقتصاد الوطني

هناك تشابه غريب بين بحث اسرائيل عن هوية في الحلبة السياسية الاجتماعية وبين طابع البلاد الاقتصادي ، فالاقتصاد لا يكاد يكون أكثر ترابطا أو أكثر وضوحا في هدفه واتجاهه ، أو أقل تمزقا بسبب مشاكله ، من المجتمع نفسه ٠ والتشابه الهيكلي بين الاثنين ليس الا مجرد مصادفة جزئيا ، ومع ذلك فهو أيضا نتيجة للتفاعل بين الاثنين : طبيعة الموارد البشرية المتوافرة من أجل استغلال الموارد الطبيعية ، والبيئة الايديولوجية والسياسية التي تعطي للاقتصاد اتجاهه ٠٠ وعلاقات اسرائيل مع البلدان الاخرى ٠

ويبدو تقدم اسرائيل الاقتصادي في ظاهره مثيرا للغاية ، فمنذ الاستقلال ازداد الانتاج الوطني الاجمالي بنسبة تزيد عن ١١٪ كما ازداد بنسبة تقارب ٥٪ سنويا بالنسبة للانتاج الوطني العام للفرد الواحد ٠ ويعني هذا أن اسرائيل قد تمكنت من استيعاب مئات الآلاف من المهاجرين ، مع احتفاظها في نفس الوقت بمؤسسة عسكرية حديثة ، وأن ترفع كذلك من مستوى المعيشة للمجتمع عامة الى درجة بارزة ٠ وقد ازدادت قيمة الانتاج الزراعي من أقل من خمسة عشرة مليون دولار في سنة ١٩٤٩ الى أكثر من أربعمائة مليون من الدولارات في سنة ١٩٦٣ (من الدولارات الثابتة) ، كما تضاعفت الاراضي المروحية خمسمائة مرة ، كما أن التوسع في القطاع الصناعي لم يكن بأقل اثارة ، فقد تحولت البطالة التي كانت تزيد عن ١١٪ في عام ١٩٥٣ الى نقص طفيف في الايدي العاملة ٠ وقد كانت ضرائب الدخل تصل الى ثلاثة ملايين من الدولارات بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ فارتفعت الى أكثر من مائة

مليون من الدولارات بحلول عام ١٩٦٠/١٩٦١ وهى الآن أكثر من ثلاثمائة مليون من الدولارات .

وهناك مقاييس أخرى للتوسع أكثر بداهة ولكنها ليست أقل واقعية ، فقد كانت اسرائيل فى عام ١٩٥٣ تعيش وسط فترة نظام صارم يشمل صرف الطعام بالبطاقات وسوقا سوداء الى جانبه ، ولم يكن بالطرقات العامة سوى القليل من المواصلات الخاصة ، ولم يكن هناك أى من مظاهر الترف التى تصاحب الطبقة المتوسطة الأعلى ، وكانت المساكن نادرة ، وكذلك وسائل الترفيه والكماليات مثل الثلاجات الكهربائية ، والمطاعم الجيدة ، و.. ماذا أيضا ؟ وعند منتصف الستينيات كان التغيير واضحا ، فقد كان الاسرائيليون ينتقدون بعضهم البعض لتضخم الاستهلاك الخاص ، وصارت السيارات الجديدة تخنق الطرقات العامة وصارت جميع البيوت تقريبا تضم مواقد الغاز كما أصبحت أكثر من ربع العائلات الاسرائيلية تمتلك غسالات كهربائية ، وأصبحت الاعلانات عن المساكن تعبر عن ملامح كمالية مترفة ، كما صار العدد المتزايد من المطاعم الراقية يصر على حجز الاماكن قبل الموعد بفترة طويلة .

كيف أمكن لكل ذلك أن يحدث ؟ فقد صورت عدة تنبؤات سابقة ليست بالقليلة مستقبلا أكثر قتامة من ذلك بمراحل — مستقبلا لا يقل ، فى أحسن صوره، عن الانهيار . ولم يتقاعس المحللون عن ذكر نقاط الضعف فى الاقتصاد الاسرائيلى وقد كانت كثيرة :

١ — أن الموارد الطبيعية محدودة . وهى تشمل فى أبرز صورها مناخا صالحا لزراعة الموالح ، وبعض مناجم المعادن فى منطقة البحر الميت ، ومن البترول ما يكفى لتغطية ١٠٪ من احتياجات البلاد على الأرجح .

٢ — أن المياه مشكلة قائمة . فأكبر مصدر للمياه هو بحر الجليل ، ويقل حجمه

عن ١٪ من حجم أصغر البحيرات الكبرى ، أما أصغرها فهو نهر قيسون الذى لا يزيد طوله عن ثمانية أميال • ويبلغ حجمه ما يكفى لأن يضم الى قائمة الأنهار الرئيسية فى اسرائيل •

٣ — أن نصف البلاد صحراوى ، وثلث أراضيها الزراعية غير صالحة للرى •

٤ — أن المهاجرين الجدد — خلال السنة الأولى لاقامتهم على الأقل — يشكلون عبئا اقتصاديا بالرغم من امكان اعتبار تكاليفه استثمارا •

٥ — أن ما يسود من ايديولوجية الرفاهية والخدمات الاجتماعية ينطوى على بعض التحول عن أهداف رأس المال المستثمر •

٦ — أن مستوى المعيشة الذى تعوده بعض الاسرائيليين سواء فى بلادهم الاصلية او فى فلسطين ما قبل الاستقلال والذى يصبو اليه أغلبهم يحد من الادخار وبالتالى من الاستثمار •

٧ — ان الاحتياجات العسكرية تمتص مبالغ اضافية من المشاريع الانتاجية •

والواقع أن واحدة من هذه المشاكل على انفراد مزعجة بصورة كافية فى حد ذاتها • أما مع ربطها بجميع المشكلات الاخرى فان نجاح اسرائيل الاقتصادى يبدو أكثر بروزا وعجبا •

وقد كان شرط النجاح الضرورى — وان لم يكن بالكافى — هو توافر كميات ضخمة من رؤوس الاموال الاجنبية للاقتصاد الاسرائيلى (وخصوصا المبالغ غير القابلة للرد) • وقد وصل متوسط اجمالى رأس المال الاجنبى الى ما يتراوح بين ١٥٪ و ٢٠٪ من الانتاج القومى العام ، وهذه نسبة قد تكون فريدة بين دول العالم • وقد شمل ذلك منح معونة من الولايات المتحدة والاموال التى تجمعها الجمعيات الخيرية اليهودية ، وخصوصا التى تجمعها هيئة النداء

اليهودى الموحد (......... The United Jewish Appeal) ، والتعويضات الشخصية ومبالغ التعويضات التى تدفعها ألمانيا الغربية ، علاوة على ثمن السندات الحكومية المباعة فى الخارج . وليس من المصادفة تماما أن تصل نسبة صافى الاستثمارات بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٦٠ الى ما يتراوح بين ١٥٪ و ٢٠٪ من الموارد الاقتصادية المتوافرة ، أى أنها كانت تساوى رأس المال الوارد تقريبا . وبعبارة أخرى ، فان الأمر يبدو كما لو كانت استثمارات رؤوس الأموال فى اسرائيل تغطى كمعونة ، مما يمكن البلاد من صرف جميع دخلها الأصلى (الداخلى) على الاستهلاك الخاص والمصروفات الحكومية (٣) ، أو — باستعمال مقياس آخر — فانه فى عام ١٩٦٠ كان رأس المال الخارجى الوارد للحكومة يقارب ٢١٠ مليون دولار ، أو — بالتقريب — نفس مقدار نفقات اسرائيل العسكرية فى ذلك العام ، وبذلك يمكننا أن نكون على الرأى القائل بأن المعونات الخارجية كانت تغطى احتياجات اسرائيل الدفاعية بدلا من أن تغطى استثماراتها .

وتلك الكمية الهائلة من المعونة لا تفسر فى حد ذاتها النمو الكلى للاقتصاد فان نسبة الاستثمارات لم تمثل على مر السنين الا ٢٪ أو ٣٪ من التقدم السنوى فى الانتاج الوطنى العام ، وعلاوة على ذلك فقد جعلت من الممكن استغلال كل القوى البشرية فأدت تلك الاضافة الى الايدى العاملة الى نصف درجة الزيادة فى الانتاج الوطنى العام ، ومع ذلك فان ٢٪ أو ٣٪ من الزيادة ترجع الى زيادة القوة الانتاجية . وفى نفس الوقت فقد كان لتدفق رأس المال الاجنبى الذى لم يسبق له مثيل تأثيرات من نوع آخر فقد عزز أنماطا معينة من التخطيط ، وولد مشاكل اقتصادية خاصة للاقتصاد القومى .

كان معظم رأس المال الخارجى الداخل من نصيب حكومة اسرائيل ، مما

ساعدها على ادارة الكثير من الاستثمارات الوطنية • والواقع أنه منذ عام ١٩٥٠ كان حوالى ٦٠٪ من الاستثمارات فى اسرائيل من قبل الحكومة ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وذلك أمر يتناقض بشدة مع مثل هذا النوع من الاستثمارات فى معظم البلاد الاخرى • ومع ذلك فهو ليس مجرد تعبير عن المبادىء الاشتراكية ، فعلينا أن نعترف بأن أكثر من ثلثى الاستثمارات الحكومية تكون على شكل قروض للشركات الخاصة والعامة على السواء ، فهى — هنا — رد فعل لتوافر مقادير كبيرة من رأس المال لدى الحكومة ، التى تقوى ، هى نفسها ، نزعة واضحة تجاه التخطيط المركزى • ويرجع بعض ذلك الاتجاه الى المبادىء الاشتراكية ، ولكن أكثره يرجع الى تقاليد اليشوف ، عندما كان الهستدروت يهرع الى حيث تتردد خطى الآخرين • كذلك تزيد احتياجات الدفاع الى جانب احتياجات الهجرة من تشجيع ذلك التقليد — الامر الذى يجعل الحكومة فى مركز سيطرة هائلة القوة على الاقتصاد •

ومع ذلك فاننا نجد أنه بينما قويت يد الحكومة الى هذا الحد فان مشاكلها قد تضاعفت فى نفس الوقت • وسبب ذلك بالغ البساطة فى أساسه : لقد مكن تدفق رأس المال للداخل من رفع مستوى المعيشة بشكل مثير فى نفس الوقت الذى تم فيه استيعاب تكاليف أساسية أخرى • ولكن تدفق رأس المال لا يمكن الاعتماد عليه الى ما لا نهاية ، فالمساعدات الامريكية توقفت تقريبا ، كما أن تعويضات المانيا قد انتهت • فاذا كان من الواجب مواجهة أعباء الهجرة والدفاع المتزايدة صار من المحتم أن يتدهور نمو الدخل الشخصى • وبعبارة أخرى فطالما يتطلب الأمر الاستمرار فى الاستثمارات الضخمة فانه يجب على الاستهلاك الخاص والعام أن يخفضا من سرعتهما • ومع ذلك فمهما بلغت درجة بساطة ذلك المنطق ، ومهما كانت درجة عدم قابليته للجدل ، فلا توجد حكومة تمكنت من اقناع شعبها بأنه يجب على الطريق المنتظم من التقدم الصاعد أن

يسير فى خط أفقى بعد عشرين عاما ، وبدلا من ذلك يظل التضخم عقبة كأداء فى سبيل الاستقرار .

وعلاوة على ذلك ، فان مشكلة تمويل الواردات سوف تزيد من صعوبة تدفق الاموال الاجنبية الزائدة ، وقد كانت تلك مشكلة الاقتصاد الاسرائيلى المستمرة وما زالت مشكلته الرئيسية الى اليوم ، بالرغم من زيادة صافى الصادرات التى ثلاثة عشر أمثالها منذ عام ١٩٤٩ ، وتلك فترة لم تتضاعف خلالها الواردات سوى ثلاث مرات . والمشكلة هى أن الصادرات فى عام ١٩٤٩ بلغت ١١٪ من الواردات فقط ، وقد تسبب التضخم الكبير منذ ذلك الحين فى وصول الـ ١١٪ الى حوالى ٤٥٪ ولكن المقدار النهائى للعجز قد ازداد بسبب الاختلاف بين أسس النسب المئوية ، وبذلك نجد أن عجز عام ١٩٤٩ الزائد عن مائتى مليون دولار قد ازداد الى أربعمائة وخمسين مليون دولار بحلول عام ١٩٦٤ .

وعندما تشترى دولة ما يزيد الى هذا الحد عما تبيع فعليها أن تعوض الفرق فى مكان ما . ان اسرائيل تملك مقادير كبيرة من رأس المال المدخر ولكنها ليست بدون حدود ، فاذا انخفض تدفق رأس المال الخارجى فعليها اما أن تحدد وارداتها (مشترياتها) أو تزيد من صادراتها (مبيعاتها) . وعلى المدى الطويل ، فان الحل الأفضل هو زيادة الصادرات حيث أن ذلك دليل على الاقتصاد الأسلم . وذلك ، أيضا ، شىء عملى من الناحية السياسية حيث أنه اذا كان الميزان الأسلم يعتمد على الحد من استيراد الكماليات الاجنبية المرغوبة ـ كما يحدث ، عادة ، عندما لا ينمو الاقتصاد القومى بدرجة تكفى لتعويض العجز التجارى " بطريقة طبيعية " ـ فان المشكلة السياسية تصبح أكثر حدة .

وعلى وجه العموم ، فان من يخططون لاسرائيل قد أكدوا أن زيادة

الصادرات هي أفضل وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي • ولكن من الواضح تماما أن ذلك ليس كافيا ، فانه — على أحسن الفروض — سوف يترك جانبا مسألة رأس المال الكافي للاستثمار ، وهي المشكلة التي يمكن أن تتولد عن زيادة الادخار الداخلي فقط ، ومع ذلك فان مثل هذا الادخار لا يمكن أن يأتي عن طريق تخفيض المصروفات حيث أنه لا يكاد يكون من المحتمل أن تقبل مثل هذه الخطوة سياسيا • وبدلا من ذلك ، فان كان من الواجب أن تكون هناك ادخارات ملائمة فيجب أن تأتي عن طريق خفض نسبة التزايد في الاستهلاك التي ارتفعت بنسبة حوالي ٦ ٪ للفرد الواحد في السنة • ويشكل ذلك الخفض موضوعا أساسيا في سياسة الحكومة الاقتصادية ، وقد ظل كذلك لفترة من الوقت ، ولكنه ما زال ينتظر تحقيقه • ويمكننا رؤية الصعوبة في تحقيقه اذا نحن ألقينا نظرة على القطاع الحكومي فقط ، فهناك يجب أن يواجه التخفيض مصروفات الدفاع المتصاعدة وأن يواجه التزامات متزايدة للتعليم الثانوي الاجباري والمجاني • والحال ليست بالأفضل أبدا في القطاع الخاص ، فهنا يعني خفض الاستهلاك اما أن الـ ٢٥ ٪ من العائلات الاسرائيلية التي لم تكن تملك ثلاجات كهربائية في عام ١٩٦٤ سوف تضطر الى الاكتفاء باستعمال الثلاجات العادية في الوقت الحالي أو أن يستدعي الامر اعادة توزيع الدخل من جديد وبطريقة جذرية تشمل التحديد اللازم والصارم لمصروفات الاثرياء •

وانه لوضع غريب حقا ألا يكون للحكومة أية سلطة تخطيطية على اقتصاد تلعب هي فيه دورا بمثل تلك الاهمية بحكم الظروف والخطة العامة • أن اتخاذ القرارات الاقتصادية أبعد ما يكون عن المركزية داخل الحكومة ، حيث تعمل الوزارات المختلفة فضلا عن الهستدروت (وان كان الى درجة أقل) بطريقة مستقلة نوعا • وقد بدأ ذلك الوضع في التغير ، وخصوصا كنتيجة لتزايد الاعتماد على الاستشارات الاقتصادية المتخصصة ، ولكن ما زال هناك بعض تحيز الهواة

باقيا حتى الآن ، واستعداد من قبل بعض كبار الوزراء للاعتماد على حكمهم وآرائهم الخاصة . وقد نما ذلك التحيز خلال عهد ما قبل الاستقلال بشكل طبيعي للغاية ، وذلك عندما كان نفس هؤلاء الوزراء يدحضون بنجاح الاستشارات الفنية في جميع المجالات تقريبا ـ كما شجعه بن جوريون عندما فضل عدم التورط في التخطيط الاقتصادي ، تاركا الحكومة بدون زعامة قوية في ذلك المجال ، وقد شجع ذلك الوزراء على أن يسيروا الأمور على هواهم . وقد بدأ الانتقال الى سياسة التخصص والمركزية بتولي " اشكول " الحكم ، وما زال عليه أن يتغلب على قوة الاندفاع الاولى .

وربما يبدو ـ في المدى البعيد ـ أن انعدام السلطة المركزية كان في صالح التنمية الاقتصادية الى جانب الاستقرار السياسي . فمن وجهة النظر الاقتصادية ، نجد أنه منع ـ الى حد كبير ـ تلك الأخطاء المفجعة التي كثيرا ما تقع في البلدان النامية ، فان أي مشروع اقتصادي لم يكن من الضخامة بحيث يتضمن مجازفة خطيرة . وقد تمكنت الدولة من تجربة العديد من الوسائل بدلا من التقيد بمصير اقتصادي مبني على احدى الحقائق البديهية غير المختبرة أو غيرها . أما من وجهة النظر السياسية فان انعدام المركزية أصبح معناه أن يتم تكييف مختلف الأبعاد الايديولوجية ـ كل بدوره ـ وصار باستطاعة اليد اليمنى التي تؤيد المشروعات الخاصة أن تدعى الجهل بأمر اليد اليسرى التي تشغل باستثمار الاموال في المشروعات التعاونية ، كما صار من الممكن الموازنة بين الامتيازات الممنوحة لحركة الكيبوتز والامتيازات الممنوحة للمستثمرين الاجانب . كذلك صار بامكان الاحزاب المختلفة ، والاجنحة المختلفة داخل الحزب الواحد ، أن تحصل على العون المالي لتحقيق جميع ميولها الايديولوجية مما جعلها جميعا راضية كل الرضا .

ويعتمد ذلك الرضا على النمو المستمر . وتتخذ جميع القرارات الاقتصادية

على أساس من الموارد القليلة ، ولكن موارد اسرائيل كانت — حتى الآن — أكثر مما قد تكون عليه حالها في المستقبل القريب . وبذلك يكون السؤال الحساس هو : هل سيصبح مبدأ التخطيط الاقتصادي المركزي مقبولا بدرجة كافية قبل أن يفوت الأوان الذي يمكن فيه للمال أن يقدم العون للاستقرار السياسي بعد أن مرت عليه فترة عشرين عاما من التجربة والخطأ ؟ وكيف يتقبل أناس تعودوا التقدم السريع خطة متكاملة تسعى الى فرض شد الأحزمة على البطون وقد كان الى الآن مجرد شعار يتردد ؟

هذه الأسئلة لا يمكن فصلها عن وضع اسرائيل الدولي ، فان قابلية النمو الاقتصادي سوف تستمر في الاعتماد على علاقات اسرائيل الخاصة بالشعب اليهودي لفترة من الزمن ، وعلى استجابة اليهود — وخصوصا في الولايات المتحدة — الى سد احتياجاتها . وتتوقف السياحة — وهي احدى دعائم النمو الاقتصادي — على قيام استقرار معقول للعلاقات العربية — الاسرائيلية (لم يتعطل تصاعد الحركة السياحية بشدة الا خلال عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ بسبب حملة سيناء) الى درجة ما . كذلك يتوقف ارتباط اسرائيل بالسوق المشتركة — وهو ضرورة ملحة بالنسبة لتسويق انتاجها من الموالح — على تعاطف دول أوروبا . وعلى وجه العموم — وكما هي حالها في المحيط العسكري — فان اسرائيل شديدة الحساسية للقرارات التي يتخذها الآخرون في أماكن أخرى . ومرة أخرى ، فاذا كان علينا أن نتقبل ندرة الموارد وسياسات الآخرين والالتزامات الايديولوجية الأساسية للنظام كأمور حتمية لا مفر منها ، فان الاحتمالات الهامة للتخطيط الاقتصادي تصبح محدودة للغاية . فقد يختلط الاقتصاد بعض الشيء ، وقد يصبح التخطيط مركزيا بعض الشيء ، وقد يرتفع مستوى المعيشة بسرعة الى حد ما ، ولكن الاتجاهات الأساسية تظل ثابتة نسبيا ، وبثبوتها فانها لا تكون محل كثير من الجدل ، بل ان الجدل السياسي يتركز حول عبارتي " بعض الشيء " ..

و " الى حد ما " ، أو حول الأسلوب الطنان الذى يجعل الأمور تبدو أكثر اقناعا من حقيقتها .

الموارد البشريـــة والايديولوجيـــة

قد تكون أكثر المشاكل الحالية التى تواجهها اسرائيل الحاحا هى مشاكل التنمية الاقتصادية والأمن العسكرى ، ولكنها ليست أبدا من بين أكثرها اثـارة ، فى هذا المجال على الأقل . فليس بالامكان أن نقول الكثير عنها هنا طالمــا يصح القول بأنها تعتمد أساسا على قرارات تتخذ خارج النظام السياســى الاسرائيلى . وعلاوة على ذلك ، فان النظرية الصهيونية الاولى لم تكن مهتمــة بالمشاكل الاقتصادية الفنية بوجه خاص ، أو بالاستراتيجية العسكرية ، بينما نجد أن أكثر وسائل اسرائيل المعاصرة غموضا هى الأسلوب الذى نجحت به تلك النظرة الاولى أو فشلت فى التكيف مع الواقع الحالى .

وقد اتجهت النظرية الصهيونية ، ناحية الشكل والهدف للمجتمع المنتظـر ، الى تأكيد غيبى للأهداف بدلا من الوسائل . وكان جوهر الاتجاه يقوم علــى افتراضات خاصة حول طبيعة الانسان ، وحول طبيعة المستوطن اليهودى المتوقع على وجه التحديد . وهذه الافتراضات مستمدة بشكل خالص تقريبا من مســرح أوروبا الشرقية الذى فقد أهميته منذ زمن طويل . ان الموارد البشرية التى اضطر آباء اسرائيل المؤسسين الى بناء مجتمعهم الجديد بها فعلا لم تكن تحمـل مـن الشبه بتوقعاتهم الاولى سوى القليل جدا . ولو قدر تحقيق هذه التوقعــات لتبين فورا أنها لا تعطى أساسا كافيا لثورة اجتماعية ، فان الصورة المثالية لدولة من الرواد المتعلمين الذين يمسكون بالمحراث بيد وبالكتاب باليد الاخرى ، لـم تكن لتستطيع تحمل اقتصاد حديث متنوع . كذلك أدى مبدأ النفور من " الوسيط " الى اهمال المتطلبات اللازمة للمجتمعات المركبة ، ووحد نفسية معقدة مــن

المساواة الساذجة ، كما أن صورة الأمة كوحدة متضامنة قد أهملت حقيقة اختلاف البشر التى لا يمكن التحكم فيها .

وفى أفضل عالم ممكن .. فى عالم يترك فيه البلد ليدبر أموره بنفسه ويقرر مصيره ، يبدو أن تحقيق حلم الريادة شئ مشكوك فيه . أما الانتقال من الكومنولث التعاونى الى الخدمة الاجتماعية ، ومن الشعر الى كتب النثر الدراسية ، فقد كان أمرا لا مفر منه . ولكن شيوخ اسرائيل يشعرون بالاستياء أحيانا ، وبالحنين أحيانا أخرى ، لأنهم يحسون بأن الشعر لم يستوف حظه من القراءة . ان عالم اسرائيل ليس أفضل عالم ممكن ، وليس المهم ألا يوجد مثل ذلك العالم فان عالمهم لم تمنح له الفرصة العادلة . لقد تغير من عدة نواح بالطبع : فى جوه العام ، وفى برامجه الضرورية ، ولم يحدث حتى أقل هذه التغييرات فى موارده البشرية التى يعتمد عليها الآن ـ نفس الموارد التى كانت مفتاح آماله السابقة .

وربما كانت اسرائيل أفضل دول العالم تعلما ـ على الأقل حسب قياس التعليم التقليدى ـ فى عام ١٩٤٨ ، قبل الاستقلال مباشرة . ولقد حد فيض المهاجرين بشدة من مستويات عهد ما قبل قيام الدولة ، فان التحصيل العلمى يبدو اليوم حسب الاختبار الظاهرى وكأنه ما زال على درجة عالية ، ولكن المتوسط الآن يخفى تفاوتا بين المستويات العالية جدا للأوروبيين والمستويات المنخفضة جدا للشرقيين . وأهمية تلك الاوضاع ليست بالقليلة بالنسبة للاقتصاد ، فان توافر المهنيين بكثرة قد ساعد على التنمية ، بينما عطل من سيرها عدم وجود طبقة العمال المهرة النسبى ـ الطبقة ما بين الشرقى والأوروبى فى درجة التحصيل العلمى ، ولكنها ذات أهمية أكبر بالنسبة لنظرة الدولة الى ذاتها ، فانها ـ على أقل تقدير ـ تفرض مراجعة حازمة لبرنامج الدولة المثالية ، وهى ـ فى أغلب

الأحيان — تفرض مع تلك الاختلافات الاخرى التى سبق أن تحدثنا عنها ، والتى تتحدث هى نفسها عنها ، مراجعة الالتزام للدولة المثالية نفسه .

وقد بدا جليا الآن ، بالرغم من ذلك النفور الجماعى من فكرة الاعتراف به ، أن البشر ليسوا على ما كان يظن بهم من قابلية فورية للتشكل والتكيف ، فلم يتمكن مناخ البحر الابيض المتوسط ولا تاريخية البلاد ، ولا حتى المؤسسات التعاونيــة ، من احداث تحول سريع . وسواء كان الخطأ فى طبيعة الكون أو أنه ببساطة فــى المشاكل الجسيمة التى يتحتم على اسرائيل أن تواجهها ، فان المسألــة تفقــد أهميتها ، فان كل فرد تقريبا يعترف الآن بأن أى فرصة أتيحت قد ضاعت — ضاعت وأسدلت عليها أستار النسيان أكثر فأكثر .

وهنا تكمن الصعوبة الرئيسية فى سرد قصة اسرائيل ، لأن حلما جديــدا يجب أن يحل محل الحلم القديم . وسوف يقال ، بلا شك ، ان الأحلام ذات أهمية صغيرة فى التحليل السياسى البعيد عن العواطف ، ولكن من العسيــر أن نفهم بدونها أيا من الجيلين : لا الجيل القديم وهو ما زال منزعجا لمــا فعلته الاحداث بآماله ، ولا الجيل الحديث وهو لا يزال يبحث عن بديل أصيــل للأحلام القديمة . والحل الوسط المؤقت هو دولة الخدمة الاجتماعية — الاجمــاع الشامل فى الرأى بصحة رفاهية الموارد البشرية واستثمارها . وربما تكفــى الأبعاد الفنية لهذه الالتزامات لأسر الخيال — خيال أولئك الذين لم يــروا رؤى أكثر توسعا ، على الأقل ، ولكن الوقت ما زال مبكرا للجزم بذلك .

ومع ذلك ، وبالرغم من الألم والحيرة ، فان بذرة الالتزام القديم ما زالــت ظاهرة ، وما زالت صالحة للنمو . ان الحلم لم يتحدث عن الخلاص الشخصــى فحسب ، بل وعن سلوك المجتمع أيضا . واذا كان من الممكن اتخاذ أعمــال الدولة كبديل جزئى لفهوم سلوك المجتمع ، فحينئذ يظهر أن بعضا من الحلــم

المتلاشى ما زال باقيا ، فان اسرائيل دولة رفاهية ، على الأقل من ناحية المبدأ الثابت . وبالرغم من استنزاف مواردها فانها وسعت مجال برنامجها التعليمى بنسبة ٥٠٠٪ منذ عام ١٩٤٨-كما أن بها تأمينا اجباريا وشاملا للشيخوخة وتأمينا للامومة ، وتعويضا للعامل ، كما أنها توفر مزايا خاصة للأسر الكبيرة العدد وكذلك يغطى التأمين الصحى ٨٢٪ من تعداد السكان كما ينتفع ٦٠٪ من أفراد القوى العاملة من برامج المعاشات . فنظام العقوبات ، وبرامج التأهيل والمؤسسات الثقافية — هذه كلها وغيرها موضوع اهتمام الحكومة والدولة وعملها . ولكن النظام ما زال غير كاف ، وهناك ثغرات كثيرة ، فالاحياء الفقيرة القذرة لا تزال قائمة ، وما زال من الواجب القضاء على الفقر . ولكن الاهداف لا تجادل فان المجتمع بلا شك ملتزم بنظام الرفاهية الشامل ، الاقرب الى النظام الاسكنديناوى . وبالنظر الى ما يتكلفه النظام والى الشعور بأن الرفاهية دليل على العدالة الاجتماعية ، فانه تظهر أهمية هذا الالتزام ، فهو مبنى — أساسا — على فهم غير اقتصادى للمسئولية الاجتماعية ، التى يتصادف أن تقوم بدور مقنع كسياسة استثمارية .

الايديولوجية والتنمية

ليس من المعتاد تماما أن نتحدث عن الايديولوجية كأحد الموارد ، حتى بالرغم من أن دورها كمورد يتم افتراضه ضمنيا فى مناقشة التنمية الاقتصادية ، فلم يعد من الغريب أن نسمع الاقتصاديين يتحدثون عن الوسائل التى تعرقل بها بعض الفلسفات العالمية التنمية ، بينما تسهل غيرها من سيرها . وبالطبع يعود التقليد الفكرى الذى يؤكد ما للايديولوجية من أثر على تسهيل التنمية الى " ماكس ويبر Max Weber " على أقل تقدير . ومثل هذه المناقشات تشترك فى النظر للايديولوجية كوسيلة ، سواء كانت تصرح بالعلاقات التى تؤكدها أو لا ، فانها تنظر الى الايديولوجيا بوصفها مناسبة أو غير مناسبة لتحقيق

أغراض معينة ، وتكون الغاية فى المادة هى صبغ الاقتصاد بالصبغة المصريـة ، ومع ذلك فان هذا بعينه هو القضية التى تجرى مناقشتها فى اسرائيل اليــوم .

وحالة اسرائيل هى حالة ينظر فيها الى الايديولوجية الصريحة كغاية وتقيم الأهداف الاقتصادية حسب هذه الايديولوجية . وقد شذ واضعو النظريـات الصهيونية عن الافتراضات الغربية التقليدية ـ الحديثة العهد ، على الأقـل ـ فلم يتقبلوا ثبوت الدوافع الانسانية أو الاستقلال الذاتى للتنمية الاقتصاديـة ، فقد كان اعتقادهم أن الناس والمؤسسات على السواء يمكن تشكيلها حسب الشكـل الذى تحدده الصفة الايديولوجية وهذا بالطبع فهم مثالى ـ فهم لا يمكـن وضعه محل الاختبار ، ولو بسبب أن الاقتناع نفسه لا يكون دائما مفهوما بصفـة عامة ، ولا يكون الاجماع عليه كاملا أبدا .

لقد أفسد نجاح الصهيونية فى عهد ما قبل الاستقلال الكثيرين مـن مناصريها ، وأدى بهم الى الاعتقاد بأن عبارة " رتزل " القائلة : " انك اذا أردت الشىء فانه لا يصبح أسطورة " هى حكمة لا حدود لها ، ومن هنا كانـت الصدمة وخيبة الأمل والعناد بالنسبة للبعض ، عندما واجهوا الفشل فى تحقيـق الأحلام . ويغلب أن يحظى المراقب الغربى ، بل والشباب الاسرائيلى بصـورة مهتزة تتسم بنفاد الصبر عند تقييمها لدور الايديولوجية فى اسرائيل ، ويغلـب أن يستنتج كلاهما أن الايديولوجية القديمة قد أصبحت عتيقة ، وأن يتهما أصحابهـا بأنهم محافظون وأنهم متناقضون مع التاريخ ، وبعدم التعاطف مع حقائق التنميـة الاقتصادية الثابتة . ولكن المشكلة ليست هذه بالمرة ، اللهم الا اذا أعطيـت الأولوية للتنمية الاقتصادية . ولكن القضية هى : هل يجب اعطاء الأولويـة للتنمية الاقتصادية ؟ وهل تعطى التنمية الأولوية فى الحقيقة الفعلية كما هـو

المفترض عامة ؟ ان الايديولوجية القديمة أصبحت تفسح المجال للجديدة بتزايد ضغط الأحداث عليها . ان الصهيونيين القدامى أصبحوا الآن يتقبلونها بدرجات مختلفة من الحماس بعد أن أصبحوا عاجزين عن ايجاد دليل مقنع حتى لأنفسهم — دليل على أنه بامكان المرء الصمود أمام التاريخ ، أو حتى تغيير مجراه الى مجالات يختارها بنفسه . ولكن الكثير من قوة اندفاع النظام ، والكثير من صراعاته ، ينبعان من نفس ذلك الفهم المتباين لكل ما تمثله الايديولوجية وما اذا كان من الأصلح للمرء تكييف فهمه مع العالم ، أم أن يشكل العالم أولا ثم فهمه .

ويكون لمثل هذه الاختلافات مفعولها كما سبق أن رأينا ، وخصوصا في المعركة الدائرة بين الأجيال ، كما أن هذه الاختلافات تؤثر أيضا على المجال الاقتصادي ، حيث تعكس قرارات السياسة وجهة نظر معينة أحيانا ووجهة نظر أخرى أحيانا أخرى ، مما تؤثر على أبعاد نظرة الأحزاب السياسية ، فان الجناح اليساري في المابام يهاجم الحزب وينتقده لأنه استسلم للتجريبيين قبل الأوان ، والمفروض أن من السهل توجيه هذا النقد بواسطة من لا يتحملون العبء الأكبر في اتخاذ القرارات ، ولكن ليس من الانصاف لطبيعة المناقشة ، سواء كسرد تاريخي أو كتحليل معاصر ، أن ينظر المرء الى الأمر ببساطة كعامل مدمر من وجهة نظر التنمية ، أو كشيء غير مجد من وجهة نظر الامكانية . وسواء كان عاملا مدمرا ، وسواء تستحق التنمية الاقتصادية تلك الأولوية المطلقة التي تمنح لها الآن ، وسواء كان أمرا غير مجد ، فان تلك هي الأسئلة التي تجري مناقشتها ، واستبعادها كأمور عديمة الأهمية يشوه الطابع الأساسي للنظام .

الايديولوجية والمساواة

قد يفيدنا أن نقدم صورة للوسائل التي تتحول بها الميول الايديولوجية العامة الى مجالات سياسية متوسطة . وتدور واحدة من هذه المجالات حول مسألة سياسة الأجور . ان لاسرائيل — حتى فى الوقت الحالى — سياسة أجور من أكثر أنظمة الأجور مساواة بين أى دول لها اقتصاد خاص بالأجور، ويتمشى ذلك مع الاتجاهات الاشتراكية للايديولوجية الريادية ، ومع الظروف الاقتصادية مثل الاستثمارات الضخمة التى تتعامل فيها المؤسسات العامة ، ومثل حداثة الاقتصاد نفسه . ولكن الثغرات بين مجموعات الدخل قد تضخمت منذ الاستقلال ، وكذلك ازداد وضوح الاختلافات الأخرى . ومن أمثلة ذلك :

١ — فى عام ١٩٥٠ ، كان أفقر نصف ممن يقبضون الأجور والمرتبات فى مدن اسرائيل يحصلون على ٣٧ % من الدخل الذى يكسبه أمثالهم ، وقد انخفض نصيبهم الى ٢٦ % فى عام ١٩٥٧/١٩٥٨ . وفى عام ١٩٥٠ كان نصيب أغنى ١٠ % هو ١٨ % من الدخل ، وقد ازداد نصيبهم الى ٢٤ % عام ١٩٥٧/١٩٥٨ .

٢ — وقد ارتفع متوسط الدخل الحقيقى بنسبة ٢٩ % بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٥٦ وارتفع متوسط الدخل الحقيقى لأفقر خمس بنسبة ٤ % (٤) بينما ازداد متوسط الدخل الحقيقى لأغنى خمس بنسبة ٤٧ %.

ولم يكن الفارق فى الدخل السائل Disposable income يمثل هذه الضخامة بسبب الضرائب وسياسة الرفاهية ، ولكن التضخم المتزايد فى حجم

الفارق يعكس مواجهة مباشرة بين مبدأ المساواة القديم والتفاوتات الجديدة .
ويجب أن نضع نصب أعيننا أن حجم المرتبات التى تدفعها الحكومة أو الهستدروت كبير للغاية وبدرجة أن أية تحولات فى توزيع الدخل تكون ، جزئياً ، نتيجة لقرارات سياسية عامة . وتيراماً لم تكن القرارات التى اتخذت خلال السنوات العشر الماضية استجابة للمطالبة بوجوب رفع الأجور كلية ، وانما بوجوب ايجاد فوارق بين أجور العمال المهرة وأجور العمال غير المهرة ، أو بين أجور المهنيين وأجور الكتابيين . وقد كانت أولى المجادلات حول هذا المبدأ بالغة العنف ذلك لأن احدى العقائد الاشتراكية الرئيسية كانت فى خطر . ومنذ ذلك الحين جرى قبول هذا المبدأ الجديد بطريقة ضمنية ، أما من ناحية رغبة الحكومة فى توجيه سياسة الأجور فانها اختارت الوسيلة التقليدية لاعادة توزيع الدخل عن طريق الضرائب .

ومن المثير حقاً أن نصيب الشرقيين الاجمالى من الدخل قد عانى من تدهور نسبى مطرد ، ففى عام ١٩٥١ كان نصيب الشرقيين ٦١٪ من نصيب الغربيين على أساس الفرد الواحد ، أما بحلول عام ١٩٥٦/١٩٥٧ فقد صار نصيبهم ٤٧ ٪ فقط ، وفى عام ١٩٦٠ صار ٤٥ ٪ (فى عام ١٩٥٦/١٩٥٧ كان نصيب مواليد اسرائيل من أبناء الشرقيين ٦٨ ٪ من نصيب مواليد اسرائيل من أبناء الغربيين) . ويرجع ذلك ، جزئياً ، الى الزيادة الكبيرة فى نسبة الشرقيين بين السكان ، ولكن الهبوط ملحوظ حتى عندما تتم السيطرة على حجم المجموعة وحجم الأسرة كذلك . وهنا نجد أحد مصادر التوتر الرئيسية داخل النظام ، اذ أن الشرقيين ، مع كل ماحصلوا عليه من تقدم ، يكونون على حق حين يقولون انهم يكسبون اليوم أقل من غيرهم بالنسبة لما كانوا يكسبونه منذ عقد ونصف

من السنين . وهنا ، أيضا ، نجد مواجهة رئيسية مع ايديولوجية المساواة .

الايديولوجية والرأى العام

ان مسائل قليلة جدا نالت من اهتمام النقد الغربى ما ناله الزعم بنهاية الايديولوجية . وبوجه عام ، كان المناقشون للموضوع اما ينعون نهاية الاتجاهات الايديولوجية ، أو يهللون لنهاية العقائدية التعصبية التى بدت وكأنها لازمة ضرورية للايديولوجية . وتعكس صفحات السخط Dissent تلك النظرة الاولى ، أما صفحات المؤمن الحق The True Believer ، فانها تشير الى الثانية . أما فى مناقشتنا الخاصة فنحن لا نهتم بقيمة الحكم بقدر اهتمامنا بعرض وشرح دور الايديولوجية فى نظام اسرائيل السياسى ، ومع ذلك فمهما كانت نظرة المرء للموضوع فانه من الضرورى أن نبين أن احدى النتائج الواضحة لتقليد اسرائيل الايديولوجى الموروث هى انعدام الاحساس النسبى بأهمية الرأى العام لدى الحكومة . وبالرغم من عدم وجود بيانات ثابتة من شأنها أن تدعم ذلك الوصف ، فان الكثيرين يشاركوننا الاحساس بالانطباع بأن النبض العام للشعب الاسرائيلى لا يعد مصدرا ذا قيمة للمعلومات السياسية ، بصورة خاصة .

والمشكلة ليست فى أن الايديولوجية نفسها تعادى الديموقراطية فى جوهرها بل — على العكس — انها تتحدث عن ديموقراطية راديكالية (جذرية) ، ولكن الالتزام الايديولوجى يؤدى بالملتزمين الى الاعتقاد بأنهم أكثر علما . والنتيجة الشائعة لذلك هى نظرة صفوة مختارة ، يرى فيها الملتزمون أنفسهم فى صورة المستنيرين . وفى اسرائيل ، تستمد تلك النظرة دعما هاما من عدة أوجه أخرى

للنظام . ان النظام الانتخابى يفتقر الى الاحساس بتحولات الرأى العام البسيطة نسبيا ، وليس لاعضاء الكنيست سوى روابط ضعيفة تربطهم بدوائرهم الانتخابية المتعددة العناصر التى يمكن أن تنبههم الى المشاعر العامة ، كما أن مستقبلهم السياسى لايعتمد على تمشيهم مع الجمهور العام . كذلك نجد أن فى اسرائيل عددا كبيرا من " الجماهير " تتباين مشاربهم بشدة ووضوح بدرجة تجعل من " تمثيل " الرأى العام مهمة ميئوسا منها ، أو خطرا على اجماع الرأى القومى الضعيف .

وقد يكون الأمر أنه حتى بدون الايديولوجية فان النظام ماكان لينشىء طرقا رسمية لايصال ارادة الجماهير ، ولكن الأكثر احتمالا هو أن العائق الرئيسى فى طريق التغيير هو الافتقار الى أى ضغط قوى لخلق مثل هذه الطرق ، وهو افتقار ينبع فى الاصل من نتائج الايمان بالصفوة فى الالتزام الايديولوجى . واذا كان ذلك صحيحا فانه يصح لنا أن نفترض أن أحد الآثار المحتملة لضعف الايديولوجية فى اسرائيل سوف يكون ظهور ضغوط منظمة لاصلاح مؤسسات النظام فى اتجاه يجعل منها أكثر ارتباطا واتصالا بالجماهير التى تؤدى الخدمات من أجلها .

القوانين السياسية

ان اقتراحات اصلاح القوانين ليست بالشىء الغريب على اسرائيل ولكنها غير منظمة ، كما أنها غير منهجية . ومع ذلك فان موضوع تغيير القوانين لايمكن تجاهله . وفى اسرائيل كما فى الكثير غيرها من الدول الحديثة لم تصبح

التكوينات السياسية أمورا مسلما بها بعد ، فان شكلها ووظائفها تظل ، الى درجة ما ، مشكلات مفتوحة ، حتى عندما لا تناقش المشكلات في حينها ، وقد تكون من أكثر المشكلات السياسية تفجرا اذا تمت مناقشتها فعلا . وقد كان ذلك الخطر الكامن هو سبب وضع الكنيست لمسألة الدستور المكتوب على الرف ، وبالتالي ترجيع قوانين اسرائيل الى فترة أبعد من سنوات الاستقلال الثماني عشرة بكثير ، وهي بذلك تنطوى على أسالة تجعل الجدل حولها أقل احتمالا . ولكن هنا ، أيضا ، نجد أن الأمر مسألة استمرار وتوقيت : هل تعتبر التوترات الاجتماعية قابلة للحل بواسطة تغيير القوانين عند ترجمتها الى عبارات سياسية ، مما يجعل الجدال حول مثل هذا التغيير رمزا لأهداف بعيدة المدى ، أم هل ستنتقل القوانين الى أبعاد تجعلها بعيدة عن مجالات الجدال حين تظهر التحديات الفعالة بمرور الوقت ؟ وبوجه خاص ، هل سينظر الشرقيون الساخطون الى اصلاح حكومتهم كشىء يرتبط بازالة مظالمهم ، واذا حدث ذلك فهل ستبقى الحكومة معرضة لهجماتهم كما هى حالها الآن الى حد ما ؟

ولا يمكن الآن الاجابة على هذا النوع من الأسئلة كما أنها ليست ضمن برنامج اسرائيل بعد . ولأسباب واضحة ، نجد أن معظم اقتراحات تغيير القوانين قد تركزت حتى الآن على نظام اسرائيل الانتخابى . ولأسباب واضحة ، نجد أن افتراض تبنى نظام الدوائر الانتخابية ، أو حتى الأخذ بحل وسط بين مثل ذلك الأسلوب وأسلوب التمثيل النسبى ، قد تكون فيه نهاية الحكومة الائتلافية ، وبذلك يحدث تغييرا أساسيا فى كل مجال آخر تقريبا . ولسوء الحظ ، فان النظام السياسى ، من وجهة نظر المصلحين المتوقعين ، قد تحمل نتائج التمثيل النسبى باتزان لا مثيل له ، فانه لم يمر الا بالقليل من تجارب عدم الاستقرار التى

يفترض أن تكون نتيجة طبيعية لتجزئة الأحزاب ، التى يفترض أنها هى نفسهـــا نتيجة للتمثيل النسبى . ان آثار النظام الانتخابى غير مباشرة بالرغم من انتشارها فهى ليست واضحة بطريقة مباشرة ، كما أنها ليست عديمة الأثر بشكل واضح أيضا .

والواقع أن صورة الاستقرار لاتنبع فقط من عدم وجود أزمات حكوميـــــة مطولة الى حد ما ، ولكنها كذلك تنبع حتى من سلوك الناخبين . وتلك ظاهـــرة غير متوقعة ، الى حد تستحق معه بعض التعليق الخاص . ولم يكن ليثير دهشة أى مراقب يواجه نظاما متعدد الأحزاب وناخبين أكثر من نصفها حجما ، وأضعاف الأضعاف فى تباينهم ، أن يجد قابلية شديدة للتفجر فى تأييد الأحـــزاب . ومع هذا ، فان المرء يجد ، بدلا من ذلك ، وكما هو موضح فى جدول (٦ - أ) فيما يلى ، أن السلوك الانتخابى الكلى لم يتغير كثيرا جدا بالمرة على مـــدى السنوات الثمانى عشرة للانتخابات الست .

ولم تختلف نسبة حزب الماباى فى مجموع الأصوات الانتخابية بأكثـــر من ٦ % ، والحزب القومى الدينى بأقل من ٢ % . ولكن الـ ٠٠٠ر٤٠٠ ناخـــب فى عام ١٩٤٩ أصبحوا ٠٠٠ر٢٥٠ر١ بحلول عام ١٩٦٥ . هل يمكن أن يكـــون جميع الناخبين الجدد قد وزعوا أنفسهم بنفس النسب القديمة التى كانت قائمـــة طوال الوقت ؟

لقد قدمت عدة تفسيرات ، ولكن أيا منها لم يكن مرضيا تماما ، فقـــد اقترح البعض أن تخصيص رعاية المهاجرين حسب السجلات الحزبية قد ساعد على الاحتفاظ بالتوزيع الغالب . ولاشك أنه قد أدى الى ذلك فعلا ، ولكن مثـــل

جدول رقم (٦ ــ أ)

نتائج الانتخابات البرلمانية فى اسرائيــــــــــل

(النسبة المئوية للمقاعد التى فازت بها الاحزاب وعدد المقاعــــــد)

تكوين الكنيست	الاول	الثانى	الثالث	الرابع	الخامس	السادس
الماباى عدد الاعضاء " "	٧ر٣٥٪ ٤٦	٣ر٣٧٪ ٤٥	٢ر٣٢٪ ٤٠ أحدوت أفوداه } ٢ر٨٪ ١٠	٢ر٣٨٪ ٤٧ احدوت افوداه ٠ر٦٪ ٧	٧ر٣٤٪ ٤٢ احدوت افوداه ٥ر٦٪ ٨	رافى ٩ر٧٪ ١٠ التحالف ٧ر٣٦٪ ٤٥
المابام عدد الاعضاء	٧ر١٤٪ ١٩	٥ر١٢٪ ١٥	٣ر٧٪ ٩	٢ر٧٪ ٩	٦ر٧٪ ٩	٦ر٦٪ ٨
الأحزاب العربية عدد الأعضاء	٠ر٣٪ ٢	٧ر٤٪ ٥	٩ر٤٪ ٦	٥ر٣٪ ٥	٥ر٣٪ ٤	٣ر٣٪ ٤
حيروت عدد الاعضاء	٥ر١١٪ ١٤	٦ر٦٪ ٨	٦ر١٢٪ ١٥	٦ر١٣٪ ١٧	٧ر١٣٪ ١٧	جحال ٣ر٢١٪ ٢٦
الصهيونيين العموميون عدد الاعضاء	٢ر٥٪ ٧	٩ر١٨٪ ٢٣	٢ر١٠٪ ١٣	١ر٦٪ ٨	الاحرار ٦ر١٣٪ ١٧	الاحرار المستقلون ٢ر٣٪ ٥
التقدميون عدد الاعضاء	١ر٤٪ ٥	٢ر٣٪ ٤	٤ر٤٪ ٥	٦ر٤٪ ٦		
الشيوعيون عدد الاعضاء	٥ر٣٪ ٤	٠ر٤٪ ٥	٥ر٤٪ ٦	٨ر٢٪ ٣	١ر٤٪ ٥	الشيوعيون العرب ٢ر٣٪ ٣ الشيوعيون اليهود ١ر٣٪ ١
الكتلة الدينية عدد الاعضاء " "	٢ر١٢٪ ١٦	الحزب القومى الدينى ٣ر٨٪ ١٠ أجوداه وعمال أجوداه ٦ر٣٪ ٥	الحزب القومى الدينى ١ر٩٪ ١١ أجوداه وعمال أجوداه ٧ر٤٪ ٦	الحزب القومى الدينى ٩ر٩٪ ١٢ أجوداه وعمال أجوداه ٧ر٤٪ ٦	الحزب القومى الدينى ٨ر٩٪ ١٢ أجوداه ٧ر٣٪ ٤ عمال أجوداه ٩ر١٪ ٢	الحزب القومى الدينى ٩ر٨٪ ١١ أجوداه ٢ر٣٪ ٤ عمال أجوداه ٨ر١٪ ٢
الاحزاب الاخرى عدد الاعضاء	١ر١٠٪ ٧	٧ر٪ —	٩ر١٪ —	٤ر٣٪ —	٧ر٠٪ —	٩ر٢٪ ٨

ذلك التخصيص لم يكن شاملا أو ناجحا بدرجة تسمح بارجاع أكثر من جزء صغير فقط من هذا التوازن . وقد اقترح الآخرون أن النظام يتلاءم بطريقة ما مع " الطبيعة " وأن أى تصنيف عشوائى للمهاجرين قد يخلق نفس الأحزاب تقريبا ، مع نفس قوتهـا تقريبا أيضا ، كما احتج بعض العلماء بأن خط المنحنى العادى The normal Curve ظاهرة طبيعية . ولكن مايتوافر من معلومات ضئيلة يشير بشكل قاطع ، الى أنها تختلف بشدة ، من مجموعة لأخرى، فى توزيع الآراء السياسية .(٥)

وربما كان أكثر التفسيرات فائدة هو الذى يجمع بين العناصر التنظيميـة والهيكلية ، وان لم يكن تفسيرا شاملا حتى الآن . فمن وجهة النظر التنظيميـة يستطيع المرء أن يحتج بأن الأحزاب ذات القوى المعينة تملك امكانيات تجنيـد ناخبين جدد بسبب تعادل قوتها تقريبا ، فان الحزب الذى يبدأ بـ ٥ ٪ مـن الأصوات الانتخابية يصعب احتمال حصوله على الوسائل التى يحول بواسطتها ٢٠ ٪ من الناخبين الجدد الى جانبه . أما من وجهة النظر الهيكلية ، فان المـرء لايستطيع تبرير التأييد المتفاوت الذى يحصل عليه المابای وحيروت والصهيونيـون العموميون بأن يقول ان الكثيرين من الناخبين يتجاهلون الاختلافات الايديولوجيـة ويصوتون اما للحكومة أو ضدها . وبالطبع فان حزب المابای يعتبر ممثلا للحكومـة كما اعتبر الصهيونيون العموميون ممثلين للمعارضة فى انتخابات الكنيست الثانـى، ولكن لأنهم اشتركوا فى الائتلاف فقد فقدوا صفة المعارضة فى انتخابات الكنيسـت الثالث عندما حل حزب حيروت محلهم بوصفه حزب المعارضة . ويبدو واضحـا أن الكثيرين من الناخبين يرون الأمور بنفس هذه الطريقة بالفعل من نتائج آخـر انتخابات المستدروت عندما تحول ناخبون كثيرون من المابام الى حيروت ، وهما على طرفى نقيض من الناحية الايديولوجية . وكانت هذه أول مرة يتنافس فيها حـيروت فى انتخابات المستدروت ، والى هنا فان القدر من التأييد الذى حصل عليـه المابام لم يكن ايديولوجيا بقدر ماكان سببه تأييد المعارضة . ومن هنا كان وجـود

حزب يعرف قوميا بوصفه حزب المعارضة الرئيسى أكثر أهمية من الثبات الايديولوجى •

وتشير هذه التفسيرات الى اتجاهات مختلفة تمام الاختلاف • فاذا كانت الاختلافات بين الأحزاب تعكس اختلافات ايديولوجية حقيقية بين السكان ، فان تغيير النظام الانتخابى الحالى بآخر أكثر تجميعا قد لاينصف هذه الاختلافات • أما اذا كان التفسير الحقيقى لسير النظام هو قوة اندفاعه فقد يكون الأمر أنه يبالغ فى أمر اختلافات تافهة • كذلك فان حقيقة وجود الاختلافات — ان وجدت — ليست بالشىء الذى يدعو بالضرورة للأسف ، فان الأنظمة السياسية تتطلب وجود اجماع فى الرأى من أجل بقائها ، وليس اتحادا أو توافقا • أما السؤال المهم فهو ماذا كانت الاختلافات تطغى على اجماع الرأى ، وما اذا كانت تتسبب فى عجزه؟ وهذه احدى وظائف قوة النظام وحدة الاختلافات ، والى المدى الذى يعتبر فيه النظام حكما فى هذه الاختلافات • ان بعض الاختلافات فى اسرائيل تتحدى التجميع • والصراع حول دور الدين داخل الدولة واحد من أمثلة ذلك • وهناك أمثلة أخرى يمكن التوصل فيها الى حلول وسط ، مثل مسألة مدى مايجب أن يمنح للهستدروت من حكم ذاتى • وهناك كذلك أمثلة أخرى لم تبلغ النضج السياسى مثل مسألة الانقسام العنصرى Ethic divide ، وهى أمثلة يحتمل أن تتطور الى أزمات يصعب حلها ويتوقف مصيرها على قدرة النظام على امتصاصها قبل أن تمتصه •

وسواء أدى النظام الانتخابى كما يطبق حاليا الى مضاعفة الاختلافات أو اضعافها ، فان ذلك أمر مازال موضع الاختبار • ان التاريخ التقليدى لأنظمة الأحزاب المتعددة والحكومات الائتلافية يفيد باقتناع بالغ بأنها تشجع الاختلافات

وتزيد من التعدد ، بالضرورة ، لأن ذلك يفرض على الأحزاب أن تميز بعضها عن البعض بشدة من أجل الابقاء على التأييد . ومع ذلك ، فان الحكومة الائتلافية ، أيضا تفرض اختيارا بين الحل الوسط والعجز والجمود ، وهو اختيار يسهل القيام به في اسرائيل خوفا مما قد يسببه العجز والجمود . ان الحكم الائتلافي يدخل على النظام قدرا من الغموض والالتباس ، فيستحيل الجزم بمن يكون المسئول عن أى شيء . ومع ذلك ، فربما كان بعض الغموض أمرا مفيدا في نظام مازال يتحسس طريقه في مهمة حكم مجتمع يتميز بالتغير السريع الى ذلك الحد .

ان وجود أحزاب متعددة يستجيب لها الناخبون بذكاء أيديولوجي أو بسذاجة سياسية مسألة من اختصاص المحلل ، وقد تعتبر مصدرا لاربكات الناخب . ومع ذلك ففي زمن من التغير السريع ومن النمو السريع قد تكون الفوضى التي يتضمنها مثل ذلك النظام أمرا مناسبا لواقع الحياة الوطنية عندما نضع في اعتبارنا تجربة تدبير الأحزاب لسير أمورها معا بطريقة ما ، الى جانب الضغوط الخارجية التي تنبه باستمرار الى عواقب التفرق والاختلاف .

وباختصار ، فان ملاءمة نظام انتخابي ليست بالمسألة التي تحل بصورة مجردة دون أن نأخذ في اعتبارنا طبيعة المجتمع والنظام اللذين تخدمهما . وفي اللحظة التي يظهر فيها مثل هذه الاعتبارات في حالة اسرائيل فان المناقشات تسير في اتجاهين . ولهذا السبب — من بين أسباب أخرى — فان واحدا من أكثر اقتراحات اصلاح المؤسسات اثارة يدعو الى انتخاب نصف أعضاء الكنيست حسب الطريقة الحالية ونصفهم الآخر عن مناطق جغرافية ، أى كما هي الحال في انجلترا والولايات المتحدة . والمفروض أن يمكن مثل ذلك الاسلوب الاحزاب الصغرى من

الحصول على بعض التمثيل البرلماني ، ولكنه يمنح الأحزاب الكبرى امتيازا خاصا ، مما يعطي تماسكا أكثر لكل من الحكومة والمعارضة . ومن الناحية السياسية ، يتطلب أن يتم تبنى مثل ذلك البديل — بدلا من أى بديل آخر — يؤدى الى نبذ النظام الانتخابي الحالى تماما . ويرى البعض فيه حلا وسطا مؤقتا ، ويرى الآخرون فيه وسيلة لكسب أفضل مافى العالم ، أما الكثيرون فيأخذون تماما بفكرة النظام الذى يتحكم فيه حزب واحد فى جميع أجهزة الحكم ولكنه يوفر سياسة تزيد نظاما وبساطة عما هو ممكن الآن ، ومع ذلك فان هذا الاحتمال بعينه هو الذى يثير مشكلة الاصلاح الانتخابي بشدة وعنف . وفى اسرائيل تتغلغل السياسة فى المحيط الاجتماعى الى حد من الشمول بدرجة أن السيطرة السياسية تحمل معها فرصا واسعة للادارة الاجتماعية الى درجة غير عادية . وحكومة اسرائيل ليست رقاصا موسيقيا (metronome) يقوم بضبط النغم بينما يعزفه الآخرون .. انها العازف وقائد الفرقة الموسيقية معا ، تتداخل وتتفاعل بكل الطرق مع لحن اسرائيل النامى . وهذا أمر أساسى بالنسبة للنظام ومستقبله ، وهو موضوع الجزء الختامى لكتابنا .

هيئة الحكومة (الدولة) والمجتمع

لقد استعرضنا عدة أسباب لاتصال حكومة اسرائيل بمجتمعها الى ذلك الحد الشديد الشامل . ان أيديولوجية الدولة المثالية تبرر ذلك التداخل ، كما يقدم تاريخ اليشوف سابقة له ، وكذلك تؤيده الظروف ، متدرجة من الحاجة الى التعامل مع أعداد ضخمة من المهاجرين الى تهديد العرب ، الى توافر مقادير وفيرة من رأس المال المستثمر لدى الحكومة . وهناك أشياء أخرى بالاضافة الى هذه . ان

البلاد صغيرة ومواصلاتها جيدة ، فلا مفر من التعرض للسياسة ، كذلك يزيد من ضعف الحكومة المركزية تضخم أهمية الحكومة الوطنية . ووسط كل هذه العناصر المختلفة تبدو الحكومة ورموزها مركزا طبيعيا للاهتمام ، كما تبدو دراما عمودة الميلاد مصدرا طبيعيا للعواطف . كذلك تزيد سياسة الرفاهية من الروابط بين المجتمع ونظام الحكم .

والواقع أن العلاقة بين الاثنين وثيقة الى حد يجعل من الصعب التفرقة بين المحيط الاجتماعي والمحيط السياسي . فانه من غير الواضح أبدا " أين ينتهي قيصر وأين يبدأ الشعب " . وبتصفحنا لما سبق أن قلناه نجد الكثير مما يؤيد تلك النظرة . ان الحكومة تفرض سيطرة شديدة على الاقتصاد ، والهستدروت أكبر موظفي الدولة . كذلك تشرف الأحزاب على المشروعات التي لا تمت الا بصلات طفيفة للسياسة .

وتلوح المشاكل العسكرية بالخطر المحدق ، كما أن الحكومة تقوم بالعناية بأمر المهاجرين الجدد ، وتحدد الحكومة مواقع المستوطنات الجديدة ، كما أن الادماج كذلك موضوع قرارات سياسية ، فليس هناك أي مفر من عالم السياسة والحكم .

ودارسو النظرية السياسية يهللون في العادة ، لظهور أي فارق جذري بين الدولة والمجتمع كأحد الدلائل الكبيرة على التطور السياسي . أما البديل (في رأي " روسو ") ، الذي يرى الحكومة كتعبير عن الارادة العامة ، فانه يعد ببساطة ، حكما دكتاتوريا . وفي الولايات المتحدة مثلا ينظر الى الرغبة في تحديد واضح بين المجتمع والحكومة بشكل بالغ الجدية ، وقد كان " حجم الحكومة " مصدرا رئيسيا للجدل السياسي طوال التاريخ الامريكي .

والدارسون الذين تربوا على هذه التقاليد يجدون النظام الاسرائيلي محيرا ومربكا للغاية. ولا يوجد هنا سوى القليل من المناقشات للمسائل المجردة لحجم الحكومة أو مسئولياتها المشروعة ، فان الغالب أن تعتبر سياسات الحكومة وشكل المجتمع شيئين لاينفصلان ، وأن أية مشاكل اجتماعية تكون موضع اهتمام الحكومة ، بطبيعة الحال. وفى نفس الوقت ، لاتوجد فى اسرائيل مشكلة الدكتاتورية الحقيقية ، فهى ليست خطرا تجرى مناقشته ، اذ لايوجد فى ميول الحكام الحالية أو الماضية مايشير الى وجود أى خطر بالمرة.

وقد ترجع تلك الحقيقة الى القيود المفروضة على الحكام ، أو الى الحدود الهيكلية التى تفرضها حكومة الائتلاف . فاذا قدر لأحد الأحزاب أن يسيطر على جميع أجهزة الحكم فقد يجد صعوبة فى منع نفسه من فرض آرائه الايديولوجية على المجتمع ، وهذا بالرغم من وجوب اضافة أن حزب الماباى - وهو الحزب الوحيد المرشح لمثل هذه السلطة الشاملة - ليس متأكدا أو واثقا أبدا من ايديولوجيته الخاصة ، الى درجة تجعل الخطر بعيد الاحتمال تماما.

وبغض النظر عن خطر الاستبداد فان مجتمع الدولة فى اسرائيل يثير مشاكل أخرى فمن بين جميع الأسباب التى تفسر وجودها ، نجد أن أهمها هو أنه لم يتوافر لاسرائيل الوقت ، بعد ، كى تكون نظاما اجتماعيا محددا يتمتع بقدر معقول من الاستقرار . ومن هذه الناحية ، فان التنمية السياسية فى اسرائيل - بجذورها التى تعود الى مجتمع الييشوف - أكمل من تنميتها الاجتماعية. ولذلك لم يكن لأنواع المشاكل التى تتطلب حلولا لها أى مكان تلجأ اليه لتسويتها الا الحكومة . وقد فرض ذلك - الى جانب ايديولوجية تبرر تدخل الحكومة - أعباء هائلة على الحكومة نفسها ، وهى التى لاتزال تتعلم كيفية الحكم . وان أكثر الحقائق اثارة فى

حياة اسرائيل السياسية هي تمكن الحكومة من البقاء وسط كل هذه الأعباء المهولة، وأنها لم تتمكن من البقاء فحسب، بل واستطاعت أداء مهمة ناجحة في تدبير شئون المجتمع، وذلك انجاز ذو أبعاد بطولية.

واذا استقر المجتمع بمرور الوقت، وأتيحت له الفرصة لهذا الاستقرار ولأن يكون "طبيعيا"، فقد يمكننا - حين يأتي الأوان - أن نتوقع أن نجد أيضا في اسرائيل تساؤلات حول "كمية" الحكم المناسبة. وحيث أن المبادئ الايديولوجية القديمة سوف تكون قد اندثرت في ذلك الوقت، فسوف يكون هناك تأييد أقل لسياسة اسرائيل التي انتشرت منذ عشرين عاما، وعندئذ قد ترى حكومة اسرائيل في مشاكل التنمية الاقتصادية والتدابير الاجتماعية تحديا كافيا. أما اليوم فان أحلامها لاتزال أكبر وأكثر تطرفا في مضمونها وفي أفقها، وربما لا يكون مكان مثل هذه الرؤى والأحلام في عالم السياسة. وربما كان على "الحياة السعيدة" ان كان تحقيقها ممكنا - أن تأتي بوسائل أخرى. وعلى أية حال، فربما كان التحول تجاه التفريق التقليدي بين الدولة والمجتمع شيئا حتميا. وقد تكون الأحلام والرؤى عسيرة على التحقيق، ومع ذلك أيضا فقد كان الحالمون والخياليون هم الذين صنعوا الدولة وتولوا ادارة أعمالها وسط جميع المعقبات والصعوبات حتى الآن.

* * *

خاتمـــــــة

لم يمض وقت طويل على انتهائى من هذا الكتاب حتى كنت أتناول طعام الغداء مع عدد من الزملاء الذين قضوا أغلب فترة ما بعد الظهر فى مواصلتى بامطارى بأسئلة لانهاية لها حول الموضوعات التى تناولتها هنا ،وقبل أن نصل الى نهاية الحديث قال أحد الأصدقاء ان كل شيء كنت أقوله قد أوحى اليه بأن قصة اسرائيل تتسم بصفة المآسى اليونانية . وانى لأعترف بأننى صعقت تماما ، فلم يدر بخلدى قط أن الصورة قد رسمت بكل هذه الكآبة ، ومع ذلك فبعد تفكير أدركت أنه لمس ما أعنيه حيث حبسته أنا عن القارئ .

ولكن استجابته الحساسة كان بها شيء من التشويه ، فليس من المعقول أن نأخذ اسرائيل على أنها ضحية فى تراجيديا (مأساة) يونانية . ان ذلك يخالف الواقع ، فليس لدينا بطل عميت عيناه يطارده قدر لا يرحم ولا يحس ، ويهوى من عل حسب ارادة الآلهة . ان مكونات المسرحيات اليونانية لا مكان لهما هنا بالمرة ، وأكثر من ذلك فانها تتعارض مع اللياقة ، فاذا كانت هناك مأساة فهى مأساة يهودية . ولذلك بدأت أفكر فى امكان وجود أى شعور تراجيدى فى ماضى اسرائيل نفسها مما قد يتلاءم أكثر مع ذلك .

ان المأساة اليهودية ، بالطبع ،تاريخية أكثر منها أدبية ، ولكن جروح الماضى اليهودى لا تعطى أى دليل حقيقى على الحاضر اليهودى . وهذه ليست قصة اضطهاد أو استشهاد . وفى نهاية الأمر تحتم على أن أتحول الى المصدر نفسه، الى الكتاب The Book . وان كنت أتحول الى التوراة فلم لا أتحول الى " أيوب Job "؟ ولكننى لم أكن أبدا على اقتناع بأن " أيوب " شخصية مأساوية تماما ،لأن المعاناة

والمأساة ليستا نفس الشيء . وبدلا من ذلك، فقد بدا لي — ومازال يبدو لي حتى الان — أن الشخصية المأساوية الحقيقية في التوراة هي "موسى" نفسه . وانني لأعتقد أنني أرى في قصة "موسى" ذلك النظير الذي أسعى اليه.

ان "موسى" بالرغم من كل شيء ، بطل بلا شك ، فقد ولد عبدا ولكنه عاش في ثراء عريض ثم اضطر الى أن يتقبل أعباء العبودية ، والقيادة ، مرة ثانية ، فقاد شعبه من العبودية الى الحرية ، وأخذ يضرب في الصحراء معهم لمدة أربعين عاما بطولها ، متجهين الى الأرض الموعودة (أرض الميعاد) . لقد كان رجلا مسيرا ، رجلا له حلم اضطر الى حبسه مرارا وتكرارا بسبب أولئك الذين يقودهم . ومع ذلك ، ومع أنه قد تردد وتعثر ، فانه لم يفشل . وبالرغم من جسامة العوائق ، من شعب عنيد متمرد ، الى موارد ضئيلة وغير ملائمة ، وأعداء ألداء ، الا أنه تتبع حلمه ، وقاد شعبه في النهاية الى حدود الأرض الموعودة .

ولكن "موسى" نفسه لم يدخل الأرض ، فقد مات قبل أن يتم عبور الحدود ، ولابد أنه كان يحلم أن ذلك قد يحدث ، فان سنوات الشرود الاربعين لم تكن من املاء الطبيعة الجغرافية ، ولكنها كانت من املاء ايمانه بأن الانسان يولد حرا ، وأن من أحسوا لسعات السياط ليسوا هم المنوطين بتخليص الوعد . وباختياره هذا السبيل ، لابد أنه قد أدرك أن رضاءه وتحقيقه لحلمه قد يحرمان عليه ، فظلمت أحلامه عن الأرض والشعب مجرد أحلام ، وشل الزمن والقدر — وحتى الاختيار — من يده ، وعرقلت تحقيقه لحلمه .

ان القصة ليست مأساوية تماما ، لأن أبناء اسرائيل قد تم خلاصهم ، ولكن الأمر انتهى بوضع خلاصهم الخاص وليس خلاص البطل ، وذلك هو الأمر المهم .

وربما كان الأمر كذلك دائما . ان المقارنة موحية بشكل واضح . ومع ذلك فاننا نعود الى القول بأن الفصل الأخير من قصة اسرائيل لم يكتب بعد . وقد يستحيل تجنب القدر وتفاديه أو تغييره ، ولكن اذا بدا في بعض الأحيان لمن أبدى تلك الملحوظة أن الفصل الأخير مقضي به فانه يدرك كذلك أن القدر يسمح للانسان بتغيير مصيره اذا استطاع ذلك وأراده .

* * *

الملحوظات الهامشية

المقدمــــة

(١) أنظر ، على سبيل المثال ، الفصل الخاص باسرائيل الذى كتبه " س. ن . ايزنستات" فى طبعة أرنولد روز من كتاب : " The Institutions of Advanced Societies " (Minneapolis, 1958)
والبيانات الواردة فى كتاب " جابرييل آلموند" بعنوان :
The Politics of Developing Areas "(Princeton,1960).

(٢) نفس المصدر مع كتاب "World Handbook of Political Social Indicators" (New Haven, 1965) .

(٣) لابد أن نذكر ، بصفة خاصة ، كتاب " ناداف سفران " : The United States and Israel " (Cambridge , 1963) ,
وكتاب " جوداه ماتراس " : "Social Change in Israel "
(Chicago , 1965).

(٤) لسوء الحظ فان كثيرا من هذه المادة غير متوافر فى الولايات المتحـــدة الامريكية ، كما أنه غير مفهرس .

(٥) قوائم كاملة للمطبوعات المتوافرة تقدم سنويا فى كتب مكتب الاحصاءات بعنـوان : " Statistical Abstract of Israel " .

(٦) أنظر ، بصورة خاصة ، كتاب " جابرييل آلموند " المشار اليه آنفا ، وكتـاب " سيدنى فيربا " : The Civic Culture (Princeton , 1963)
والمجلدات الأخرى فى سلسلة " Little Brown" عن السياســـة المقارنة .

الجزء الاول

الفصل الأول

(١) كتب : " Statistical Abstract of Israel
(القدس ، مكتب الاحصاءات ، ١٩٦٣) .

(٢) أنظر مجلد " هاوارد م . ساشر " : " The Course of Modern Jewish History " (Cleveland , 1958) .

(٣) كتاب " بن هالبرن " : " The Idea of the Jewish State " (Cambridge , 1961) .
وكتاب " آرثر هرتزبرج " " The Zionist Idea " (NewYork 1959) من أمس المصادر لذلك .

(٤) أنظر الفصل الخاص بآحاد هاعام بعنوان " الدولة اليهودية والمشكلة اليهودية " فى كتاب " الفترة الصهيونية " المشار اليه آنفا .

(٥) كتاب " ألكس باين " The Returan to the Soil
(القدس ، ١٩٥٢) أكثر المصادر شمولا عن تاريخ الاستيطان اليهودى فى فلسطين .

(٦) أنظر كتاب " بن هالبرن " المذكور آنفا .

(٧) لم يكن " هرتزل " ملتزما بمكان الدولة اليهودية ، وكان يرى أن الارجنتين أو فلسطين هى المكان المحتمل . أنظر كتابه : " الدولة اليهودية " (نيويورك ، ١٩٤٦) " The Jewish State " .

(٨) أنظر ، بصفة خاصة ، كتاب " ألكس باين " :
" Theodore Hertzl " (New York , 1956).

(٩) لابد أن نعتبر هذه الفقرة صورة وصفية تقريبية أو مبسطة جدا ، اذ أنه كان من الممكن للحركة الصهيونية أن تسير فى طريقها حتى بدون " هرتزل " .

(١٠) أنظر كتاب "حاييم وايزمان": " Trial & Error"(Lendon, 1950).

(١١) أنظر ، بصورة خاصة ، كتاب "هالبرن" المذكور آنفا ، والكتاب الذى أصدرته مؤسسة "اسكو" بعنوان : "Palestine: A Study of Jewish, Arab and British Policies" (New Haven , 1947).

(١٢) أنظر كتاب "دافيد بن جوريون" : "الأوائل" "First Ones " فى كتاب اسرائيل السنوى ١٩٦٢/١٩٦٣ (القدس ، ١٩٦٣).

(١٣) أنظر الكتاب الذى سيظهر قريبا عن "الهيكل الاجتماعى الفلسطينى والاسرائيلى" تأليف " S.N. Eisenstadl ".

(١٤) أنظر كتاب "حاييم وايزمان" المذكور آنفا ، وكتاب "ليونارد ستاين": " The Balfour Declaration " (NewYork , 1961) .

(١٥) الوثائق هنا ليست كاملة . والتفسير المقدم لابد أن يؤخذ على أنه تكهنى على الرغم من وضوح الحقائق الخاصة بالعداء بين الدوافع .

(١٦) أنظر كتاب : " The Arab-Israel War 1948(London, 1960) تأليف "E.O'Ballance" ، وكتاب "الأخوين كيمش" : " A Clash Of Destinies "(New York, 1960).

(١٧) رغم أن القواعد قد أضيفت من وقت لآخر منذ عام ١٩٤٨ فانه لم يجر أى تغيير أساسى منذ الاستقلال ، ومن ثم فان الهيكل السياسى الرسمى ، بسماته الخاصة ، لايزال كما كان عليه عندما أقيمت الدولة .

الفصل الثانى

(١) أنظر ، بصورة خاصة ، كتاب : "The Civic Culture"(Princeton, 1963) ، تأليف "جابرييل آلموند" و"سيدنى فيربا" ، والمقدمة فى كتاب "آلموند" المذكور آنفا .

(٢) أنظر كتاب " Theory of Sicial and Political Organization "
(نيويورك ١٩٤٧) لبيان النظرة التى ذكرت هنا ضمنا .

(٣) يطلق على هؤلاء المهاجرين ، بصورة عامة ، اسم الأفرو — آسيويين والشرقيين ، ولكن معظمهم من شمال أفريقيا والعراق وإيران وأقطار أخرى فى الشرق الأوسط ، مما يجعل اسم " الشرقيين " وصفا أكثر ملاءمة .

(٤) البيانات الواردة فى الجدولين ٢ (أ) و ٢ (ب) ، وفى الفصل كله ، مأخوذة من كتيب : " Statistical Abstract of Israel "
طبعات الأعوام ١٩٦٢ و ١٩٦٣ و ١٩٦٥ .

(٥) الفروق المبدئية فى نسبة وفيات المواليد ومعدلات الوفيات بين الأفرو — آسيويين والأوروبيين قد انمحت تماما بسبب المستوى العالى للرعاية الطبية السائدة فى إسرائيل .

(٦) بالنسبة للمهاجرين فان الأساس العنصرى يعنى محل الميلاد ، أما بالنسبة للمولودين فى إسرائيل فانه يعنى محل ميلاد الأب .

(٧) الرقم الصحيح لعام ١٩٦٢ كان ٧١٫٨ ٪ .

(٨) البيانات أساسا من عمل " جوداه ماتراس " الذى تعد دراساته الخاصة بالأجناس مصدرا هاما لفهم اسرائيل .

(٩) توجد فروق جوهرية داخل المجموعات الشرقية والغربية ، لأن المهاجر من كردستان ، مثلا ، لا يشبه المهاجر من القاهرة ، كما أنه لا يشبه المهاجر من بودابست . ومن ثم ، فان التأكيد على الفروق الاجمالية يحجب التحليل الأكثر دقة للعنصرية .

(١٠) يفترض ، بصورة عامة ، وان كانت غير شاملة ، فى اسرائيل أن الفـروق كامنة فى ثقافتى المجموعتين . ولكن يحتمل أن يكون هذا الافتراض مجـرد افتراض لتأكيد الذات ، يبالغ ويدعم الفروق السطحية الأولية ، واذا كـان يفحص هذا فقد تكون الفروق انشائية أكثر منها ثقافية . وحيث أن الخـواص الثقافية أكثر تكونا ، ومن ثم فهى غير قابلة للتغيير ، فى حين أن الفروق الانشائية أكثر انتسابا ، ومن ثم يمكن تغييرها ، فمن المهم جدا أن نعرف أى النظرتين صحيحة . ولكن لايوجد أى برهان مؤكد أو أحسن دليل يمكن استخدامه لتدعيم أى من الحجتين . والأمر موضع جدل فى اسرائيل ، ولكن السياسات عمومـا تأخـذ بالنظرة الثقافية .

(١١) من أحسن الدراسات الحديثة وأكثرها فائدة فى هذا المجال كتـاب :
" The Patterns Of Human Corcern s (N.J.,1966)
تأليف " هادلى كانتريل " . وعلى الرغم من أن البيانات الواردة فيـه لاتسرى دائما على المشكلات التى تثار هنا ، فان البيانات الخام لدراسـة كانتريل التى جمعها " آرون أنطونوفسكى " ، تعد مصدرا للمعلومـات القيمة .

(١٢) عدد الدراسات الخاصة بهذا المجال كبير جدا . أنظر ، على سبيل المثال كتاب : "Immigrants on the Threshold"(New York 1963)
تأليف " جوديث شوفال " ، وكتاب :
The Absorption of Immigrants(London,1954)
تأليف "S.N.Eisenstadt" .

(١٣) ان لدى مكتب الاحصاءات المركزى فى اسرائيل " أساسا للتجاذب بقيـم

بين + ٠ر١ (تمثل التزاوج بين أفراد الطائفة الواحدة) ، وتمـــــر ب ٠ر٠ (تمثل العشوائية الكاملة في اختيار شريك الحياة) الى — ٠ر١ (التزاوج الخاص بين الغرباء). وفى عام ١٩٥٣ كان الأساس + ٨١ر٠ وبحلول عام ١٩٦٣ انخفض الى + ٧٣ر٠ .

(١٤) فى السنوات الأولى للدولة (وربما الآن) كان هناك أيضا حاجة عمليـــة وملحة للهجرة غير المقيدة . وازاء العداء العربى فان أى اضافة الى القـوة العاملة فى اسرائيل قد تكون مساعدا على بقائها .

(١٥) هذه الملاحظات قائمة على الفروق المطلقة فى المناطق المذكورة بين الشرقيين والأوروبيين . وبسبب حجم الأسرة الشرقية الأكبر ، فان الفروق النســـبية مازالت أضخم .

(١٦) يناقش " كارل روتش " مشكلات الشخصية القومية فى كتابه :
"Nationalism and Social Communication"(New York 1953).

(١٧) أنظر كتاب : "Utopian At Bay (New York , 1958)
تأليف هوارس كالن .

(١٨) من المحاولات الجديرة بالذكر تلك التى قام بها " آرون أنطونوفيسكى " فـى كتابه : " Amot " (١٩٦٣) بالعبرية .

(١٩) أنظر كتاب " ج . فاين " الأنف الذكر .

(٢٠) المعلومات الخاصة بهذا المجال مستفيضة ، ومن أحسنها مقال :
The Fold Society", American Journal of Sociology,
العدد ٥١ (يناير ١٩٤٧) .

(٢١) أنظر كتاب " هاوارد بيكر " بعنوان :
"Through Values to Social Interpretation"(Durham,1950).

(٢٢) من الشيق أن اللفظة الدارجة عكس الكلمة العبرية Dati أى ديـنى أو متدين ، ليست كلمة Chiloni أى دنيوى (فى القاموس) ، بـل كلمـــــة Chofshi أى حر .

(٢٣) بحلول عام ١٩٦٦ أصبحت رابطة منع التمييز الديني — وهي منظمة دنيوية — من المؤسسات الخاصة البارزة نسبيا ، وربما تعتبر أنجح جماعة في اسرائيل ذات هدف محدد . ويبدو الآن احتمال تزايد معركة الدولة الدينية حدة في السنوات القادمة .

(٢٤) أنظر مقال : " The Normalization of Israel " ، مجلة Commentary (سبتمبر ١٩٦١) .

(٢٥) كلمة " صابرا " لفظ يتعلق بالجنس ، وتشير الى أي يهودي مولود في اسرائيل . وفي هذه الفقرات تشير الكلمة الى أبناء المهاجرين الأوروبيين الصهيونيين الذين كانوا أساس اليشوف .

(٢٦) أنظر كتاب : " Kibbutz"(Canbridge,1956) تأليف " ميلفورد سبيرو " ، لمعرفة كيف يتضح هذا في أطفال الكيبوتز .

(٢٧) أنظر كتاب : (" Darkness at Noon" (New York,1941 تأليف " آرثر كوستللر " .

(٢٨) ثمة دليل على أن الاطفال الأفرو — أسيويين ، الذين تربوا في عائلات ، يميلون الى الالتصاق بآبائهم أكثر من الأطفال الأوروبيين .

(٢٩) مرة أخرى ، البيانات قاصرة . والجدل حول العنصرية يتفق مع السن فقط .

(٣٠) أنظر مقال : " Income Differentials in Israel " ، التقرير الخاص لمعهد فولك للأبحاث الاقتصادية في اسرائيل ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، القدس (١٩٦١) .

(٣١) لاتتوافر أرقام منشورة لاثبات هذه الحقيقة ، وهي قائمة على تصريحات بعض المصادر الموثوق فيها .

(٣٢) العرب الذين لايقيمون فى المنطقتين اللتين تتأثران بذلك لايخضعون لمثل هذه القيود .

(٣٣) يبدو أن الأمر كذلك ، حيث انتقلت السلطة من مجموعة كانت مسيطرة يوما ما الى حركات الاستقلال الوطنى التى تمثل أغلبيات جديدة .

(٣٤) يمكن معرفة النقاش التقليدى حول الفارق الكبير بين الأخلاقيات العامة والسلوك العام فى كتاب :

" An American Dilemma " (New York, 1944)

تأليف " Gunner Myrdal " .

(٣٥) معدلات المواليد المقارنة هى كما يلى :

	الزيادة الطبيعية فى الألف	عدد السكان عام ١٩٦٤
اليهود	١٦٫٢	٢٫٢٣٩٫١٧٧
المسلمون	٥٠٫٤	٢٠٢٫٢٦٧
الدروز	٤١٫٠	٢٨٫٦٣٤
المسيحيون	٢٧٫٣	٥٥٫٤٨٤
مجموع غير اليهود	٤٥٫٠	٢٨٦٫٣٨٥
المجموع الكلى	١٩٫٤	٢٫٥٢٥٫٥٦٢

(٣٦) جرت محاولات عديدة مؤخرا لزيادة فرص الاتصال . ويرجع الفضل فى ذلك الى مبادرة " أبا هوش " عمدة حيفا ، و " أبا ايبان " وزير خارجية اسرائيل .

(٣٧) يمكن للعرب الالتحاق بالجيش ، وقد أقدم عدد قليل منهم على ذلك . والدروز حسب طلبهم الخاص ـ يطلبون للخدمة العسكرية .

(٣٨) وبطبيعة الحال ، لو كان الجيل الأصغر سنا أكثر التزاما بفكرة الخلاص فلن يكون هناك الا سبب أقل لاعتبار أن اسرائيل ليست الا بلدا " عضويا " وطبيعيا .

(٣٩) من الواضح أن المشار اليه هنا هو الشباب الغربي .

(٤٠) كل هذا يجعل مشكلة المهاجرين الشرقيين أكثر صعوبة ، ان وجودهم يقوي من مخاوف الاوروبيين من أن اسرائيل لن تعتبر حالة خاصة ، وعلى خلاف الأوروبيين فان الهجرة الى الغرب ليست أملا واقعيا الا نادرا .

الفصل الثالث

(١) مع افتراض نظام تنافس ، بطبيعة الحال .

(٢) لايصح هذا بصورة متساوية على جميع الأحزاب في اسرائيل .

(٣) ان التمييز بين الأحزاب والحركات هو عمل تحليلي ، بطبيعة الحال ، طالما أن نفس المنظمة تدخل في كل حالة . وثمة تشابه بين تمييزنا والتصنيف الذي وضعه " سيجمون نيومان " للأحزاب ، اذ قسمها الى " أحزاب تجميعية " و " أحزاب اندماجية " . وينطبق تصنيف نيومان على المنظمات غير المترابطة ، ومن ثم لايمكن لأي حزب أن يكون تجميعيا واندماجيا معا في نفس الوقت . وفضلا عن ذلك ، فعلى الرغم من أن " حركتنا " تشبه كثيرا تصنيف نيومان " لحزب الاندماج " ، " فحزبنا " ليس تجميعيا بالضرورة فهو يسعى فقط الى اكتساب أصوات ، سواء بوسائل التجميع أو بأية استراتيجية أخرى .

وثمة أسباب تجعلنا نعتقد أنه من الممكن تقسيم زعماء الأحزاب في اسرائيل ، وأعضائها أيضا ، الى مجموعتين عريضتين ، تتجه الأولى

أساسا للانتخابات والسلطة الحكومية ، وتتجه الثانية ، بصورة رئيسية ، للايديولوجية . وهذه الاختلافات تؤدى على الأرجح ، الى خلق التوترات داخل الأحزاب.

(٤) الكلمة "مناخ" أو "جو" تستخدم عن عمد ، لأن معظم الجمود الظاهر لأحزاب اسرائيل هو ، فى الواقع ، مسألة أسلوب أكثر من كونه مسألة جوهر أو مادة.

(٥) يتأثر هذا كله بصورة بالغة بالعجز النسبى للهيئة التشريعية ، وهذا سنناقشه فى الفصل الخامس.

(٦) اسم مركب من أوائل حروف الكلمات "Mifleget Hapoalin Hameuchedet" ، أى "حزب العمال المتحد".

(٧) اسم مركب من أوائل حروف الكلمات "Mifleget Poalei Eretz Yisrael" ، أى "حزب العمال الاسرائيليين".

(٨) هذا متوقع — ذلك لأن التكامل والثبات الايديولوجى ليس أكثر أهمية فى وضع الحزب من الظرف التاريخى ومن شخصية وتاريخ زعمائه ومصادر قوته الانتخابية.

(٩) فى أعقاب عودة التحالفات الحزبية فى عام ١٩٦٥ ، استقال "بن جوريون" و"ديان" من الحزب ، ومعهم آخرون ، لينشئوا حزبا جديدا (أنظر الفصل الخامس).

(١٠) هذا كان أقل من أن يكون تضحية ، حيث أن اشتراكية الماباى كانت دائما براجماتية (مصلحية) أكثر منها ايديولوجية ، وكانت الايديولوجية تستخدم ذريعة للعمل.

(١١) أنظر الفصل الخامس.

(١٢) ظلت قضية لافون أهم قضية سياسية فى اسرائيل لعدة سنوات ، ولا يمكننا أن نوفيها حقها هنا . وكانت القضية تتعلق — من الناحية الشكلية — بعلى من تقع مسئولية " حادثة الأمن المؤسفة " التى وقعت عام ١٩٥٤ ، عندما اكتشفت السلطات المصرية مؤامرة لنسف مكتبة السفارة الامريكية فى القاهرة ، وألقت القبض على المخربين وأعدمت عددا منهم . وكان " لافون " وزير الدفاع وقت الحادث — يطالب بعد ست سنوات من وقوعه بتبرئة ساحته من تهمة تدبيره ، اذ أنه كان الخليفة الطبيعى لدافيد بن جوريون .

(١٣) فى عام ١٩٥٥ كان ٧ر٣١ % وفى عام ١٩٥٩ كان ٧ر١٧ % و ٥ر١٧ فى عام ١٩٦١ ، وفى عام ١٩٦٥ تدهورت قوة المابام ففاز ب ٦ر٦ % فقط من أصوات الناخبين .

(١٤) فى انتخابات الكنيست (البرلمان) الرابع ، كانت النسبة ٧ر١٩ % .

(١٥) فى عام ١٩٥٩ حصل المابام على ٩ر١٤ % من الأصوات التى فاز بها من بين العرب .

(١٦) لايمكن أن يعزى هذا الى الاهتمام بالنقاوة الايديولوجية فحسب .

(١٧) " اتحاد العمال " .

(١٨) أنظر الفصل الخامس .

(١٩) فى الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٥ حصل أحدوت أفوداه على ٨ر١٥ % من الأصوات ، وفى عام ١٩٥٩ حصل على ٩٩ر٥ % وحصل فى عام ١٩٦١ على ٥٧ر٦ % ، وقدم كيبوتز Mallchad ٥ر١٦ % من الأصوات الانتخابية المؤيدة لأحدوت أفوداه .

(٢٠) ونتيجة لهذا كان ١ر١ ٪ فقط من الناخبين من العرب ، وفى نفس الوقت كان ٣ر٧٤ ٪ من ناخبيه من سكان المدن فى عام ١٩٥٩ ، مقارنا بـ ٣ر٥٨ ٪ من أصوات أعضاء المابام .

(٢١) حزب الحرية .

(٢٢) ان نسبة ٣٠ ٪ مأخوذة كما يلى : فنحن نعلم أنه فى عام ١٩٥٩ كان ٨٩ ٪ من العرب يعيشون فى مستعمرات عربية خالصة ، لدينا بيانات كاملة عن عدد أصواتها الانتخابية ، وفى داخل هذه المجموعة حصل الحزب الشيوعى على ٦ر٢٩ ٪ من أصواتها . وثمة سبب يدعونا للاعتقاد بأن التأييد الشيوعى بين الـ ١١ ٪ من السكان العرب الذين يعيشون فى مستعمرات يسود فيها اليهود كان أعلى الى حد ما ، ومن ثم فان الرقم النهائى لاعتماد الحزب الشيوعى على التأييد العربى كان أكثر من ٣٠ ٪ بدون شك .

(٢٣) المنطق هنا هو نفس منطق الملحوظة السابقة ، فمن بين العرب الذين يعيشون فى مستعمرات عربية صوت ٣ر١١ ٪ للحزب الشيوعى . وحتى لو كانت بقية العرب المقيمين فى اسرائيل قد صوتت لصالح الحزب الشيوعى فان المجموع سيظل أقل من ٢٠ ٪ ، ومن المؤكد جدا أن جميع العرب لم يصوتوا كلهم .

(٢٤) فى عام ١٩٥٩ حصل الحزب الشيوعى على أقل من ٠٠٠ر٢٠ صوتين بين ٠٩٠ ٢ر٤ ١٢ر١ ناخب يهودى ، وحتى فى أفضل السنوات بالنسبة له لم يحصل على أفضل من ذلك .

(٢٥) استقال " مناحيم بيجين " من زعامة حزب حيروت بصورة غير متوقعة فى منتصف عام ١٩٦٦ ، وظهرت بوضوح المعارك الانشقاقية داخل الحزب

لأول مرة . والتحولات الكبيرة فى التحالف السياسى ، التى بدأت فى عام ١٩٦٤ ، ستجد قوة دافعة جديدة لها فى هذه الاستدالة . ومن الممكن الآن التكهن بقيام ائتلاف شامل لليمين المعتدل .

(٢٦) أنظر كتاب : "The Political Worlds Of Jerusalem's People" (Ann Arker , Mich,1962).

(٢٧) هذه الملحوظة تقوم على أساس تحليل المؤلف الثانوى لبيانات كانتريل .

(٢٨) قد يفيدنا مقتطف موجز لقسم سابق ،كتب قبل اندماج حزبى حيروت والأحرار:
"منذ انشائه ،كانت هناك أنباء متكررة تفيد بأن حزب الأحرار كان يتفاوض مع حزب حيروت حول نوع ما من التحالف . ومما يجدر ذكره هنا أنه فى مثل هذا الاندماج — مالم يكن حزب حيروت على استعداد للتضحية بجميع مواقفه التى جعلت له شخصية متميزة منذ عام ١٩٤٨ — فانه سيتولد من جديد الانشقاق القديم ،فمما لاشك فيه أن التقدميين أقرب الى الماباى فى أسلوبهم السياسى من حيروت ،وأقرب الى معظم القضايا ذات الاهمية على الأرجح" .

(٢٩) " مزراحى " هو اسم مركب من أوائل الكلمات Merkaz Ruchani (أى المركز الروحى) ، Hamizrachi (أى عمال المركز الروحى)، Poalei Agudot Yisrael (أى عمال رابطة اسرائيل) .

(٣٠) البيانات مأخوذة من : Totzaot Habehirot Lakneset Hareviit U'l'Reskuyot Hamekomiot.

وفى نفس الانتخابات لم يحصل الحزب القومى الدينى على أى صوت فى ٥ ‎٪‏ فقط من المناطق الانتخابية .

(٣١) أنظر الفصل الثانى فيما سبق .

(٣٢) باستثناء واحد عام ١٩٦٥ ، عندما أنشأ أحد الصحفيين البارزين حزبا نجح فى الفوز بمقعد واحد فى البرلمان .

(٣٣) أنظر مقال : "The Role Of Parties in Israel Democracy"
بقلم " ب . أزنين " فى مجلة السياسة ، العدد ١٧ (١٩٥٥)(ص٣١٥).

(٣٤) أنظر كتاب E. Gutmann بعنوان : " Israel " .

(٣٥) أنظر الكتاب تأليف L.J. Fein السابق ذكره .

(٣٦) اقترح هذا التشابه أولا "ماكس اسكولى" فى مقالة : "مذكرات عن اسرائيل " . فى مجلة Reporter ، العدد ١٧ (١١ يوليو ١٩٥٧)، صفحتا ٦ — ٧ .

(٣٧) أنظر الفصل الخامس فيما بعد .

(٣٨) هذه القضية بالذات كانت محل خطر فى استقالة " ليفى اشكول " رئيس الوزراء فى شتاء عام ١٩٦٤ ، فقد كان " بن جوريون " قد تحدى اشكول بخصوص موضوع هام يتصل بالسياسة ، وكان هناك شك حول كيفية تسوية المسألة عندما يقترع عليها فى اللجنة المركزية لحزب الماباى وعمد اشكول الى الاستقالة لكى يقطع الطريق على اتخاذ قرار ضده ، اذ أنه باستقالته نبه الحزب الى أن قبول موقف بن جوريون سيعنى أنه (أى اشكول) لن يعود الى الوزارة ، ولم يكن أمام الحزب بديل كمرشح لرياسة الوزارة . وكان رفض اشكول يعنى اجراء انتخابات جديدة فى وقت لم يكن الحزب فيه قادرا على العمل بفاعلية ، ومن ثم فقد تم اتخاذ قرار فى صالح اشكول على الرغم من النفوذ الكبير الذى يتمتع به بن جوريون بين عديد من زعماء الماباى . وهذه الواقعة هى التى سارعت بحدوث الانشقاق فى عام ١٩٦٥ .

الجـزء الثانـي

الفصل الرابـع

(١) جميع المقتطفات التصويرية فى هذا الفصل مأخوذة من كتاب :
"The Political Worlds Of Jerusalem's People"
تأليف " ن . ج . فاين " ، مالم ينص على غير ذلك .

(٢) هذه الدراسة موصوفة فى كتاب " ن . ج . فاين " المذكور آنفا ، وكان يجـرى تمييز التقليديين والانتقاليين والعصريين حسب تعليمهم واتجاههم الـسنى التغيير وأرثوذكسيتهم الدينية . وفيما عدا الارثوذكس المتطرفين ، كـان معظم التقليديين من المهاجرين الشرقيين ، وكان معظم العصريين مـن الجيلين الأول والثاني للغربيين . وكانت المجموعة الانتقالية غير متجانسة بصورة أكبر ، الا أن الشرقيين – بما فيهم الجيل الثاني – كانوا هـم السائدين . وان الارتباط بين الشرق والتقليد ، والغرب والعصرية ، كان يكفى لتبرير أن الانقسام بين التقليديين والعصريين كان قريب الشبه للانقسـام بين الشرق والغرب .

(٣) الاشارة ، هنا ، الى عملية مسح القدس التى قام بها " فاين " فى كتابـه المذكور آنفا .

(٤) بالنسبة لوصف مفصل لتنشئة الأطفال فى الكيبوتز ، أنظر الفصل الـــوارد بعنوان " الأسرة فى حركة ثورية "
"The Family in a Revolutionary Movement
فى كتاب " م . نيمكوف " بعنوان "Comparative Family Systems"
(بوسطن ، ١٩٦٤) ، وكتاب : "Social Observation on the Emotional Life of Children in the Communal Settlements in Israel" (New York, 1954)
تأليف " جيرارد كابلان " .

(٥) معدلات الانتظام فى المدارس لكل ١٠٠٠ من تلاميذ مجموعة الأعمار المقابلة فى عدد السكان هى كما يلى : ٦ر٩٨٢ لمجموعة الأعمار من ٦ - ١٣ و ٢ر٨٠٠ لسن ١٤ ، و ٥ر٦٣٥ لسن ١٦ ، و ٦ر٣٣٧ لسن ١٧ . وفى سن الرابعة عشرة ، بصورة خاصة ، فان نسبة كبيرة من التلاميذ لاتزال مقيدة فى المدارس الابتدائية . البيانات مأخوذة من كتيب : " Statistical Abstract of Israel " لعام ١٩٦٥ تسرى على العام الدراسى ١٩٦٣ / ١٩٦٤ .

(٦) النسب المئوية قائمة على أساس معدلات الانتظام المدرسى لكل ١٠٠٠ تلميذ فى المجموعة المقابلة فى اجمالى السكان .

(٧) البيانات هنا مأخوذة من : Statistical Abstract of Israel لعام ١٩٦٥ .

(٨) نفس المصدر السابق .

(٩) أحد الأسباب الرئيسية لتقديم " أدولف ايخمان " للمحاكمة عام ١٩٦١ كان القلق من تطرف الشباب الاسرائيلى فى تفاعله مع التجربة الاسرائيلية الحديثة ، فقد كان كثيرون من الشباب الاسرائيليين يدينون يهود أوروبا لأنهم " لم يحاولوا الدفاع عن أنفسهم ضد المعتدين " ، وكان ذلك يحدث عندما تغلب عليهم حماستهم الوطنية وشعورهم بالانتماء الذاتى .

(١٠) بغض النظر عن مصادر الاختلاف الأكثر تقليدية ، مثل الطبقة والتعليم ، ومكان الاقامة (الحضرى مقابل الريفى) ، وما أشبه .

(١١) تشرف وزارة التربية والثقافة على مدارس الكيبوتز ، ولكن هذه المدارس لها استقلال ذاتي كبير من ناحية وضع المناهج حيث أنها تتعامل مع تلاميذ مقيدين ببيئة لا ارادة لهم فيها ، ومن ثم فهم محقون من المناقشات التي تدور حول سياسة الحكومة .

(١٢) البيانات الواردة في هذا القسم مأخوذة من Statistical Abstract of Israel لعام ١٩٦٣ ، ص ٦٦٥ — ٦٦٩ .

(١٣) نفس المصدر السابق لعام ١٩٦٥، ص ٥٩٩ .

(١٤) من المهم أيضا أن نذكر أن اللغة العبرية تستخدم كلغة حديث يومى بين ١٤ % من سكان اسرائيل من غير اليهود ، ويتراوح ذلك من ثلث الذكور المسيحيين تقريبا الى أقل من ٣ % من الاناث المسلمات (Statistical Abstract of Israel).

وسواء كانت النسبة عالية أو منخفضة فانها تعكس الهوة التي لاتزال تفصل اليهود عن العرب .

(١٥) مأخوذة من نفس المصدر السابق ص ٦٦٥ .

(١٦) " " " ص ٦٦٢ — ٦٦٣ .

(١٧) أنظر كتاب : "The Decline Of Neo-Fendalism ..." تأليف "A. Etzioni .

(١٨) خلال الحملات الانتخابية تقوم بعض أحزاب المعارضة بتقديم شكاوى بحقهم في الاتصال بعناصر الجيش للدعاية الانتخابية .

(١٩) أنظر الدراسة التفصيلية لتبريات جات التي كتبها " ابريك كوهين " . ونشرتها قسم الاجتماع بالجامعة العبرية .

(٢٠) المقتطف مترجم من ملاحظات المؤلف .

(٢١) أنظر المقال الافتتاحى لجريدة جيروساليم بوست بتاريخ ٣ يناير ١٩٦٥ .

(٢٢) أنظر ، بصورة خاصة ، كتاب Immigrants on the Threshold
تأليف " جوديث شوفال " (نيويورك ، ١٩٦٣) .

(٢٣) أنظر كتاب " فاين " المذكور آنفا ، ص ٩٢ — ٩٤ .

(٢٤) هذه التعليقات لاتسرى على المواطنين العرب في اسرائيل ، ولا على الأقلية الصغيرة من غلاة الأرثوذكس .

(٢٥) المشكلة الأولى فقط نوقشت في هذا الفصل . ان السخط على القوانين تجرى مناقشته في الفصل السادس .

(٢٦) أنظر كتاب " فاين " السالف الذكر ، ص ٧٧ — ٨٤ .

(٢٧) أنظر الفصل الوارد بعنوان : Working Class Autheritariaism في كتاب " س. م. ليبست " بعنوان : " Political Man " (New York, 1960) .

(٢٨) من كتاب " فاين " المذكور آنفا ، ص ٩٦ .

(٢٩) المعلومات هنا مستفيضة وانظر ، بصورة خاصة ، كتاب : Political Man السالف الذكر .

(٣٠) البيانات الاسرائيلية مأخوذة من كتاب " فاين " ص ٨٥ ، والبيانات الأمريكية مأخوذة من كتاب : The American Voter (New York, 1960) تأليف " أنجوس كامبل " .

(٣١) أنظر الفصل الخامس .

(٣٢) كتاب " فاين " Fein المذكور آنفا ، ص ٩٨ — ١٠٠ .

(٣٣) جرى تحليل بيانات كانتريل لهذه الاغراض بوساطة المؤلف ، أما بيانات فاين فموجودة في كتابه ، ص ١٢٩ — ١٣٦ .

(٣٤) السؤال مأخوذ من كتاب "The Passing of Traditional Society " تأليف " دانيال ليرنر " (Glencol III 1958) .

(٣٥) هذا لايقلل من أهمية الاختلافات المحسوسة ، انه الاحساس بالواقع ، وليس الواقع نفسه ، هو الذي يقرر السلوك .

الفصل الخامس

(١) جميع البيانات فى هذا القسم استمدها المؤلف نفسه ، وتقوم أساسا على كتاب " آشر زيدون " : " Beth Ha Nivcharin" القدس ، ١٩٦٤ .

(٢) نسبة ال ٣٠ ٪ تشمل عددا من الاسرائيليين المولودين فى اسرائيل لآباء أوروبيين ، وهى تشير الى التدهور النسبى فى الهجرة الثانية وليس الى تدهور عدد الأوروبيين .

(٣) الأمر لايحتاج الى ذلك هنا . ولكن من الممكن أن تكون المشابهة قائمة طالما أن الاتصال بين المجالين قد يكون حقيقيا وليس مصطنعا .

(٤) فى عام ١٩٦٥ كان يوجد ٩٣٢ر٩٠٠ر١ من الجيلين الاول والثانى من الغربيين و ٤٤٤ر٤٢٤ر١ من الشرقيين من الجيل الأول أو الثانى ، مع تزايد عدد الشرقيين باطراد وبأسرع من عدد الغربيين (وكان هناك ٨٠١ر١٣٢ يهودى من الجيل الثالث كذلك) .

(٥) تميزت انتخابات عام ١٩٦٥ أيضا بحزب ائتلافى يمينى جديد ، اسمه حزب جحال . وكان جحال يوحد بين حزبى حيروت والاحرار ليكون بديلا هائلا لسيادة الماباى ، ولكن عند انشائه رفض الجناح التقدمى لحزب الاحرار الاشتراك فيه ، وأعاد تشكيل نفسه فى حزب جديد يدعى حزب الأحرار المستقل . وفى الانتخابات نجح حزب جحال فى الفوز بـ ٢١ ٪ فقط من عدد الاصوات ، وهو أقل بكثير من الوثم الذى كان

موسىو يأملون في الفوز به لكي يصبحوا بديلا معقولا لحزب الماباي .

(٦) لاحظ أن تأخير التعديل قد يعني عرقلة اجرائه — كما يبدو أنه قد حدث بالنسبة لاقتراحات ابطال قرار المحكمة العليا بخصوص الصلاحية التشريعية عن طريق تعديل دستوري .

(٧) بحلول منتصف عام ١٩٦٦ كانت قد بذلت مجهودات جادة لصياغة الدستور ، مع احتمالات لابأس بها لنجاحها .

(٨) أنظر كتاب : " Leadership in a New Nation " (New York , 1964) ص ٥٧ ، تأليف "Lester Seligman" .

(٩) أنظر القسم التالي الخاص بالحكومة المحلية .

(١٠) يقدم " آشر زيدون " في كتابه بالعبرية " "Beth Ha Nivcharim قدرا كبيرا من المعلومات عن الكنيست ، وجعل منه أفضل مصدر . ولكن المشكلة الراهنة لاتثار هنا .

(١١) كان التقدميون الأقل عددا شريكا دائما في الحكومات الائتلافية أيضـا .

(١٢) في اسرائيل — على عكس معظم الدول القارية — نجد أن وزارة البوليس (الشرطة) منفصلة عن وزارة الداخلية ، وقد انتخب " ب . شيريت " وزير الشرطة منذ الاستقلال ، عضوا في الكنيست الأول ضمن قائمة أحد الأحزاب الصغيرة ، ومنذ ذلك الوقت صار عضوا في حزب الماباي .

(١٣) في يوم ما ، كانت توتسهم داخل الماباي معترفا بها قانونا ، وكان وزراء الماباي يعرفون باسم السارينو Sareinu (أي " وزراؤنـا ") وكان باستطاعتهم وضع سياسة الماباي متجاوزين السكرتارية العامة للماباي .

(١٤) أنظر تعليقات " الكس فاينجرود " في كتابه :
" Group Relations in a New Society"(London,1965).

(١٥) بالرغم من هذه الجهود ، فان مثل هذه السوابق تتراكم تدريجا .

(١٦) لاشك فى أن هذه الاحصاءات متحيزة كما هى الحال بالنسبة للاحصاءات الجنائية فى كل مكان . وتميل عمليات الشرطة الى أن تكون أكثر صرامة فى أحياء الطبقات الفقيرة ، وتشيع عمليات الاعتقال وتوجيه الاتهامات . ومن السهل جدا على أفراد الطبقة العليا تسوية الأمور خارج المحكمة ، والأرجح كثيرا أن المحكمة ستعاملهم بلين أكثر من غيرهم ، ومن هنا فمن الخطأ الاستنتاج ، من واقع هذه البيانات ، أن عدد المجرمين من بين مهاجرى شمال أفريقيا يبلغ ستة أمثال عددهم من المهاجرين الغربيين . والاستنتاج المعقول هو القول بأن الاتهامات كانت تبلغ ستة أمثالها ، ومن المرجح كثيرا أن معدل الجرائم أعلى بين اليهود من شمال افريقيا — وان كان من المؤكد أنه أقل من ستة أمثاله .

(١٧) العدد الخاص باسرائيل مأخوذ من كتيب Statistical Abstract of Israel لعام ١٩٦٥ ، ص ٦٢٦ ، أما الأعداد الخاصة بالدول الأخرى فمأخوذة من مقال : The Sevedish Way to Happiness فى مجلة النيويورك تايمز ، عدد ٣٠ يناير ١٩٦٦ ، ص ١٧ .

(١٨) ان كثيرا من الناس ينظرون الى النزاع بين حزبى الماباى ورافى فى انتخابات عام ١٩٦٥ على أنه اختيار بين البراعة السياسية والكفاءة وبين الايديولوجية مع اجتذاب المهنيين والاداريين الشبان الى معسكر " بن جوريون " وأنصار الايديولوجيات (الشيوخ والشباب) الى معسكر اشكول .

(١٩) عدد جيروساليم بوست الاسبوعى ، الجمعة ٢٨ يناير ١٩٦٦ ص ١ .

الفصل السادس

(١) الاستثناءان هما : موظفو الحكومة الذين يعتبرون السلام شيئاً يتصل اتصالا وثيقا بالتقدم التكنولوجى .. وأعضاء حزب حيروت — وهو الحزب الاسرائيلى السياسى الأكثر عدوانية وعسكرية — الذين يرون أن الحرب وراء التقدم التكنولوجى .

(٢) يتوافر التقديرات من مصادر متنوعة ، بما فيها الأعداد الاسرائيلية الرسمية التى يتضمنها الكتاب السنوى الاحصائى للأمم المتحدة ، الى جانب التقارير التى ينشرها بصورة منتظمة معهد الخدمات الاستراتيجية فى لندن . وقد ذكرت جريدة النيويورك تايمز المعدل (٣٨٥ مليون دولار) فى عددها الصادر فى ٢٤ ديسمبر ١٩٦٣ . وعديد من المصادر يفيد بأن نسبة ٩ أو ١٠ % من الانتاج القومى العام هو أحسن تقدير .

(٣) يوضح هذه النقطة تماما " آفنر هوفن " فى كتاب : The Economy Of Israel (القدس ، ١٩٦٣) .

(٤) البيانات فى هذا القسم مأخوذة من مقال شيق بقلم " جيورا هانسوخ " بعنوان : Income Differentrals in Israel الذى نشر كجزء من التقرير الخامس لمشروع فولك للأبحاث الاقتصادية فى اسرائيل (القدس ، ١٩٦١) .

(٥) أنظر كتاب : " Social Change in Israel" (Chicago1965) تأليف " ماتراس " .

* * *


